

كتاب الهلال



تاريخ الفكر المصري الحديث
الخلاصة التاريخية
دكتور لويس عوض

مسلمة
ثقافية
شهرية



كتاب الهلال

KITAB AL-HILAL

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة: أحمد بهاء الدين

رئيس التحرير: كامل زهيري

٢١٥ - ذو القعدة ١٣٨٨ - فبراير ١٩٦٩

No. 215 - Février 1969

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

التليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي : (٢ اعددا) في الجمهورية العربية المتحدة وبلاد اتحادى البريد العربى والافريقى ١٠٠ قرش صاغ - فى سائر انحاء العالم ٥٠٠ دولارات امريكية أو ٤٠ شلنا - والقيمة تسدد مقدما اقسام الاشتراكات بدار الهلال : فى الجمهورية العربية المتحدة والسودان بحواله بريديه . فى الخارج بتحويل او بشيك مصرفى قابل للصرف فى (ج.ع.م) - والاسعار الموضحة اعلاه بالبريد العادى - وتضاف رسوم البريد الجوى والمسجل عند الطلب على الاسعار المحددة ..

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الفلاف بريشة
المنان حلمى التونى

دكتور لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث الخلفية التاريخية

(١)

دارالملك

الطبعة الثالثة

الباب الأول

الانقجارات الثورية فى مصر
قبل الحملة الفرنسية

فى الكلام عن تكون الفكر السياسى والاجتماعى والثقافى فى مصر والعالم العربى الحديث وعما طرأ عليه من تطورات نتيجة للمؤثرات الاجنبية واليقظة القومية والثقافية الشاملة لا مناص من اعتبار حملة بونابرت على مصر فى ١٧٩٨ وما تلاها من اتصال مستمر بين مصر وأوروبا عاملا فاصلا فى تكون الافكار السياسية والاجتماعية بالمعنى الحديث فى مصر خاصة وفى العالم العربى بوجه عام . وتحليل هذا الالتقاء العنيف المستمر منذ الحملة الفرنسية بين مصر والحضارة الغربية ، نستطيع أن نتتبع تكون الافكار السياسية والاجتماعية والثقافية الاساسية بالمعنى الحديث من خلال خمسة عناصر رئيسية هى :

(١) التجارب المختلفة لبناء هيكل الدولة وتنظيمها السياسى والادارى والقانونى على الطراز الحديث

(٢) التطورات الاقتصادية والمادية التى استجدت فى مصر والعالم العربى نتيجة لتصفية الاقطاع التركى المملوكى واعادة تنظيم العلاقات القومية والطبقية ايام الحملة الفرنسية ، ونتيجة للثورة الصناعية والتكنولوجية التى استحدثتها محمد على

(٣) التطورات الاجتماعية التى استجدت فى

مصر والعالم العربى عن طريق الادب خاصة والصحافة عامة والكلمة المكتوبة بوجه أعم ، أو عن طريق الاختلاط الحضارى والثقافى المباشر وغير المباشر بارتياح مصر لأوربا أو بارتياح أوروبا لمصر عن طريق البعثات أو عن طريق الجاليات الوافدة علينا

(٤) التيارات الفكرية التى استجذبت فى مصر والعالم العربى نتيجة لهذا الالتقاء بالحضارة الغربية وللصراع معها ولا سيما فيما يتصل بالمعتقدات السياسية والاجتماعية والثقافية . وفيما يتصل بالعلاقة بين العلم والدين وبمواجهة الفكر الدينى لمقومات الحضارة الحديثة بوجه عام

(٥) التيارات الادبية والفنية التى استجذبت فى مصر والعالم العربى نتيجة للتواصل الثقافى مع أوروبا ، ولا سيما ما يتصل منها بتطور اللغة وأشكال التعبير الادبى والفنى ..

وإذا كان تطور الفكر المصرى الحديث هو أهم ما يلتفت اليه المثقفون فإن هذا التطور كان يكون عقيماً بل ومستحيلاً لو لم نأخذ بأسباب العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة ولو لم يعد التشكيل الطبقي والمهنى والفنى لمجتمعاتنا مع ما يتبع هذا من إعادة تشكيل العلاقات بين الطبقات والفئات والافراد فيما بينها وداخل المجتمع فى مجموعه ، وكان يكون عقيماً بل ومستحيلاً لو لم يصاحبه أو ينتج عنه تطور فى نظام الحكم أو فى هيكل الدولة

من أجل هذا فمن اللازم أن نستقصى هذين العنصرين الأخيرين ما استطعنا الى ذلك سبيلاً لنفهم مغزى ظهور النظريات السياسية والاجتماعية والثقافية الحديثة ومغزى انتشارها ، ومن أين جاءت ومتى ولماذا وكيف جاءت ، بل ولنفهم أيضاً فيمن أثرت ومتى ولماذا وكيف أثرت

أما الثورة التكنولوجية فهي تتحدث عن نفسها وهي متمثلة في كل ما أصاب المجتمع من تحول في أدوات الانتاج ووسائله وتنظيماته ، ولا أحسب أن هناك من يشك في بدء تاريخ هذه الثورة التكنولوجية بعهد محمد علي أو بالحملة الفرنسية على مصر على أقدم تقدير ، فالالاقتصاد المصري خاصة والعربي عامة ظل الى نهاية العصر التركي المملوكي نموذجاً كروكياً للاقتصاد الإقطاعي الذي كان يميز العصور الوسطى في أوروبا مع بعض الاختلاف في التفاصيل ، الاختلاف الى أسوأ لا الى أرقى

فبقى إذن أن ندرس حالة الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر كنموذج للبلاد العربية على ضوء هيكل الدولة ونظام الحكم فيها . فإن فعلنا هذا انتهينا بصورة محققة الى صدق القضية التي طرحناها في بداية الطريق وهي أن حملة بونابرت على مصر كانت الحد الفاصل بين عالين مختلفين كل الاختلاف : عالم وسيط يمتد بطول العصر التركي المملوكي منتهياً في ١٧٩٨ فيه عدد من الثورات الاقتصادية البحت التي لم تخرج عن أو يخرج عنها أي فكر سياسي أو اجتماعي أو ثقافي معروف وعالم لم تحدث فيه أية حركة الا وكانت مقترنة بمذهب سياسي واضح أو بأيديولوجيا اجتماعية واضحة أو بتيار ثقافي واضح أيا كان اتجاهه . وهذا هو المقصود بظهور «الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر الحديثة نتيجة لتعرضها المباشر للتيارات الفكرية والاجتماعية في الحضارة الغربية

والذين يصورون تاريخ مصر السياسي والاجتماعي في العصر التركي المملوكي على أنه كان عصر خمبول تام يسيئون فهم هذا العصر من تاريخ البلاد . ففي « خطط ،

المقرىزى (الموعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)
« والسلوك » (للمقرىزى) (السلوك لمعرفة دول الملوك)
وفى « النجوم » (النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة)
لابن تغرى بردى و « الجواثى » لابن تغرى بردى وفى
« صبح الأعشى » للقلقشندى و « زبدة كشف الممالك »

للظاهرى وفى « التعريف » للعمري وفى ابن دقماق إلى
جانب « بدائع الزهور فى وقائع الدهور » لابن اياس
العظيم و « عجائب الآثار » للجبرتي العظيم ، ما يثبت أن
ثورات المصريين سواء على الحكم الاجنبى أو على العلاقات
الاقطاعية كانت لا تنقطع فى فترات عديدة من هذا العصر
الكثيب ، وكانت اخر هذه الثورات قبل مجيء بونابرت
بسنوات قليلة ، وكانت ثورة عاتية انتهت بانفصال
الصعيد الأعلى وتوزيع أرضه على الفلاحين وقيام حكم
شبه جمهورى فيه على يد زعيم الهوارة شيخ العرب الامير
همام الكبير

وقد تناول بعض العلماء مثل ماسينيون ودى جوجه
وبولياك تاريخ الانفجارات السياسية والاجتماعية فى
العالم العربى من ثورة القرامطة وثورة الزنج حتى نهاية
الحكم التركى المملوكى ومن كتاباتهم تتجلى جملة أمور منها
أن ثورة القرامطة وثورة الزنج فى العراق ، رغم أهميتهما ،
لم تكونا بالثورتين الكبيرتين الوحيدتين فى العالم العربى ،

وإن تاريخ الثورات العربية تحت الحكم التركى المملوكى
لم يؤرخ بعد بصورة وافية ، وإذا كان تاريخ هاتين الثورتين
بالذات يدل على أن كلا منهما كان يمثل تيارا ثوريا جمع
الفلاحين والبدو والرقيق والصناع وصغار التجار ، فإن
بعض الثورات الاخرى قد توفرت فيها بعض هذه
الخصائص ، وأن الكثرة المطلقة منها كانت ثورات

اقتصادية رغم عدم توفر كل هذه الخصائص فيها

والصورة العامة للعصر المملوكى التركى والتركي المملوكى كانت تقوم حول مبدأ انشاء دولة احتكارية يتركز فيها الاقتصاد فى أيدي السلاطين بما فى ذلك سك العملة والزراعة والصناعة والتجارة والنقل المائى ، مما أدى الى انهيار الاستثمار الفردى . وقارىء « مقدمة » ابن خلدون (نحو ١٤٠٠) يذكر حملة ابن خلدون المشهورة على احتكار السلاطين للمرافق العامة ولتدخل الدولة فى عمليات الانتاج من زراعية وصناعية وتجارية ومنافستها للاستثمار الفردى فى كافة هذه المرافق ، فابن خلدون لم يكن يعالج مشكلة نظرية ، بل كان يعالج مشكلة قائمة بالفعل فى مختلف المجتمعات العربية التى حكمها سلاطين المالك وأمرأهم ، وقد استشرى هذا الاتجاه تحت سلاطين آل عثمان وكان الخراج يدفع عينا غالبا من الفلال من الصعيد أو من سوريا . ولم يكن توسع السلاطين فى تملك مرافق الانتاج بقصد تنمية الاستثمار العام ولكن بقصد مواجهة نفقات الجيش أساسا . وكلما خوت خزائن السلطان كان يلجأ لتمويل الجيش الى مصادرة أموال الاغنياء عن طريق المباشرين أو الى تخفيض قيمة العملة

وكان هناك نظام دائم لمصادرة جزء كبير من الاموال الموروثة عن طريق ديوان المواريث التابع للسلطان مما جعل الامراء الاغنياء والبورجوازيين المليئين يكتنزون الذهب والفضة خوفا على أموالهم بدلا من الاستثمار فى الزراعة والصناعة والتجارة ، وكانوا كثيرا ما يدفعون كنوزهم تحت الارض أو يخبئونها فى أماكن مأمونة

ونتيجة لاشتراك السلطان فى الانتاج الصناعى عجزت الصناعة الفردية عن منافسة الصناعة السلطانية بسبب

استثمار الصناعة السلطانية بالمواد الخام بالمجان اغتصابا
أو بأزهد الاسعار بالأكراه ، وبسبب اعفائها من الرسوم
والضرائب . وفى بعض الاحيان لجأ بعض السلاطين
الاتراك الى اغلاق المصانع المنافسة بالقوة تأمينا لاحتكار
الدولة لوسائل الانتاج . هكذا عرفت مصر نظام رأسمالية
الدولة طوال الحكم المملوكى التركى ثم التركى المملوكى
فى العصور الوسطى حتى ١٧٩٨ . فتجربة محمد على فى
الملكية العامة لوسائل الانتاج لم تكن تجربة فى فراغ ، بل
كانت لها جذور امتدت مئات السنين فى تاريخ البلاد

وقد شاب عمليات الاستثمار السلطاني طوال العصور
الوسطى عيب خطير ، وهو أنها تحولت الى مجرد وسيلة
للملء خزائن السلطان بالمال . فبسبب عدم الاستقرار
السياسى وتوقع الانقلابات المستمرة كان السلاطين يتخذون
من تملك الدولة لوسائل الانتاج سبيلا الى نهب كل ما يمكن
نهبه من الاموال العامة فى أقصر وقت ممكن . وقد أدى
كل ذلك الى تخريب الصناعة المصرية فى العصور الوسطى
والى ذبول طبقات بأكملها هى الطبقات المتوسطة ولا سيما
طبقات الصناع والتجار . بل ان السلاطين لم يهتموا حتى
بتحويل المصانع الخاصة التى انتهت الى الافلاس الى
مصانع سلطانية أو باعادة تعميرها . وقد ذكر ابن دقماق
أنه كان فى القسطنطين وحدها ٥٨ مصنعا خاصا يملكه
أفراد لصناعة السكر ولم يبق منها فى أيامه الا ١٩ مصنعا
فقط أما المصانع الباقية وهى ٣٩ مصنعا فأصابها البوار
وتوقفت عن الانتاج ، وقد أحصى ابن دقماق منها ٥ مصانع
حولت لانتاج أشياء أخرى و ١٧ مصنعا تحولت الى مساكن
ودكاكين ومخازن للفحم والملح وخانات أو وكالات ، و ٥
مصانع أغلقت أو هدمت ، و ١٢ مصنعا لم يعرف لها ابن

دقماق مصيرا محددا . أما المصانع السلطانية فكان عددها سبعا وكانت كلها تنتج ، ومنها ٣ مصانع ملكها السلطان لاولاده حتى اشتهروا في مصر بملوك السكر

وفى ابن اياس أن كبار التجار وأرباب الصناعات والبورجوازيين عامة تحولوا الى مجرد وكلاء للاحتكار السلطاني ، وكانوا يعرفون بتجار السلطان أو بوكلاء السلطان . وكانوا عادة يجمعون من عمليات الوساطة هذه ثروات طائلة ، ولكن السلطان كان ينقض عليهم بالمصادرة باستمرار كلما عرف أن أحدهم امتلات خزائنه

بما حال دون تكون طبقة بورجوازية فعالة يمكن أن يكون لها كيان مستقل أو ارادة مستقلة عن ارادة السلطان . أما أبناء السلطان فكانوا يحتكرون القسم الاكبر من الانتاج الزراعى ، ولا سيما تجارة الغلال والنقل المائى . وقد ذكر

ابن دقماق ٢٣ مصنعا للسكر في القسطنطينية كان يملكها الامراء الكبار في فترات مختلفة ، ومع ذلك فلم يمكن تركيز رؤوس الاموال حتى في هذه الطبقة الممتازة بالوراثة بسبب كثرة المصادرات المفاجئة وبسبب المصادرات القانونية عن طريق ديوان المواريث ، وبسبب قيام المالك الجدد المجلوبين من الخارج ، أو « الاجلاب » كما كانوا يسمون ،

بطرده أبناء المالك القدامى المتصرين وطرد نسلهم بصفة عامة من ارضهم ، وكان هؤلاء يسمون « بأولاد الناس » أو « أبناء الناس » ، وقد حال هذا دون نشوء طبقة ارسنقراطية في مصر . كذلك أدى عدم الاستقرار السياسى وكثرة حروب المالك فيما بينهم الى انتقال الاقطاعيات من يد الى يد بما حال دون تركيز الثروة الاقطاعية في الابناء وبالتالي حال دون تبلور النظام الاقطاعى على الطريقة التى عرفتها الدول الاوروبية في

العصور الوسطى . ثم أن تحسديد حصص الامراء من
اقطاعياتهم بحسب رتبهم العسكرية نجم عنه أن الامراء
كانوا يتركون الفلاح يزرع الارض وفقا لتقاليده مكتفين
بتحصيل ايرادها . ولم تكن في مصر اراض واسعة
يزرعها العبيد كما كان الحال في جنوب العراق وقت ثورة
الزنج ، لأن أكثر « العبيد » السود المجلوبين الى مصر من
النوبة ، والعبيد البيض أو « الغلمان » المجلوبين اليها من
المغرب ، كانوا يشتغلون خدما في بيوت السكان الموسرين
أو صنعا من نوع ما

كل هذه العوامل محتمة ، وفي مقدمتها رأسمالية
الدولة وتصفية الثروات أولا بأول ، أدت الى القضاء على
الطبقة البورجوازية من ناحية مع عدم تبلور طبقة اقطاعية
أرستقراطية من ناحية أخرى ، أو بتعبير أدق كان تركيب
النظام السائد يقوم على أن رأسمالية الدولة تحمي تحت
جناحها اقطاعا بلا أرستقراطية . وقد أدى هذا أيضا الى
عزل سكان المدن عن سكان الريف عزلا جغرافيا واجتماعيا
واقتصاديا ، فلم تقم بينهم ثورات مشتركة في أى ركن
من أركان السلطنة ولم تمتد ثورة طبقة الى غيرها من
الطبقات

وقد كان من أهم ما تميزت به ثورات مصر الشعبية
طوال عهد المماليك خلوها من كل ايدولوجية دينية ،
ومرد هذا عند أ . ن . بولياك « الثورات الشعبية في
مصر في عصر المماليك وأسبابها الاقتصادية » في « ريفيو
دين أنوداسلاميك » لسنة ١٩٣٤ الكراسية ٣ ، ص
٢٥١ - ٢٧٣) هو رجعية رجال الدين من جميع الفئات
في مصر طوال هذا العصر ورضاهم بأن يكونوا مجرد
أدوات في أيدي الحكام . ولا يستثنى من هذا التعميم الا
ثلاث ثورات

١ - ثورة عبيد القاهرة عام ١٢٦٠ بقيادة الزاهد الشيعي الكوراني وقد جاء ذكرها في « السلوك » للمقرئ

٢ - الثورة المهدية التي قام بها الزراع النصيريون في عهد السلطان محمد بن قلاوون ، وقد جاء ذكرها في رحلة ابن بطوطة

٣ - ثورة « ابن الفلاح » الشعشاع أو المشعشع الذي أعلن نفسه أيضا المهدي المنتظر ، وألغى بعض المحرمات الدينية . وهذه الثورة التي بدأت في وادي التيم بسوريا امتدت خارج حدود سلطنة المماليك فبلغت العراق وفيها استطاعت بين ١٤٥٣ و ١٤٥٧ (٨٥٧ - ٨٦١ هـ) أن تقطع طريق الحج الى مكة ، بل وأن تنشئ أسطولا كبيرا في جزائر الخليج الفارسي . وكان المشترك في هذه الثورة يلقب بالخارج أو الرافضي أو الزنديق ، وهو دليل على خروجها على مذهب السنة ، وربما كانت متأثرة بمعتقدات الدروز في وادي التيم ، وبالمذهب الاسماعيلي ، ويظن أن ثورة ابن الفلاح هذه كانت مشتركة بين البدو والفلاحين وأن لها برنامجا اقتصاديا لان ابن الفلاح أعلن الجهاد ضد الاقطاعيين

وبناء على انعزال هذه الثورات ووضوح اسبابها يقسمها بولياك الى ثلاثة أنواع : (أ) الثورات الزراعية التي قام بها الزراع البدو والفلاحون ، وتسمى عادة في مصر « فساد العربان » أي اضطرابات البدو . (ب) ثورات فقراء المدن وتسمى عادة « ثورات العوام » أو « ثورات الحرافيش » . (ج) ثورات عبيد القاهرة

أما الثورات الزراعية فيمكن تتبعها بتتبع ثورات بدو

مصر وفلاحيها طوال الحكم المملوكى التركى . وفى رأى
أن دور بدو مصر فى هذه الثورات ودور فلاحيها وحقيقة
العلاقة بين البدو والفلاحين فى مختلف العصور لم تدرس
دراسة كافية ، فهناك ما يدل من ناحية على قيام تحالف
من نوع ما بين بدو مصر وفلاحيها فى حركات وطنية أو
شبه وطنية مشتركة ولتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة ،
وهناك ما يدل من ناحية أخرى على قيام تناقضات أساسية
بين البدو والفلاحين فى مصر ، بما يجعل من ألزم اللازم
دراسة المجتمع البدوى المصرى منشأ واقتصادا وأهدافا
وعلاقات وروابط سواء بالفلاحين أو بالطبقات الحاكمة
أو بالسياسات الخارجية

وغموض أوضاع البدو المصريين ناشئ من تناقض
معلوماتنا عنهم . ففى « التعريف » للعمري كما ورد فى
« صبح الأعشى » للقلقشندي أن بدو مصر كانوا « أهل
حاضرة وزرع » باستثناء بدو البحيرة . وفى زمن
القلقشندي كان بدو البحيرة أنفسهم يزرعون

وفى رأى بعض العلماء ، أن بدو مصر نزحت كثرتهم
من المغرب فى القرن ١٦ و ١٧ و ١٨ وأن قلتهم من عرب
الجزيرة ، ويذكر بولياك أن تحول بدو وادى النيل إلى
الزراعة تم ببطء طوال حكم المماليك ولم ينته تحولهم إلى
زراع ثابتين إلا فى القرن الثامن عشر . ولكننا نعرف فى
الوقت نفسه من كتاب فولنى المشهور « رحلة فى سوريا
ومصر » (١٧٨٣) أن بدو مصر كانوا فئات من الخطافين
النهائين يقيمون على تخوم الوادى وأنهم كانوا مشتمتين
يسودهم الانقسام ، بينما نقرأ فى كتاب ادوارد لين
المشهور « عادات المصريين المحدثين وسلوكهم » (١٨٣٥) ،
بعد كتاب فولنى بما لا يتجاوز خمسين سنة أن الكثيرين

من فلاحي الصعيد كانوا من البدو ثم اشتغلوا بالزراعة واستقروا في ريف مصر ، وأن كثيرين من الفلاحين كانوا لا يزالون حتى الثلث الاول من القرن التاسع عشر ينتسبون الى قبائل بدوية

ولكننا نعرف من الاسانيد التاريخية أن بدو مصر أو على الأقل في الصعيد ، كانوا اعمق جذورا في البلاد من عام ١٥٠٠ بدليل اشتراكهم مع الفلاحين في الثورة الزراعية عام ١٢٦٠ مما يقطع بأنه كان لهم كيان منظم في البلاد ولون من الاستقرار الزراعى يتيح لهم القيام بعمليات عسكرية على مستوى الدولة . نعرف أن بيبرس الاول في ١٢٦٤ (٦٦١ هـ) أرغم ممثلى قبيلتى الهوارة وسليم على توقيع تعهد بزراعة أراضيهم . وقد دأب

السلطين المماليك على أن يشترطوا على كل مشـتغل بالزراعة ألا تقل المساحة المزروعة من أرضه حتى لا يقل المحصول . وفى « حوادث » ابن تغرى بردى أن بدو مصر كانوا يشتغلون أكثر فى أراضي السلطان والاقطاعيين فى صعيد مصر ، ولكنهم لم يزرعوا من القمح الا بقدر ما يدفعون به الخراج ويذهب بولياك الى أن تحديد حصة السلطان من الخراج هى التى دفعت البدو الى الاهتمام بتربية الماشية

أكثر من الاهتمام بالزراعة . وقد تواتر فى المراجع أن بدو مصر كانوا رغم اشتغالهم بالزراعة يقيمون فى الخيام على حدود القـرى الكبيرة والكفور حتى لا يختلطوا بالفلاحين ، ولم يكن يسكن المدن والقـرى الا « أمراؤهم وشيوخهم » ، وكثيرا ما كانوا يسمون أنفسهم بأسماء تركية

استرضاء للمماليك ، ومنهم من اتخذ لنفسه حرسا من المماليك كما جاء فى « السلوك » للمقرئى وفى « الحوادث » لابن تغرى بردى . أما بدو الشرقية بالذات فكانوا

يعيشون ايضا فى الخيام ولكنهم كانوا غير مسجلين فى سجلات الحكومة وكانوا بذلك معفيين من الضرائب والخراج . كذلك كان بدو مصر أيام المماليك فى مكانة أرقى من مكانة الفلاحين فكانوا لا يخالطونهم وكانوا يشتركون فى جيوش المماليك ، وفى ابن اياس أنهم كانوا فى حالة الحرب يساهمون بقوات من الفرسان ، وكان شيوخ البدو ، أو شيوخ العرب كما كانوا يسمون « عرب الادراك » مسئولين عن حفظ الامن فى الريف ، أى يتكون منهم نوع من المليشيا ، وكان انتاجهم الزراعى يمثل جزءا لا بأس به من الانتاج الزراعى القومى فى مصر

وفى « التعريف » للعمري أن ثورة بدو مصر قامت فى ١٢٥٣ (٦٥١ هـ) بزعامة الشريف حصن الدين بن ثعلب الذى شنق فى عهد بيبرس الاول كما ورد فى « السلوك » للمقريزى وفى « صبح الاعشى » وهى الثورة الوحيدة الشاملة التى اشترك فيها كل بدو مصر . وقد أخذت هذه الثورة بوحشية ، وكان هدفها اقامة سلطنة بدوية مستقلة عن السلطنة المملوكية فى مصر . وقد بلغ من عنف هذه الثورة وامتداد مداها أن بقيت فى ذاكرة المماليك قرونا وأكدت فى نفوسهم الفزع الدائم من قيام ثورات جديدة على هذا النطاق الشامل ولازمهم هذا الفزع حتى دالت دولتهم . وقد كان من مظاهر هذا الفزع المملوكى أن الاستعداد لهذا الخطر الكامن دفعهم الى تنصيب دكتاتور من بينهم هو بيبرس الثانى ثم اختيار برقوق والمؤيد للسلطنة كما جاء فى ابن اياس . وهذا الفزع نفسه هو الذى منع الامراء المماليك بعد هذه الثورة الشاملة من استخدام البدو فيما

كان ينسب بينهم من حروب أهلية كما ورد أيضا في ابن
 اياس . وفي رأى بولياك أن هذا الذعر المستمر هو الذى
 حدا بالماليك الى تجديد شباب الطبقة الحاكمة باستمرار
 باستجلاب ممالك جدد بلا انقطاع ، والى ايصداد باب
 الوظائف العسكرية العليا فى وجه أبناء الممالك
 المتصرين ، « أبناء الناس » والى العيش فى عزلة ثقافية
 تامة باصطناع الثقافة التركية كمظهر من مظاهر الامتياز
 الطبقي حتى فى عهد السلاطين الشراكسة الاصل . وقد

جاء فى « التعريف » للعمري أن ثورة حصن الدين بن
 ثعلب انتهت بتأسيس دولة مستقلة فى الصعيد ، وأن
 بيبرس الاول لم يستطع استرداد هذه الدولة منه الا
 بالخدعة ، وإن كان المقریزی قد ذكر أن أيك سحق هذه
 الثورة تماما وفى رأى بولياك أن كلام المقریزی ينطوى على
 تزيف للتاريخ تحيزا منه للترك . وثورة الهوارة وبني
 سليم بزعامه حصن الدين بن ثعلب التى تؤرخ فى ١٢٥٣
 (٦٥١ هـ) وانتهت باعلان استقلال الصعيد وهى ثورة
 الفلاحين ، ربما كانت منسقة مع الثورة السدينية التى
 يؤرخها بولياك فى ١٢٦٠ ويبدو أنها استمرت سبعة
 أعوام على الأقل

وقلما اشتهر بدو الصحراء الشرقية فى الثورة أيام
 المالك ، أما بدو الصحراء الغربية ، فقد كانت منهم قبيلة
 تشور بصفة دورية منتظمة وهى قبيلة لبيد فى البحيرة ،
 وكانت أهم اسباب ثورتها المطالبة بالسماح لها بالمرعى فى
 موسم الجفاف والسماح لها بالتبادل التجارى مع مصر ،
 ويذكر بولياك أن البدو الاجانب لم يشتركوا أبدا فى
 ثورات مصر ، وأن البدو المصريين وحدهم كانوا يقومون
 بهذه الثورات . ومن رأى أن البدو المصريين كانوا يجدون

تعصيذا طبيعيا من الفلاحين لثوراتهم

وفى ابن اياس أن ثورة زراعية كبرى قامت فى الصعيد عام ١٣٥٣ (٧٥٤ هـ) بقيادة ابن الاحدب شيخ قبيلة عرك ، وفى كلام ابن اياس عن هذه الثورة نجده يستعمل كلمة « العربان » وكلمة « الفلاحين » كأن مدلولهما واحد . وقد دفعت ثورة الفلاحين التى قامت أثناء ثورة البدو السلطان الصالح صلاح الدين عند عودته الى القاهرة مظفرا بعد اخمادها الى أن يحظر على أى فلاح أن يركب الخيل او يحمل السلاح ، ويفهم من هذا انه لم تكد تنقضى مائة عام على ثورة الفلاحين والبدو من هواردة وبنى سليم لاستخلاص مصر من يد المماليك حتى قامت ثورة اخرى عظيمة الشأن اشترك فيها البدو والفلاحون بنفس هذا الهدف .

وليس معنى هذا أن البلاد عرفت الاستقرار بين هاتين الثورتين الكبيرتين أو بعدهما سواء فى السريف او فى الحضر . فقد ذكر ابن اياس أن المماليك فى أثناء حروبهم مع الاتراك العثمانيين فى ١٤٨٨ (٨٩٣ هـ) وفى ١٥١٦ « ٩٢٢ هـ » جعلوا حامية القاهرة تقوم باستعراضات عسكرية ارهابية لتخويف الفلاحين حتى لا ينتهزوا فرصة هزيمة المماليك ويهاجموا القاهرة ، كما ذكر ابن اياس أن هزيمة المماليك فى ١٤٦٧ - ١٤٧٢ (٨٧٢ - ٨٧٧ هـ) أمام الملك التركمانى شاه زيور كادت تقضى الى قيام الفلاحين المصريين بثورة على المماليك

وكان سبب خوف المماليك الدائم من قيام ثورة شاملة تجتاح البلاد كلها هو تواتر وقوع ثورات صغيرة لا تنتهى كلها زراعية فى أهدافها . ولم تتخذ ثورات الفلاحين المصريين طريق الهجوم على قلاع أمراء الاقطاع من المماليك

على الطريقة المألوفة فى ثروات الفلاحين الاوربية ، بل اتخذت صورة الصراع حول المحاصيل . ففى الصعيد كان أمراء الاقطاع من المالك يتقاضون أكثر حصتهم عينا من المحصول ، أما فى الوجه البحرى فكانوا يتقاضون الخراج نقداً ، ممن ألزم الفلاحين بيع محاصيلهم بالسعر الذى حدده امراء الاقطاع أنفسهم ، فقد كانوا المسيطرين على سوق القمح . وكانت غلال الصعيد نفسه تشحن بامرهم الى ساحل الغلال ببولاى على مراكب فى النيل ، فكان هذا بمثابة عملية تجويع منظم للريف . وفى ابن آياس ، الذى وصف هذه الحالة ، أن الفلاحين كثيراً ما كانوا يقصدون المدينة لشراء الخبز . وفى زمن المجاعات كان الفلاحون ينزحون بأعداد غفيرة قطعانا الى القاهرة ، ولم يحدث ابدا أن سكان القاهرة نزحوا الى الريف . ولهذا كانت اغراض هذه الثورات عامة هى الاستيلاء على قمح امراء الاقطاع المحفوظ فى الصوامع أو على المراكب ونهب كل ما يمكن نهبه واخفاؤه واحراق الباقي كوسيلة لاجبار امراء الاقطاع على التسليم بالنزول عن الخراج أو لاجبارهم على تخفيضه وفى احدى ثورات الفلاحين هذه نجد محاولة واضحة من الفلاحين لتجويع العاصمة انتقاما من حملات التنكيل التى كان المالك يقومون بها ، كما جاء فى « الحوادث » لأن تفرى بردى وقد حدثت اهم الثورات التى تم فيها الاستيلاء على القمح فى ١٢٩٩ (٦٥٩هـ) فى مديرية البحيرة ، وفى ١٣٠١ (٧٠١هـ) و ١٣٥٢ (٧٥٣هـ) فى الصعيد ، وفى ١٣٨١ (٧٨٣هـ) و ١٤٠١ (٨٠٤هـ) و ١٤٦٧ (٨٧٢هـ) فى البحيرة ، وفى ١٤٩٦ (٩٠٢هـ) فى جميع أرجاء مصر ، وفى ١٤٩٨ (٩٠٤هـ) فى البحيرة والغربية ، وفى ١٥٠٢ (٩٠٨هـ) فى الشرقية والغربية

والصعيد ، وفى ١٥٠٦ (٩١٢ هـ) و ١٥٠٧ (٩١٣ هـ)
فى الشرقية ، وفى ١٥١٢ (٩١٨ هـ) فى البحيرة كما
ورد فى ابن أياس ، والقائمة ناقصة

وكان الفلاحون كثيرا ما يقاسون أثناء هذه الاضطرابات
لان البدو كانوا ينبهونهم ويفتكون بهم أثناء الاضطراب
وكانوا يقطعون الطريق على المسافرين ولا سيما الترك ،
تحت ستار قيامهم بحراسة الطرق ، وقد ذكر بولياك
أن كثيرا من اعمال قطع الطرق والنهب والسلب والقتل
التي كان يرتكبها البدو كانت تتم بتغاض من المماليك
وربما بتواطؤ معهم . فاذا ذكرنا ان جزءا من واجبات
البدو أيام حكم المماليك والاتراك كان المحافظة على الامن
فى داخل البلاد ، أى القيام باعمال البوليس ، رجحنا أنه
فى ظروف معينة كان المماليك يستخدمون البدو كوسيلة
من وسائل قمع ثورات الفلاحين ، أى كلما استطاع المماليك
أن يهادنوا البدو المصريين

وفى ثورات البدو المصريين على المماليك كان البدو
يسحقون عسكريا كلما واجهوا المماليك ، لان فرسان
البدو لم يكونوا مدربين على الطريقة التركية فى القتال ،
وهى اطلاق السهام والخيول تركض بهم . وكان البدو
قلما يهاجمون المدن بسبب ضعفهم العسكري وتركز
جيوش المماليك فى المدن ، ولا يذكر فى ذلك الا استثناء
واحد ، حين استولى بدو البحيرة على مدينة دمنهور ولهذا
كان البدو يكتفون فى ثوراتهم بنهب الريف . وفى مرة
بلغوا مشارف القاهرة ونهبوا المارة ولكنهم لم يتغلغلوا فى
العاصمة . ويبدو أن البدو أو العرب — كما كانوا يسمون
أساعوا كثيرا الى الفلاحين ، وفى ابن أياس أن بعض
المشايع المصريين كانوا ينظمون القصائد فى تمجيد سحق

الترك العرب أيام أن دخل طومان باى القاهرة مظفرا بعد أن أحمد فتنتهم

ويذكر بولياك أنَّ شيوخ العرب كانوا فى الواقع اقطاعى البدو ، وكانوا أشد المستفيدين من ثورات البدو ، ورغم سكنائهم فى المدن واصطناعهم الاسماء والعادات التركية ظل اتباعهم من البدو يتخذونهم رؤساءهم الطبيعيين كلما شبت ثورة لعدم وجود أى تنظيم سياسى اخر بينهم غير التنظيم القبلى . وبعد اخماد كل ثورة كانت الحكومة فى العادة تسترضى شيوخ العرب هؤلاء باعطائهم اقطاعيات جديدة حتى اتسعت املاك شيوخ العرب فى العصر المملوكى اتساعا رهيبا

هذا ما كان من امر ثورات الريف . وفى الكلام عن ثورات المدن فى العصر المملوكى التركى ، فأول ما ينبغى أن نلاحظه هو انهيار البورجوازية المدنية على النحو الذى تقدم وصفه انهيارا سياسيا واقتصاديا . وقد تناقص عدد الاسطوانات تناقصا مستمرا بينما ازداد عدد العبيد ، ولا سيما فى القاهرة حتى بلغ عددا ضخما . وفى السمبرى أن طومان باى سلخ فى ١٥١٦ اثني عشر ألفا من عبيد القاهرة وحدها ، ولم يكن هناك فرق بين العبيد السود والعبيد البيض (« الغلمان ») الا أن الغلمان كانوا يتقاضون فى خدمة المالك رواتب شهرية تسمى الجمكية كما ورد فى ابن اياس ، ولا يعرف ان كان العبيد السود يتقاضون أمثال هذه الرواتب ، أما تحديد جنسيات العبيد البيض ، وأكثرهم مستجلبون من المغرب ، فأمر يستحق التفات المؤرخين لمعرفة ان كان بينهم مصريون وما نسبتهم من المجموع العام ان وجدوا . وكان العبيد من النوعين يتبعون سادتهم الى حروبهم . أما الاعمال التى كانوا

يزاولونها عادة ، الى جانب الخدمة فى المنازل ، فقد كانت العمل فى دار سك النقود وفى الاسطبلات السلطانية و « البيوتات » أو المخازن السلطانية والملوكية وفى النفطية أو المدفعية • كل هذه كان عمالها من العبيد • وربما كان « الحرافيش » أو غوغاء القاهرة يتطوعون للعمل كغلمان ، فقد كانت كلمة « حرافيش » أحيانا تشمل الغلمان أيضا • ومما هو جدير بالذكر أن بعض الاجانب كانوا فى القرن الثامن عشر يبيعون أنفسهم للتجار ليلتحقوا بجيش المماليك كما ورد فى « رحلة » فولتى ..

وغير العبيد كانت أهم طبقة واضحة المعالم فى مصر هى طبقة « الحرافيش » فقد كانت ثورات المدن بوجه عام ثورات الحرافيش بحسب ما جاء فى « السلوك » للمقريزى و « النجوم » لابن تغرى بردى • ولم تكن هذه الثورات ثورات طبقية بالمعنى المفهوم تبدو فيها محاولة الاشتراك فى التنظيم الادارى والسياسى كالمجالس البلدية مثلا ، بل كانت مجرد ثورات فقراء من أجل مطالب عاجلة ناجزة • وقد تضخمت طبقة الحرافيش تضخما كبيرا بسبب هجرة الفلاحين بأعداد غفيرة الى القاهرة والمدن عامة ، كما أن البطالة الصناعية ملأت المدن بطبقة كبيرة من العاطلين الذين يعيشون على التسول والخطف والنهب ولا يطلبون الا الخبز أو العمل الوقتى الذى لا يعود عليهم بأكثر من الخبز • وكان المماليك يسمون هؤلاء الحرافيش « الزعر » ، وربما كانت لهذه الكلمة علاقة بكلمة « الصيغ » • وكان الحرافيش أو الزعر هم أنشط العناصر فى كل الفتن والثورات ، ومن حول الحرافيش كان يتجمع عادة العبيد والاسطوات كلما حدث اضطراب وكان العبيد

أنفسهم يلقبون أحيانا بالزعر . وكانوا فى العادة يتسلحون بالمقاليع والحجارة ، وبسبب سذاجة أسلحتهم لم يكن لهم أبدا أمل فى الاستيلاء على القاهرة ، ولا سيما وأن خيرة قوات المماليك كانت مركزة فيها . ولذا اقتصرتم أهدافهم الثورية على الضغط على الحكومة لتحقيق مطالب عاجلة لتخفيض ثمن الخبز أو على السلب والنهب وكانوا كثيرا ما « يتكتلون » لتحقيق هذا الضغط على الحكام ، فيناصرون مملوكا فى حربه على مملوك آخر يكون أبغض منه الى نفوسهم ، كما كان المماليك أنفسهم يستعينون بالحرافيش فى مقاتلة بعضهم البعض الآخر ويشجعونهم على نهب أموال أعدائهم

ومن أهم الثورات التى اشترك فيها الحرافيش من تلقاء أنفسهم بقصد تغيير ميزان القوى السياسية مشاركتهم فى اخماد ثورة الامراء فى ١٣٦٦ (٧٦٨ هـ) ، وفى قمع ثورة قائد الجيش فى ١٣٦٨ (٧٧٠ هـ) وفى ثورة مماليك

الامير أنبك البدرى فى ١٣٧٧ (٧٧٩ هـ) ، ومناصرتهم للامير تيموربغا منطاش على غريمه يلبغا الناصرى قائد الجيش فى ١٣٨٨ (٧٩١ هـ) أما الثورات التى استخدم فيها المماليك قوة الحرافيش فمن أهمها ما جاء فى ابن

أياس من أن قايتباى استعان بهم فى حربه ضد الترك عام ١٤٨٦ (٨٩١ هـ) ودفع لكل منهم ثلاثين دينارا ، وما ذكره ابن أياس أيضا من أن طومانباى عفا عن الحرافيش فى ١٥١٦ (٩٢٢ هـ) ووعدهم بالمكافأة مقابل اشتراكهم

فى الدفاع عن مصر . وفى أواخر حكم المماليك من الاستعانة بالحرافيش فى حروبهم الداخلية ، وربما كان ذلك خوفا من ثورات البدو ، وكانوا يشجعونهم على نهب أموال أعدائهم المهزومين

وأما ثورات الحرافيش والفقراء عامة للضغط على الحكومة لاجابة مطالبهم ، فأهمها ثورة ١٣٦٩ (٧٧١ هـ) ، وقد جاء ذكر هذه الثورة في ابن اياس ، ثم ثورات المجاعة في ١٤٤٩ و ١٤٥٠ (٨٥٣ و ٨٥٤ هـ) ، وفيها نهب الشعب المخازن وأرادوا رجم المحتسب أو مفتش الاسواق ، على بن اسكندر الذي أعفى من منصبه نتيجة للثورة ، وقد جرح الثوار في هذه الثورة القاضي أبو الخير بن النحاس لأنه كما جاء في ابن اياس ، قال للسلطان أن من معه مال ليشتري الحشيش والحب لن يعز عليه شراء الخبز مهما غلا ثمنه ، وهي عبارة أقل سذاجة من عبارة ماري انطوانيت المشهورة . وغير ذلك اضطرابات سنة ١٤٠١ (٨٠٤ هـ) التي كان هدفها الشيخ شهاب الدين أحمد

الشيشي الذي أفتى للسلطان بقانونية تحصيل الايجارات العقارية في القاهرة مقدما عن ١١ شهرا لدفع الحصة الجيش ثم ثورة ١٤٨٠ (٨٨٥ هـ) التي هاجم فيها الثوار ناظر الخاصة أي ناظر أملاك السلطان ، في وسط المدرسة الصالحية ، لأنه اقترح تخفيض قيمة العملة النحاسية ومثلها الثورة التي تمت في بداية عصر السلطان

قنصوه الغوري بسبب رغبته في تحصيل الايجارات العقارية في القاهرة مرتين كل شهر لتمويل نفقات التقليدية التي كان يتقاضاها المالك بمناسبة تولي السلطان الحكم ، وتعرف بنفقة البيعة . وقد ذكر ابن

اياس أيضا ان هذا السبب نفسه أفضى الى قيام ثورة مماثلة في دمشق انتهت بطرد الاهالي للوالي . وقد كانت الحكومة في كل هذه الثورات ترسخ جزئيا لارادة الجماهير وتتخذ الاجراءات اللازمة لتهدة الخواطر بالاستجابة لبعض المطالب . فعلى سبيل المثال قام السلطان بمصادرة أملاك

القاضي أبو الخير بن النحاس ونفاه ، أما الشيشي فقد اختفى من القاهرة وفر الى مكة ، وكذلك اكتفى السلطان الغوري بتحصيل ايجار سبعة شهور

أما ثورات العبيد فأهمها ثورة ١٤٣٧ (٨٤١ هـ) التي طالب فيها الثوار بتوزيع الارض على العبيد ، وفي « النجوم لابن تغرى بردى أنه وقعت في هذه الثورة اشتباكات دامية بين العبيد وشباب المماليك » وفي ١٤٤٥ (٨٤٩ هـ) ثار العبيد مرة أخرى ، واستولى منهم أكثر من ٥٠٠ عبد على الاصطبلات السلطانية التي كانوا يعملون فيها وعلى مراعى الخيل وانتخبوا من بينهم « سلطانا » لم يلبث ان اغتاله ثائر آخر نصب نفسه مكانه . وقد أحاط العبيد سلطانهم بكافة مظاهر البلاط المملوكي كالعرش والراية الصفراء وعينوا له وزيرا وقائدا للجيش وأمير دودار بل وعينوا له حاكما لدمشق وحاكما لحلب ! ونهبوا قوافل الغلال ولكنهم لم يجسروا على مهاجمة القاهرة . وبعد القضاء على هذه الثورة ، اشترى السلطان كل العبيد المسنين في القاهرة وأرسلهم لبيعوا في الدولة العثمانية كما جاء في « الحوادث » لابن تغرى بردى وفي ابن أياس أن هذه الثورة وقعت في ١٤٤٢ (٨٤٦ هـ) ويشتهر بوليالك في ان ثورة العبيد هذه ربما كانت تطلع في اقامة سلطنة تحل محل سلطنة المماليك بوحي من الدراويش ، تشبها بثورة سعدان الذي قبض عليه في ١٤٥٠ (٨٥٤ هـ) ، وجاء في « الحوادث » لابن تغرى بردى أنه كان يتمتع بنفوذ واسع حتى بين الامراء المماليك أنفسهم . وبعد هذه الثورة لا نسمع بثورة أخرى قام بها العبيد ، وانما اقتصر الثورات على الحرافيش والزعر . وفي ابن أياس أن أحد ولاة القاهرة قتل أكثر

من ٧٠٠ عبد متمرّد ، وفيه أنه فى حكم السلطان الغورى
كان كل حادث شغب ينتهى باعلان السلطان حظر التجول
ليلا على العبيد وعلى الممالك معا

(٢)

وقد كان آخر انفجار من انفجارات البدو والفلاحين
فى مصر الثورة الكبرى التى قام بها فى الصعيد عرب
الهوارة والفلاحون المصريون بزعامة شيخ العرب همام
أمير قبيلة الهوارة ، وانتهت باستقلال الصعيد من المنيا
الى الشلال تحت حكم الامير همام . ولم تكن هذه الثورة
مجرد ثورة بالمعنى العادى ولكن صاحبته عمليات
عسكرية شأن الحرب الاهلية . ويبدو أن المناوشات بين
الهوارة والحكومة المركزية كانت أقدم من تاريخ اندلاع
الثورة ولعلها امتدت منذ بداية القرن الثامن عشر . ولكن
الذى نعرفه من الجبرتي أن التحدى والصدام الصريح بدأ
فى ١٧٣٦ (١١٤٩ هـ) ، وأن على بك الكبير نفسه هو
الذى أخذ ثورة همام فيما بعد ، حيث استتب له الامر
فى مصر عام ١٧٦٦ (١١٨٠ هـ) فى بدء كفاحه السياسى
وصراعه مع ممالك القاهرة رغم أنه تعاون معها عسكريا فى
١٧٦٦ وأن الحرب ظلت سجلا بين الحكومة المركزية
والصعيد . بل ونستطيع أن نحدد أنه فى عام ١٧٦٥
(١١٧٩ هـ) كان الصعيد من المنيا منفصلا فعلا عن
الحكومة المركزية ، وربما قبل ذلك ، وظل كذلك حتى
انهارت دولة همام نهائيا فى ١٧٦٩ (١١٨٣ هـ) ،
فكأنما دولة همام ظلت قائمة أربع سنوات على الاقل من
١٧٦٥ الى ١٧٦٩ ، وربما أطول من ذلك ، ومقطوع به

أن حدودها امتدت من المانيا الى الصعيد الاعلى
ولثورة همام أهمية خاصة فى تاريخ الانفجارات
السياسية والاجتماعية فى مصر لجملة اسباب
(١) فهى أولا تمثل مظهرا من مظاهر التحالف بين
الفلاحين والبدو المصريين فى عمل سياسى واحد لا نجد
له مثيلا الا ثورة البدو المصريين والفلاحين فى ١٢٥٣
ميلادية بقيادة حصن الدين بن ثعلب زعيم الهوارة وبنى
سليم ، وثورة البدو المصريين والفلاحين فى ١٣٥٣ بقيادة
ابن الاحدب شيخ قبيلة عرك ، وكلاهما انتهى بتأسيس
دولة مستقلة فى الصعيد لم تلبث أن انهارت باخمساد
الثورة

(٢) ان ثورة همام كالثورتين السابقتين عليها اللتب
تحالفت فيهما قوى الفلاحين والبدو المصريين ، كانت لها
أهداف وطنية واجتماعية أما الهدف الوطنى الاول فكان
استخلاص مصر من أيدي المماليك وأما الهدف الاجتماعى
الاول فكان تمليك الارض للمصريين وتوزيعها على الفلاحين
وفى ثورة ١٢٥٣ دعا حصن الدين بن ثعلب صراحة الى
توزيع الارض على الفلاحين ، وفى ثورة همام فى القرن
الثامن عشر مكن همام المصريين من تملك مديرية أسيوط
(٣) يبدو أن دولة همام بالذات كانت بمثابة تجربة
لنظام جمهورى من نوع ما كما نستخلص من كتابات
رجال السياسة والفكر الذين عاصروا أذيالها وكانت لديهم
معلومات مباشرة أو قريبة المصادر عنها مثل الجنرال
يعقوب ورفاعة الطهطاوى ولذا فقد وجب أن يهتم بها
المؤرخون اهتماما خاصا

وقارىء « تخلص الأبريز » لرفاعة الطهطاوى يجد فى
كلام الطهطاوى وصفا لحالة الراى العام فى فرنسا عام

١٨٣٠ ابان ثورة لويس فيليب « ملك الفرنسيين » على شارل العاشر . يقول الطهطاوى :

« اعلم أن هذه الطائفة - يقصد الفرنسيين - متفرقة فى رأى فرقتين أصليتين وهما الملكية والحرية والمراد بالملكية أتباع الملك القائلون بأنه ينبغي تسليم الامر لولى الامر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشئ والاخرون يميلون الى الحرية بمعنى أنهم يقولون لا ينبغي النظر الا فى القوانين فقط والملك انما هو منفذ للاحكام على طبق ما فى القوانين فكأنه عبارة عن آلة ولا شك أن الرايين متباينان فلذلك كان لا اتحاد بين أهل فرنسا لفقد الاتفاق

فى رأى والملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية فالفرقة الأولى تحاول اعانة الملك والاخرى ضعفه واعانة الرعية ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة الى ملك أصلا ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم وهذا هو مثل مصر فى زمن حكم الهمامية فكانت اماراة الصعيد جمهورية التزامية » (١)

هذا الكلام خطير لان معناه أن مصر قد عرفت تجربة النظام الجمهورى قبل الثورة الفرنسية نفسها بستوات قليلة . وأهمية هذا الكلام من أنه صادر عن مفكر كبير مثل رفاعة الطهطاوى العارف أدق معرفة بالنظم والمذاهب

(١) من المؤلف حقا أن طبعة وزارة الثقافة من « تخلص الابريز » أسقطت الاشارة الى جمهورية همام التى اشار اليها رفاعة الطهطاوى رغم أهمية هذه الجمهورية القصوى فى تاريخ النظم السياسية والاجتماعية فى مصر . وهذا النص مأخوذ عن طبعة ١٩٠٥ (طبع على ذمة مصطفى فهمى الكتبى بجسوار الازهر) ص ١٩٦ - ١٩٧ ، يتجابه نص وزارة الثقافة الناقص ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

السياسية ، وهو لا يمكن أن يطلق القول على النظام الجمهورى فى فرنسا ويشبهه بالنظام الجمهورى فى مصر الا اذا كانت مملوياته عن ثورة همام وجمهورية همام تؤكد له ذلك

وأركان الفكرة الجمهورية عند رفاة الطهطاوى كما حددها هى « أن يكون الحكم بالكلية للرعية » أى أن الامه مصدر السلطات كما نقول نحن فى الدستور الحديث ، وأنه « لا حاجة للملك أصلا » أى أن يكون للدولة رئيس وجهاز حكم غير متوارث وإنما تابع من القاعدة الشعبية ، وأن الامه « وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم » ، وهذا « التوكيل » سواء تم عن طريق الانتخاب أو عن طريق الاستفتاء أو عن طريق البيعة أو عن طريق آخر هو المقابل لفكرة الوكالة أو deputisation التى يقوم عليها الفقه الدستورى الاوربى منذ روسو ومنتسكيو وأساسه أن شرعية السلطة لا تقوم على الحق الالهى الموروث أو غير الموروث ولكن تقوم على توكيل الامه لنفر من أبنائها أن يتولوا مسئوليات الحكم لا بالاصالة ولكن بوصفهم مجرد « وكلاء » أو « نواب » أو « ممثلين » للشعب ، وهذا ينقل مبدأ السيادة من الطبقة الحاكمة الى الشعب . بل ان رفاة الطهطاوى قد حدد صورة المجالس النيابية فى النظام الجمهورى على الوجه المعزوف فى زمنه بأنها « مجلس الشيوخ » و « مجلس العموم » حين قال عن وكلاء الامه أنهم من فئتين « مشايخ » Senators و « جمهور » Commoners ويبدو أن جمهورية همام كانت فيها مجالس نيابية من نوع ما ، لان المقارنة التى عقدها رفاة الطهطاوى بين النظام الجمهورى فى فرنسا والنظام الجمهورى فى مصر

جاءت بعد ذكر كل هذه التفاصيل لا قبله . ومن سوء الحظ ليست لدينا تفاصيل كافية عن نظام الحكم في جمهورية همام هذه حتى نستطيع أن نحدد ملامح التنظيم السياسى فيها بصورة واضحة ، ولكن قول رفاة الطهطاوى « فكانت أمانة الصعيد جمهورية التزامية » يدل على أن النظام الجمهورى الذى عرفته مصر قبيل الثورة الفرنسية كان مرحلة وسطا بين « الالتزام » الاقطاعى و « التوكيل » الديمقراطى أو جمهورية تحافظ على بعض العلاقات الاقطاعية

ومعروف أن رفاة الطهطاوى ، وهو من طهطا بالصعيد الاعلى قد نشأ فى مركز هذه التجربة الجمهورية التى هزت البلاد هزا عميقا فى زمانه ولا شك أن ذاكرته ، وهو من مواليد ١٨٠١ ، كانت تعى الكثير عما جرى فى الصعيد أيام حكم الهامية فى عهد الامير همام الكبير ، كما أن ثورة الامير همام الصغير فى عهد محمد على حدثت أيام شبابه . ومن هنا فاقوال رفاة الطهطاوى ينبغي أن تؤخذ على أنها شهادة معاصر لدولة الهامية عارف بحقائق احوالها ويبدو أن التركيب السياسى لجمهورية همام كان يحمل أوجه شبه بحكم لويس فيليب « دوق أورليان » « ملك الفرنسيين » الذى حل بالتأييد الشعبى محل حكم شارل العاشر « ملك فرنسا » وورث البوربون . وقد فصل رفاة الطهطاوى فى براعة مذهلة الفقه الدستورى الكامل فى فكرة « ملك الفرنسيين » وفكرة « ملك فرنسا » ولعل هذا هو الجزء « الالتزامى » فى جمهورية همام أى قيام نوع من الملكية الشعبية المنتخبة ، وهو نظام مألوف فى تاريخ الثورات ، قريب من نظام التيرانوس Tyrannos أو « الطاغية » أو الملك المنتخب الذى عرفته اليونان القديمة

وهو بمثابة رئيس جمهورية دائم يتمتع بسلطات واسعة مستمدة من القاعدة الشعبية بالبيعة أو الاستفتاء أو الانتخاب

ولم يكن رفاعة الطهطاوى أول من حدثنا عن جمهورية همام فقد حدثنا عنها من قبل الجنرال يعقوب والجبرتي أما بالنسبة للمعلم « الجنرال » يعقوب فنجدته يتحدث في مشروع استقلال مصر الذي قدمه عام ١٨٠١ الى الدول الاوربية عن جمهورية همام كنموذج لنظام الحكم الذي يقترح قيامه في مصر المستقلة . ففي القسم السابع من مذكرته التي قدمها سكرتيره الفارس لاسكارس الى الكابتن جوزيف ادموندز ، قومندان السفينة بالاس ، لرفعها الى مجلس الوزراء البريطانى عن طريق وزير البحرية البريطانية ، يذكر المعلم يعقوب حكومة همام ويبدى رايه في المبررات الاجتماعية والفلسفية لاحتداثها عند تحقيق استقلال البلاد ، اذ يقول :

« فاذا ما أجازت الحكومات الاوربية استقلال مصر فالسؤال هو : كيف يحكم المصريون أنفسهم ؟ وكيف يدافعون عن استقلالهم ؟ »

« أولا : ان هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة لا تسمح لنا أبدا بالدخول في تفاصيل مشروع الحكومة التي يقترح الوفد المصرى اقامتها ، ولكن يكفى أن نلاحظ ان انشاء هذه الحكومة لن يكون قط نتيجة لثورة استحدثتها نور العقل أو اختمار المبادئ الفلسفية المتصارعة ، ولكن تغييرا تجريه قوة قاهرة على حياة قوم وادعين وجهلاء ، يكادون ألا يعرفوا في الوقت الحاضر الا عاطفتين تحركان الاخلاق : المصلحة والخوف . فقليل من مال يزداد أو شيء من رخاء يضاف الى حياة هؤلاء السكان

نتيجة لقيام هذه الحكومة الجديدة ، وهو أمر ليس بصعب التحقيق ، يجعلهم بغير شك المدافعين الغيورين عن هذه الحكومة ، ويجعلهم يحبونها . وكيف لا إذا كان أي شيء في العالم أفضل من الطغيان التركي ؟ فلتكن الحكومة الجديدة عادلة وقاسية وقومية . . كحكومة شيخ العرب همام في الصعيد التي رويت عليك قصتها ، فهي بالتاكيد سوف تكون موضع الاحترام والطاعة والحب » .

وواضح من هذه المذكرة المنشور نصها كاملا في فصل « مشروع الاستقلال الاول » من هذا الكتاب ، أن الجنرال يعقوب قبل موته على ظهر السفينة كان قد حدث قومندانها عن ثورة همام التي انتهت بانفصال الصعيد واستقلاله عن الحكم التركي . كذلك واضح من المذكرة أن الجنرال يعقوب قد أجرى « تقدير موقف » لحالة الرأي العام المصري وقتئذ ومدى استعداده للكفاح الثوري من أجل إقامة حكم ديمقراطي ، فانتهى الى أنه من العبث انتظار قيام المصريين بأية حركة شعبية تغير من النظام الاجتماعي والسياسي الذي رسفوا في قيده قرونا تحت الممالك والأتراك ، لأن الثورة الشعبية تحتاج الى وعي ، وإلى اختصار فكري ، وإلى صراع بين المبادئ الفلسفية كما حدث في فرنسا قبل الثورة الفرنسية أيام حرب العقائد التي شنها فلاسفة التنوير وفلاسفة التعهين من أمثال ديدرو وفولتير ومونتسكيو وروسو وماي وكوندورسييه وهولباخ وكوندياك ودالمير على قيم الظلام الاقطاعي . والعبارات نفسها التي استخدمها المعلم يعقوب تدل على أنه كان بالفعل يشير الى هذه المقدمات الثورية الفكرية التي مهدت للثورة الفرنسية فهو يتحدث عن « نور العقل » وهو ما يسميه المؤرخون حركة التنوير **éclaircissement** واختصار الميسادي

الفلسفة المتصارعة وهو ما نسميه اليوم بانتشار الوعي
وبالصراع الايديولوجي . ومعروف أن الفرنسيين لقنوا
الجنرال يعقوب مبادئ الثورة الفرنسية أيام تعاونه معهم
في الصعيد وعلى رأس ما كانوا يسمونه الفيلق القبطي ،
فحدث التغيير الاجتماعي والسياسي من أسفل ثورة شعبية
كان في نظر الجنرال يعقوب أمرا لا يعول عليه في شعب
وادع جاهل لا يعرف الا المصلحة والخوف كمصدر
للاخلاق

وانما الذي يعول عليه هو قيام « قوة قاهرة » بأجراء
التغيير من أعلى أو بإنشاء حكومة وطنية تتوفر فيها ثلاث
صفات : أن تكون عادلة وأن تكون حازمة رادعة وأن تكون
قومية الاهداف والوسائل ، ترفع مستوى المعيشة وتنشر
الرخاء في البلاد . ونموذجها عنده هي الحكومة التي
أنشأتها ثورة همام في الصعيد . وفي رأيه أن المصريين
سوف يلتفتون حول هذه الحكومة ويعترفون بسيادتها
ويدافعون عنها لان أي نظام عندهم أفضل من الطغيان
التركي ، وهو بالتلميح يقصد : حتى ولو كانت يدا
حديدية لا يفعل أكثر من أن تشيع العدل والكفاية وأن
تراعي المصالح القومية

أما حقيقة العلاقة بين بدو مصر أو عرب مصر كما كانوا
يسمون وبين الفلاحين المصريين فهي بحاجة الى مزيد من
البحث التاريخي لانها كانت تتراوح من عصر الى عصر بين
التحالف الوثيق للتخلص من المماليك والأتراك واقامة
حكم وطني وبين العداء السافر الذي يظهر فيه البدو في
صورة أدوات للمماليك لكبت الفلاحين . وبوجه عام
نستطيع أن نستخلص من كلام المؤرخين التقليديين أن بدو
مصر كانوا ينقسمون الى نوعين : قسم مستقر ومتحضر أو

أهل زراعة وحضر بلغة القلقشمندى ، وقسم لا يعرف
 الاستقرار ويعيش على مواقع الكلا وعلى الخطف والتهب
 وهؤلاء لا يحسب لهم حساب فى تاريخ البلاد السياسى .
 فالقصور اذن بالبدو المصريين الذين تعاونوا مع الفلاحين
 فى ثوراتهم الوطنية لاقامة حكم وطنى أو لاجراء تغييرات
 اجتماعية واقتصادية فى مصر ، أو تعاونوا مع المماليك
 والاتراك لاحقاد هذه الثورات هم القبائل البدوية المستقرة
 المتحضرة المشتغلة بالزراعة وأهم مثل لهم هو قبيلة الهوارة
 فى الصعيد ، وهم متمركزون حول جرجا ، ولكن لهم فروعاً
 تمتد أحياناً الى المنيا ، ويسمون أحياناً فى الجبوتى وغيره
 الهوارة قبل ما يوحى بأن هناك هوارة بحرى . والرأى
 الراجح بين المؤرخين أن هوارة الصعيد ، وفدوا من المغرب
 وأن برقوق هو الذى أقطعهم أملاكهم فى الصعيد فى القرن
 الخامس عشر « الثامن الهجرى » ، ولكن اقتران الهوارة
 وبنى سليم بثورة ١٢٥٣ - ١٢٦٠ يدل على أنهم أقدم فى
 مصر من هذا التاريخ بل أن هناك ما يدعو الى الظن بأن
 هناك ما يوحى بأنهم راسخون فى البلاد منذ عصورها
 القديمة وأنهم من فلول أفارس أو أواريس أو A varis
 عاصمة الهكسوس فى الشرقية التى تمت تصفيتا فى الدولة
 الحديثة ، وكان لدولتهم ركيزة مماثلة فى جرجا وما حولها
 وهذا يفسر اشتغالهم بالزراعة وتحضرهم مع رفضهم
 مخالطة المصريين فى الوقت ذاته ، وهذا يفسر نسبة الامارة
 لزعمائهم من ناحية بل وصفة « الملكية » التى نسبها
 الجبوتى الى كبيرهم الامير همام بن يوسف صاحب الثورة
 الكبرى فى القرن الثامن عشر ، ومنشئ هذه الدولة التى
 تسميها جمهورية همام فى صعيد مصر ، ولا يبعد والحالة
 هذه أن الهوارة كانوا دائماً ينظرون الى انفسهم كأصحاب

الحق الاول فى عرش مصر من دون كل غزاتها اللاحقين .
وعند قيام جمهورية همام كان بدو مصر ينقسمون الى
طوائف مختلفة أهمها بدو ما حول منطقة القاهرة واسمهم
فى الجبرتي « القشاطة » وقبائل الحبابية وينسبون الى
حبيب بن سعد ، وقد كان مستقرهم فى شرق الدلتا
ووسطها وقبائل الهنادى ومقامهم فى غرب الدلتا وفى
البحيرة بالذات ، وقبائل الهوارة وتسكن الصعيد وقد
كانت الهوارة أقوى هؤلاء بأسا وأكثرها استقرارا وأقدرها
على العمل السياسى ، وان كانت للحبابية وللهنادى سطوة
عظيمة أيضا فى أزمنة مختلفة

بل ان هناك ما يوحي بأن الممالك أنفسهم ، واسمهم
التقليدى طوال العصور الوسطى « الغزو » ، هم أيضا
طوائف من الهكسوس ، فى الواقع أو فى المجاز ، فكلمة
الهكسوس Hyksos كلمة يونانية قديمة معجرفة عن
الاسم المصرى القديم لهؤلاء الغزاة وهو « هكاخاسوت »
التي يظن أن معناها « الملوك الرعاة » بحسب ما ورد فى
مانيتون المصرى وفى مؤرخى اليونان ومن أخذ عنهم ، ولا
يبعد أنهم بعد طردهم من مصر أيام أحمس وتصفية مملكة
أفاريس أيام رمسيس الثانى استقروا فى الحجاز
وسميت هذه المنطقة من شبه الجزيرة العربية باسمهم .
وربما كان هذا هو معنى قول المؤرخين العرب أن مكة قبل
أن يسكنها العرب سكنتها العماليق . وقد كان ذلك فى
الالف الثانية ق . م . لان العرب لم تظهر فى المنطقة كلها
ولم يرد لهم أى ذكر فى أى نص من النصوص القديمة
قبل الالف الاولى فأقدم ذكر لهم فى تاريخ المنطقة كان
نحو ٨٠٠ ق . م . وقد كان اسم مكة فى خريطة
بطليموس أى حتى القرن الثمانى الميلادى « ملكاي »

Melchae (قارن : ممالك وعماليق) • أما اسم الهكسوس الرسمي كما ورد في نقوش الاثار المصرية القديمة ، ولم يرد غيره ، فهو « خزو » Chasou ، ولا يبعد أن « خزو » هذه هي أصل كلمة « الغز » بمعنى الممالك • وفي هذه الحالة لا يكون هناك فرق جوهرى بين هكسوس أو خزو دولة « أواريس » فى العالم القديم ، التى صفها رمسيس الثانى وغز العصور الوسطى أو ممالكها ، ويكون هؤلاء ، وأولئك موجات مختلفة من الفرسان الدعاة الوافدة الى مصر فى عصور انهيار السلطة فيها من جورجيا وبلاد الابازة ، وأن اصرار الهوارة فى كل العصور على حكم مصر ناتج من احساسهم بأنهم ، وهم من فلول الغز الاوائل ، أصحاب الحق الشرعى فى حكم البلاد ، من دون الغز الوافدين فى متأخر العصور • فإن لم تكن هناك كل هذه الصلات الاشتقاقية والتاريخية بين الغز والخزو ، فربما كان الوصف بالمجاز لكل غزاة مصر من فرسان القوقاز وما حوله باعتبار أن تجربة الخزو القديمة ظلت عالقة بأذهان المصريين عبر العصور •

ولعل كتاب المقرئى « البيان أو الاعراب فيما نزل مصر من الاعراب » يلقى بعض الضوء على حالة القبائل البدوية فى مصر

ونقرأ فى الجبرتى (١/ص ١٨١ وما بعدها) أن أول صدام حقيقى بين الهوارة والحكومة المركزية كان عام ١٧٣٦ (١٤٩هـ) حين امتنع الهوارة عن دفع الضرائب وأداء التزاماتهم الاقطاعية للدولة ، وفى هذا يقول الجبرتى :

« وأما النفرة التى لم يندمل جرحها فهى دعوة برديس »

وفرشوط وهو أن شيخ العرب همام رهن عند إبراهيم جاويش ناحية برديس تحت مبلغ معلوم لاجل معلوم وشرط فيه وقوع الفراغ والتصرف بمضى الميعاد فأرسل همام الى المترجم « يقصد عثمان بك » يستعير جاهه في منع وقوع الفراغ بالناحية لإبراهيم جاويش فأخبر عثمان بيك الباشا

وقال له هواره قبلي راهنون عند إبراهيم جاويش بلدا وأرسلوا يقولون ان أوقع فيها فراغه وأرسل لها كاشفقا قتلناه وقطعنا الجالب فأنتم لا تعطونه فرمانا في بلاد هواره فانهم يوقفون المال والغلال فلم يتمكن إبراهيم جاويش من عمل الفراغ ويطلب الدراهم فلا يعطيه وطالت الايام وعثمان بيك مستمر على عناده وإبراهيم جاويش يتواقع على الامراء والاختيارية فلم ينفذ له غرض ،

ووصف الجبرتي لما كان الامير همام عليه من الثراء الفاحش يجعل من العسير تفسير رفض همام أداء ما عليه من مال بالعجز أو الاضطراب المالي ، فلا بد أن هناك اسبابا أخرى غير معروفة جعلته يقف موقف المتحدى من إبراهيم جاويش . كذلك نجد أن هناك تناقضا بين رفض همام

تسليم برديس المرهونة لإبراهيم جاويش وفاء للدين الملزم ونزوله عنها طوعية واختيارا لمحمد بك أبو الذهب كهدية من عنده احتفالا بالمولود الذي انجبه أبو الذهب كما ورد في الجبرتي . فهناك اذن أسباب لا نعرفها تفسر هذا الموقف المتحدى من جانب همام ولعلها أسباب سياسية

وأيا كان الامر ، فهكذا بدأ الصدام الدموي بين إبراهيم جاويش القازدغلي وأنصاره من ناحية وعثمان بك وأنصاره من ناحية أخرى بسبب تدخل عثمان بك عند الباشا ، أي الوالي التركي ، لعدم اصدار فرمان بتنزع ملكية برديس من يد همام وتمليك إبراهيم جاويش اياها . وقد حاول رجال

ابراهيم جاويش اغتيال عثمان بك في القاهرة ، ولكنه نجا من الكمين المنصوب له في طريقه الى الديوان . ولم يكتف آل جاويش بذلك بل جمعوا قوة كبيرة وضربوا بها حصارا حول دار عثمان بك وحول بيوت اتباعه من كل جانب واضرموا النار في البيوت ، واقتحم العسكر دار عثمان بك ونهبوا كنوزها وسبوا من فيها من النساء واشعلوا فيها النار بعد تدميرها ، وقد بلغ من عنف هذا الشغب أن عملية اطفاء النيران استغرقت يومين . اما عثمان بك نفسه فقد نجح في الفرار واعتصم بمسجد أبو العلا ببولاق ، ثم رحل تحت جنح الليل الى الصعيد مع بعض انصاره حتى بلغ اسيوط ونزل عند تابعه على بك حاكم جرجا واجتمعت لنصرته طوائف القاسمية ، وهي قبائل كانت تعيش بشرق أولاد يحيى . ولم يكتف ابراهيم جاويش بما حدث بل جهز تجريدة وعين خليل قطامش قائدا لها ووعده بولاية جرجا ان هو قبض على عثمان بك . وتقدمت التجريدة حتى لاسيوط فلما رأوا قوة عثمان بك طلبوا تعزيز قوتهم فصار اليهم ابراهيم جاويش نفسه بامدادات جديدة . وبعد مناورات ومحاولات صلح انسحب عثمان بك الى السويس والطور ، ولكنه لم يلبث أن عاد الى اسيوط للدفاع عن العرب حين علم بأن ابراهيم جاويش ورجاله قد تحسنت صلتهم بالبasha الوالي حتى أنه زودهم بالسلاح والعتاد . والتحم جيش عثمان بك ورجاله بجيش ابراهيم جاويش قرب بلدة أجروود ، وانتهت المعركة بانسحاب عثمان بك ورجاله الى الطور مرة أخرى . واما التجريدة فانهم قطعوا رؤوسا من العرب ودخلوا بها مصر ، كما روى الجبرتي وانتهى أمر عثمان بك بانزوائه في استانبول.

حتى ١٧٤٤ (١١٥٧هـ) . وهكذا خسر الهوارة الجولة الأولى

فلما بدأ نجم على بك الكبير أن يسطع طلع أمير الحج عام ١٧٦٣ (١١٧٧ هـ) فلما عاد في العام الثاني عين منلوكة محمد بك أبو الذهب سنجقا واستولى في ١٧٦٤ على القنعة ونفى عبد الرحمن كتحدا ورجاله فارتجت البلاد من أقصاها الى أقصاها لما كانت تعرفه من صولة عبد الرحمن كتحدا ، وبهذا كما يقول الجبرتي : « ارتفع قدر الإنكجارية على العرب » (٢٥٣/١) ، أى ارتفع قدر الاكشادية من الجنود الاجنبية الموزقة التي توسع على بك الكبير في استخدامها على قدر العرب . ومع عبد الرحمن كتحدا نفى على بك الكبير صالح بك نصير الهوارة الاول ، ولكن صالح بك تمكن من الفرار الى المنيا فاجتمع حوله كل من شردهم على بك الكبير ونفاهم ، وأقام صالح بك في المنيا الشاويس والتحصينات ، وكانت له معرفة وصداقة مع شيخ العرب همام وأكابر الهوارة وأكثر البلاد الجارية في التزيمه من جهة قبلى « (الجبرتي ٢٥٣/١) ، وبهذا نجح صالح بك في منع وصول الخراج والاموال الاميرية من الصعيد الى القاهرة . وهكذا كسب الهوارة الجولة الثانية

وفي ١٧٦٥ (١١٧٩ هـ) عين حمزة باشا واليا على مصر فعرضوا عليه أمر صالح بك « وأنه قاطع طريق ومانع وصول الخزان والميرى وأخفوا فرمانا بالتجريد عليه » ، وعين حسين بك كشكش حاكما لجرجا وأميرا للتجريدة أى قائدا لها ، واشترك معه في هذه الحملة محمد بك أبو الذهب . وانضم جيش الحملة بجيش صالح بك فانسحب صالح بك الى قبلى وعاد الى شرق أولاد يحيى . ولكن على بك

الكبير لم يرق له صعود نجم حسين بك كشكش فنشبه بينهما صراع مرير ، كل منهما يسعى لنفى الآخر ونفى رجاله . وأخيرا تمكن حسين بك كشكش من نفى على بك الكبير ومماليكه الى غزة ، غير أن على بك عاد الى القاهرة ، فنفاه حسين بك كشكش مرة أخرى الى النوسات . ووسط هذا الاضطراب في العاصمة استطاع صالح بك أن يعود بقواته الى المنيا فجرد عليه حسين بك كشكش تجريدتين فاشلتين لان الحرب بينهما ظلت سجالا ، وانتهت في ١٧٦٦ (١١٨٠ هـ) بصلح أساسه أن يلزم صالح بك جرجا وأن يقوم بدفع التزاماته ، وأسفرت هذه الجولة الثالثة عن تعادل القوتين

وفي هذا الصراع بين على بك وحسين بك كشكش لجأ على بك الى شرق أطيح واجتمع حوله الهوارة والمنفي - زن وطلب الانضمام الى صالح بك ، ولكن صالح بك نفر منه . غير أن على بك تمكن أخيرا من مخادعته وإقناعه بالتحالف معه ، فتحالف معه « بكفالة شيخ العرب همام وتحالفوا وتعاقدا وتعاهدا على الكتاب والسيف واتفق على بك أنه اذا تم لهم الامر أعطى لصالح بك جهة قبل قيد حياة واتفقا على ذلك بالمواثيق الاكيدة الى شيخ العرب همام فانسر بذلك ورضى به مراعاة لصالح بك وأمدهم عند ذلك همام بالعطايا والمال والرجال واجتمع عليهم المتفرقون والمشردون من الغز (يقصد المماليك) والاجناد والهوارة والشجعان ولما جموعا كثيرة وحضروا الى المنية » ففر حاكمها ، خليل بك السكران الى القاهرة ، واستقر على بك وصالح بك في المنيا وقاما بتحصينها وقطع الطريق بين الصعيد والقاهرة . وهكذا كسب همام الجولة الرابعة ، واستقل الصعيد للمرة الثانية في ١٧٦٦ ، وكان لعلى بك الكبير يد في هذا الاستقلال

وفي ١٧٦٧ (١١٨١ هـ) وصل الوالي الجديد محمد راقم باشا ، فاستصدر منه ممالك القاهرة فرحانا بارسال تجريدة على بك وصالح بك وقاد حسين بك كشكش الحملة ووقعت المعركة في بياضة بيني سويف وفيها هزم كشكش وزحف على بك وصالح بك الى القاهرة ودخلها ففر منها شيخ البلد خليل بك بلفيه والقائد حسين بك كشكش ومعهما عشر سناجق وأتباعهما من المماليك والرجال . وعين الباشا الوالي على بك شيخ البلد (أى حاكم القاهرة) مكان كشكش في ١٧٦٧

وقد كان ينبغي بعد هذا الانتصار أن يستتب الامر لعلى بك في الحكومة المركزية ولصالح بك ، قائد الامير همام في الصعيد . ولكن على بك ما أن آلت الامور في القاهرة حتى بدأ سياسته المشهورة في تصفية كل قوة سياسية أو عسكرية غير قوته سواء داخل مصر أو في المنطقة العربية بما جعله يستحق لقب على بك الكبير . أما في مصر فقد أنتقض على بك الكبير على عرب الصعيد وعلى عرب الوجه البحري معا ، فتخلص من صالح بك في ١٧٦٨ (١١٨٢ هـ) الذي لجأ الى أحمد باشا الجزائر والى عكا وقتل في طنطا كشكش بك ذلك القائد الرهيب الذي قال عنه الجبرتي ان العرب كانوا « يخوفون يذكره أطفالهم وكذلك عربان الاقاليم المصرية » (٣١٨/١) . وانهز على بك الكبير فرصة الحرب بين تركيا وروسيا في ١٨٦٧ فطرد الباشا العثماني والى مصر وأعلن نفسه قائمقام للوالي ، وصفى مراكز السلطة العثمانية في مصر الممثلة في الحاميات العثمانية وفي الديوان وبنى جيشا قويا من المماليك ومن الانكشارية (المرتزقة) وكان أغلبهم من المغاربة وتحالف مع الشيخ

طاهر العمر في فلسطين ، وكانت عكا عاصمته واتصلا
بروسيا أيام الامبراطورة كاترين الثانية فسـاعدهما
الاسطول الروسى فى البحر الابيض المتوسط على مناجزة
تركيا . وقبل أن يتجه على بك الكبير الى فتوحاته
الخارجية صفى الجبهة الداخلية من المالك المعادين ومن
سلطان القبائل

ففى ١٧٦٩ (١١٨٣ هـ) أرسل على بك الكبير أيوب
بك بتجريد على الجبائية والهنادى فى البحيرة ففتك بهم
وقتل زعماءهم فلم تقم لهم قائمة بعد ذلك كما أرسل محمد
أبو الذهب بتجريدة الى الهوارة وعين أيوب بك سنجقا على
جرجا . ولم يحدث اشتباك بين جيش محمد أبو الذهب
وجيش همام الذى كان يمتد حكمه من المنيا الى الشلال ،
وكان مركزه سنجقية جرجا . وتم الصلح بلا قتال على أن
تقف حدود همام عند برديس . بل أن الجبرتي يذكر ان
محمد أبو الذهب قائد على بك الكبير أنجب ولدا فى ذلك
العام فنزل له همام عن برديس أيضا اكراما له وهدية
للمولود . وتقدم أيوب بك الى أسيوط على رأس جيش
كبير ، وبالقرب منها دارت المعركة الفاصلة بين جيش على
بك الكبير وجيش الامير همام وانتهت المعركة بنكبة
الهمامية وانتهاء دولتهم . ويبدو أن الامير همام اراد بهذه
الهدية أن يرشو محمد أبو الذهب أو أن يدق أسفينا بينه
وبين على بك الكبير ، ولكنه لم يفلح . فلما وردت الاخبار
بتجميع الامراء المنفيين فى أسيوط واستيلائهم عليها
وتحصينها تحرك محمد أبو الذهب الى قبلى . وقد وصف
الجبرتي هذه المعركة الحاسمة وصفا مثيرا . قال :

« وكان من أمرهم أنه لما ذهب محمد بك أبو الذهب
الى جهه قبلى لمنابذة شيخ العرب همام كما تقدم وجرى

بينهما الصلح على أن يكون لهام من حبود برديس وتم
 الامر على ذلك ورجع محمد بك الى مصر وأرسل على بك
 يقول له أنى أمضيت ذلك بشرط أن تطرد المصريين الذين
 عندك ولا تبقى منهم أحدا بلأثرتك فجمعهم واخبرهم وقال
 لهم أذهبوا الى اسيوط وأملوكها قبل كل شيء فان فعلتم
 ذلك كان لكم بها قوة ومنعة وأنا أمدكم بعد ذلك بالمال
 والرجال فاستصوبوا رأيه وبادروا وذهبوا الى اسيوط
 وكان بها عبد الرحمن كاشف من طرف على بك وذو الفقار
 كاشف وقد كانوا حصنوا البلدة وجهاتها وبنوا كرانك
 والبوابة وركب عليها المدافع فتحيل القوم ليلا وزحفوا
 الى البوابة ومعهم أنخاخ وأحطاب جعلوا فيها الكبريت
 والزيت وأشعلوها وأحرقوا الباب وهجموا على البلدة فلم
 يكن له بهم طاقة لكثرتهم وهم جماعة صالح بك وباقي
 القاسمية وجماعة الخشاب وجماعة الفلاح وجماعة مناو
 ويحني السكري وسليمان الجلفي وحسن كاشف ترك
 وحسن بك أبو كرش ومحمد بك الماوردى وعبد الرحمن
 كاشف من خشدشين صالح بك وكان من الشجعان
 ومحمد كشدخدا الجلفي وعلى بك الملط تابع خليل بك
 وجماعة كشكش وغيرهم ومعهم كبار الهوار وأهالي
 الصعيد فملكوا اسيوط وتحصنوا بها وهرب من كان
 فيها ووردت الاخبار بذلك الى على بك فعين للسفر ابراهيم
 بك بلفيا ومحمد بك أبو شنب وعلى بك الطنطاوي ومن كل
 وجاق جماعة وعساكر ومغاربة وأرسل الى خليل بك
 القاسمي المعروف بالاسيوطي فاحضره من غزة وطلع هو
 وابراهيم بك تابع محمد بك بعساكر أيضا وعزل الباشا
 وانزله وجنسه بيت أيواظ بك عند الزير المعلق ثم سافر
 محمد بك أبو الذهب ورضوان بك وعدة من الامراء

والصناجق وضم اليهم ما جمعه وجلبه من العساكر
المختلفة الاجناس من دلاة ودروز ومقاوله وشوام وسائر
الجميع برا وبحرا حتى وصلوا الى ايوب بك وهو يرسل
خلفهم في كل يوم بالامداد والجيخانات والسذخيرة
والبقسمات . وذهب الجميع الى أن وصلوا قرب أسبوط
ونصبوا عرضيهم عند جزيرة منقباط وتحققوا وصول
محمد بك ومن معه وفرحوا بذلك لانهم كانوا رأوا في
زايرجات الرمل سقوطه في المعركة ثم اجمعوا رأيهم على
أن يدهمهم اخر الليل فركبوا في ساعة معلومة وسار
بهم الدليل في طوق الجبل وقصدوا النزول من محل كذا
على ناحية كذا من العرض فتاه وضل بهم الدليل حتى
تجاوزوا المكان المقصود بنحو ساعتين واخذوا جهة العرض
فوجدوه قبليهم بذلك المقدار وعلما فوات القصد وأن
القوم متى علموا حصولهم خلفهم ملكوا البلدة من غير مانع
قبل رجوعهم من المكان الذي أتوا منه فما وسعهم الا
الذهاب اليهم ومصادمتهم على أى وجه كان فلم يصلوهم
الا بعد طلوع النهار وتيقظ القوم واستعدوا لهم فالتطموا
معهم وهم قليلون بالنسبة اليهم ووقع الحرب واشتد
الجلاد وبذلوا جهدهم في الحرب ويصرخ الكثير منهم
بقوله أين محمد بيك فبرز اليهم محمد بك أبو شنب وهو
يقول أنا محمد بيك فقصده وقاتلوه وقاتلهم حتى قتل
وسقط جواد يحيى السكرى فلم يزل يقاتل ويدافع حصة
طويلة حتى تكاثروا عليه وقتلوه وعبد الرحمن كاشف
القاسمي يحارب بمدفع يضربه وهو على كتفه وانجلت
الحرب عن هزيمتهم ونصرة المصريين عليهم وذلك عند
جبانة أسبوط ودغفوا القتلى ومحمد بك أبو شنب واغتم
محمد بك ابو الذهب لموته وغرح لوقوع الزايرجه عليه

ومفاداته له لانه كان يعلم ذلك أيضا واقاموا باستسيوط
أياما ثم ارتحلوا الى قبلى بقصد محاربة همام والهوار
واجتمع كبار الهوار مع من انضم اليهم من الامراء
المهزومين فراسل محمد بيك اسماعيل أبو عبد الله وهو
ابن عم همام ومناه وواعده برباسة بلاد الصعيد عوضا عن
شيخ العرب همام حتى ركن الى قوله وصدق تمويهااته
وتقاعس وتثبط عن القتال وخذل طوائفه ولما بلغ شيخ
العرب همام ما حصل ورأى فشل القوم خرج من فرشوط
وبعد عنها مسافة ثلاثة أيام ومات مكموذا مقهورا ووصل
محمد بك ومن معه الى فرشوط فلم يجدوا مانعا فملكوها
ونهبوها وأخذوا جميع ما كان بدوائر همام واقاربه واتباعه
من ذخائر وأموال وغلال وزالت دولة شيخ العرب همام من
بلاد الصعيد من ذلك التاريخ كان لم تكن « (الجبرتي
٣٣٥/١ - ٣٣٦)

ويبدو أن التواريخ اختلطت عند الجبرتي فهو يحدد
موت همام بعام ١٧٦٨ ويحدده في الوقت نفسه بعد المعركة
الفاصلة التي لم تدر الا في ١٧٦٩ بحسب أقواله . وأيا كان
الامر فاندثار دولة الهمامية محصور في هاتين السنتين
وخطورة وصف الجبرتي للمعركة الفاصلة اتية من أنها
تدل صراحة على أن الأمير همام كان يتعاون عسكريا مع ما
يسميه النص « المصريين » وأنه دعا هؤلاء « المصريين » الى
امتلاك اسيوط وتحصينها بعد امتلاكها

ويبدو أن على بك الكبير لم يكتف باتفاق أبو الذهب -
همام على أن تقف دولة همام عند برديس أو ما وراءها بل
قرر اجتثاث هذه الدولة تماما لأنها مهددة لسلطانه في
مصر ولكي ينقض هذا الاتفاق احتج بضرورة طرد المصريين
من اسيوط باعتبار ان الاتفاق تم بين المالك والهوار .

وسواء أكان هذا الإنذار مجرد تكتة لنقض اتفاقية ابرو الذهب - همام أو أنه كان يمثل اتجاهها أصيلا عند على بك الكبير لعدم الاعتراف بشخصية المصريين أو ادخالهم طرفا فى الأعمال العسكرية أو فى أى شىء يتصل بممارسته السلطة ، فهذا لا ينفى أن نص الجبرتي الواضح يدل على أن الامير همام ، ومن ورائه الهوارة ، كانوا متحالفين مع المصريين بل ومعتمدين عليهم فى العمليات العسكرية . وهذا يلقي ضوءا على تعبير الجنرال يعقوب فى مذكرة الفارس لاسكاريس أن حكومة همام كانت عادلة وقاسية و « قومية »

وفى هذه المرحلة من التحليل ينبغي أن نقول أنه ليس هناك ما يدل على شخصية هؤلاء « المصريين » بالذات ، وما المقصود بهم والى أى طبقات ينتمون . أهم جماعة المماليك المتمصرين أو الامراء المصريين المنحدرين من أصول مملوكية ، أى « أبناء الناس » كما كانوا يسمون فى كتب التاريخ التقليدية وكانوا كما تقدم موضع اضطهاد مستمر من المماليك المستجلبين الذين لم يكن لهم هم الا تصفية المماليك المتمصرين جيلا وراء جيل ، أم هم المصريون بالمعنى المألوف لهذه الكلمة ، أى الاهالى أى غير العرب وغير المماليك فى القاموس السياسى لهذه الحقبة ، بل وربما من الفلاحين بالذات ، وفى ثورة الهوارة الاولى عام ١٧٦٠ نادى زعيم الثورة بتوزيع الارض على الفلاحين فليس بمستغرب أن تكون هذه الدعوة قد تجددت على الاقل كاسلوب فى العمل السياسى واستخدام « توازن القوى » أو « القوى المتصارعة » الذى يشير اليه الجنرال يعقوب فى مشروعه لاستقلال مصر على أنه الضمان الاول لقيام دولة مستقلة فى مصر أسوة بما حدث فى دولة همام وهذا

التوازن الداخلى أطرافه أربعة الترك والماليك وعرب مصر
والمصريون . وبقوة المصريين وعرب مصر يمكن للمصريين
انهاء حكم الماليك ، وبقوة المصريين يمكن أخيرا انهاء حكم
الهوارة اذا لزم الامر

ولعبة الشطرنج هذه هي التى لجأ اليها فى سماتها
العامه ، مع شيء من السند الخارجى ، على بك الكبير ثم
بونابرت ثم محمد على فيما بعد ، فليس بمستغرب أن
يكون الامير همام قد سلك نفس هذا الطريق واستعان
بالمصريين عامة ، وبالفلاحين بوجه خاص ، فى أعماله
العسكرية لانهاء دولة الماليك على أساس أن تكون هذه
الدولة قومية مصرية السيادة فيها للعرب المصريين ،
أو جمهورية التزامية (اقطاعية العلاقات) بلغة رفاة
الطهطاوى : الالتزام فيها للهوارة والرعية فيها للفلاحين .
وكلام الجبرتى فى النهاية يدل على تكوين جيش من
المصريين ضخم العدد والعدة قوى الروح المعنوية بحيث
يستطيع أن يجابه جيش محمد أبو الذهب ويهزمه عند
جبانة أسيوط ، ويرهب من قبله جيش أيوب بك الذى
ثبت أن جيشه بمفرده غير كاف للمعركة

وقد انتصر هذا الجيش المصرى فى معركة جبانة
أسيوط كما وصف الجبرتى ، ولولا خديعة محمد
أبو الذهب لابن عم همام ، وهو محمد بك اسماعيل ،
وخيانة محمد اسماعيل وتخليه عن قتال محمد أبو الذهب
فلربما لم ينفذ السهم فى دولة همام ويصيبها فى مقتل
أما عن شخص الامير همام زعيم الهوارة فقد وصفه
الجبرتى (٣٤٣/١ - ٣٤٤) بقوله فى سجل عام ١٧٦٨
(١١٨٢ هـ)

و (ومات) الجناب الاجل والكهف الاطل الجليل المعظم

والملاذ المتخفم الاصيل الملكي ملجأ الفقراء والامراء ومحط
رجال الفضلاء والكبراء شيخ العرب الامير شرف الدولة
همام بن يوسف بن احمد بن محمد بن همام بن صبيح
بن سيبية الهواري عظم بلاد الصعيد ومن كان خيره وبره
يعم القريب والبعيد »

وبعد أن يطلب الجبرتي في وصف كرم الامير همام
يصف ثروته قائلا « وعنده من الجوارى والسرارى
والماليك والعبيد شيء كثير ويطلب في كل سنة دفتر
الارقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فان وجده خمسمائة
أو أربعمائة استبشر وانتشر وان واده ثلثمائة أو أقل أو
نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره ورأى أن ربما كانت في
أعظم من ذلك وكان له برسم زراعة قصب السكر وشركه
فقط اثنا عشر ألف ثور وهذا بخلاف المعد للحرث ودراس
الغلال والسواقي والطواحين والجواميس والابقار الحلاية
وغير ذلك واما شون الفلال وحواصل السكر والتمر
بأنواعه والعجوة فشيء لا يعد ولا يحسد وكان الانسان
الغريب اذا رأى شون الغلال من البعد ظنها مزارع مرتفعة
لطول مكث الغلال وكثرتها فينزل عليها ماء المطر ويختلط
بالتراب فتبين وتصير خضراء كأنها مزرعة . » وأما عن
قوته العسكرية فقد قال الجبرتي « وكان عنده من الاجناد
والقواسم وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا اليه
وانتسبوا له وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا
بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم . » كذلك نفهم من كلام
الجبرتي عن أخلاق همام الشخصية أنه كان ذا شموخ
أرستقراطي يكره رائحة الفقراء فهو يقول فيه : « واذا
جلس مجلسا عاما وضع بجانبه فنجانا فيه قطنة وماء ورد
فاذا قرب منه بعض الاجلاف وتحادثوا معه وانصرفوا مسح

بتلك القطنه هينيه وشسبها بأنفه حذرا من راعثتهم
وصنانهم . ، وقد حدد الجبرتي تاريخ وفاة همام بالثامن
من شعبان عام ١١٨٢ هـ (١٧٦٨) ومكان وفاته بقرية
اسمها قولة بالقرب من إسنا وقال أنه دفن بهذه القرية

وإذا كان هناك ما يوحى بوجود صلة تاريخية بين
هواره وأفاريس أو أواريس Avaris حاضرة الهكسوس
فى الشرقية فإن حديث الجبرتي بأن بقايا القاسمية
انضموا اليه وانتسبوا له « وهم عدة واقرة وتزوجوا
وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم » ومنهم

تكون أكثر جيشه قواسه وجنودا ، ليس الا حفاظا على
حقيقة تاريخية ثابتة ، وهى أن الهكسوس عندما شتتهم
المصريون انقسموا الى قسمين قسم منهم سكن أرض جشم
أو أرض قاسم من شمال شرق مديرية الشرقية الى غزة ،
التى يوحى اسمها بأنها مركز « الغز » أو الممالك وهو

ما يحمل من الهواره بل من الهكسوس أنفسهم ، طبقات
قديمة أو هجرات قديمة من الممالك ، الذين حاولوا رغم
استقرارهم واشتغالهم بالزراعة وتمصرهم أن يحافظوا على
كيانهم القومى وامتيازهم كطبقة حاكمة على البلاد ، وأن

بالصراع بين الهواره والممالك ليس الا الصراع بين الممالك
المصريين أو المتصرين الذين كانوا يعدون أنفسهم أصحاب
الحق الاصلى فى حكم البلاد والممالك الطارئين الوافدين
فى زمن متأخر بعد انهيار الدولة العربية . وقد بلغ من
سطوة الهواره فى مصر طوال عهد الممالك أن الجبرتي

قال قبيهم « وكان وجاه العزب (يقصد حامية العرب) لهم
صولة وخصوصا بعد الواقعة الكبيرة ولا يقع أمر بمصر الا
بيدهم ومعونتهم » (١٨٢/١) ولعله يشير بالواقعة
الكبيرة الى ثورة ١٢٥٣ - ١٢٦٠ أيام بيبرس الاول تلك

الثورة التي أقضت مضجع المماليك المستجلبين جيلا بعد جيل ، وقد ذكر بولياك أن حامية من فرسانهم كانت دائما تشترك في حفظ الامن الداخلى تحت الحكم المملوكى ، أى تحمى المماليك من ثورات المصريين ، ولكن هذا لا يمنع قيام التناقض الداخلى الدائم بينهم وبين المماليك الجدد ،

وكما قويت سطوتهم تألبوا المصريين - بل ورفعو الشعارات المصرية لطرد هؤلاء المماليك المستجلبين وحكم مصر محلهم باعتبارهم الطبقة الحاكمة الحقيقية فى البلاد . كذلك يستفاد من كلام الجبرتي أن الامر همام اعتاد أن يجتمع « بالعامه » رغم تأففه من ذلك والدليل على أن هذه

الاجتماعات لم تكن طارئة أنه جعل من استخدام القطن والماورد طقساً من طقوس الاجتماع تحدث عنه الناس وسجله الرواة والمؤرخون . فاذا كان لهذه الملاحظة أى مدلول فربما ألقت ضوءاً على ايجاء رفاعة الطهطاوى عن جمهورية همام الالتزامية أنها كانت ذات مجلسين « المشايخ » و « الجمهور »

وليس من سبيل الى معرفة مدى اطلاع همام ورجاله على نظم الحكم الاوروبىة أو علاقاته بدول أوروبا فى مرحله كفاحه من أجل تحرير مصر من قبضة المماليك .

ولكننا نعلم أن حليفه ثم غريمه على بك الكبير قد بنى سياسته الخارجية أثناء حكمه على الاقل من ١٧٦٩ الى ١٧٧٢ على أساس الاستفادة من التناقض بين المصالح

الانجليزية والمصالح الفرنسية فى الشرق الاوسط فوقع بوصفه شيخ البلد أو حاكم القاهرة معاهدة مع انجلترا ثم جدد هذه المعاهدة فى ١٧٧٥ محمد أبو الذهب ، وقد حكم من ١٧٧٢ الى ١٧٧٥ ، بعد أن خلف على بك الكبير وهى المعاهدة المعروفة بمعاهدة أبو الذهب - وارن هامستنجز

(حاكم البنغال نيابة عن الحكومة الانجليزية) ونحن نعرف أن الفرنسيين كانوا يرقبون هذا التقارب المملوكي الانجليزي في جزع شديد وأنهم استطاعوا بعد تولى مراد بك (١٧٧٥ - ١٧٩٨) باستثناء فترة ١٧٨٦ - ١٧٩٤

حين حكم اسماعيل بك ، أن يعقدوا في ١٧٨٤ معاهدة تيرجر - مراد التي آلت بها امتيازات انجلترا التجارية من البحر الاحمر الى فرنسا ، ومعروف أن مراد بك نقض هذه المعاهدة في ١٧٩٤ ووقع مكانها معاهدة مراد - جورج بولدوين

(القنصل البريطاني في مصر) ، كما أنه معسوف ان تهديد المصالح الفرنسية في مصر باتفاقه مع انجلترا وانصرافه عن فرنسا كان من الاسباب المباشرة لحملة

بونابرت على مصر في ١٧٩٨ أى بعد معاهدة مراد - بولدوين بأربع سنوات

واشتباك السياسة المصرية بالصراع الدولي الانجليزي - الفرنسي من ناحية والروسي - التركي من ناحية أخرى وتعاقب المماليك وانهيارهم بهذه السرعة اللافتة للنظر

يجعل الاحتمال قائما بأن سياسيات المماليك الخارجية قد تكون لها صلة ، وسط هذا الصراع الاوروبي الرهيب الذي بلغ قمته في حملة بونابرت ، باتساع سلطانهم وبأفول نجمهم وتآلب المعارضة عليهم . وفي هذه الحالة من

المنطق أن نفترض أن همام حين أقام دولته ، لم يكن بغير سياسة خارجية شأنه في ذلك شأن أصحاب

السيادة الآخرين في البلاد وإذا كان غريمه على بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب قد جنحا الى التفاهم مع انجلترا

فليس ببعيد أن يكون الامير همام قد جنح الى التفاهم مع فرنسا مستفيدا من هذا التناقض بين المصالح الاجنبية

لاقامة حكم وطنى عربى- مصرى ينهى عهد الممالك
المتفاهمين مع انجلترا

هذه المامة عامة بتاريخ الانفجارات الثورية فى مصر
قبل الحملة الفرنسية وقد بدت فى عهد على بك الكبير
تبشير السيادة المصرية ، وان كان من التعسف أن نتحدث
عن تكون الفكرة القومية فى مصر فى دولته لان على بك
الكبير أثر الاعتماد على الانكشارية الاجنبية من كل جنس
وملة ولا سيما المغاربة لبناء جيشه القوى . ولكن فى
الامكان ان نقرأ معتمدين على رواية المعلم يعقوب وعلى رواية
رفاعة الطهطاوى ، فى ثورة همام وفى نظام الملامح الاولى
للحكم الوطنى فى تاريخ مصر الحديث بل أن نقرأ فى
ثورة همام وفى نظام الملامح الاولى لحكم جمهورى من نوع
ما ، ملامح كانت يومئذ واضحة وضوحا كافيا بما جعل
الطهطاوى يقارنها بنظام لويس فيليب أو الملكية المنتخبة
(ربما الملكية بالبيعة على الطريقة المصرية التى ظهرت
فيما بعد فى تولى محمد على) وبما جعل المعلم يعقوب
يصفها بكلام يذكرنا بما قاله ارسطو عن التيرانية (الطغيان
بالعامة) مرض من أمراض الديموقراطية

وأيا كان الامر فقد كان كل هذا تقدما على نظام الحكم
التركى المملوكى الذى لم يكن فيه بصيص من الاستقلال
القومى أو من الاعتراف بحق الشعب فى البيعة وهى لون
من الاستفتاء لعله أضعف صور الانتخاب : نظام يقم
فى وجهه الادارى على الوالى أو الباشا التركى ثم كتحدا
الباشا أو نائبه ثم الدفتردار أو وزير المالية ثم الروزنامجى
أو مدير مصلحة الضرائب وكلهم اترك تعيينهم استانول،
ثم ٢٤ سنجقا أى محافظا كلهم من الممالك باستثناء
سناجق الثغور الاربعة : الاسكندرية ورشيد ودمياط

والسويس ، فهم من الاتراك وتعينهم استانبول نظرا
 لخطورة هذه الثغور من الناحية الاستراتيجية ، ومن
 هؤلاء السناجق كبيرهم وهو سنجق القاهرة وحاكمها
 يسمى شيخ البلد ، يليه في الاهمية امير الحج ثم
 الخازندار ثم سناجق المديريات ثم سناجق بلا سنجقيات
 وان كانت لهم وظائف في الدولة ، ومن تحت السناجق
 الكشف ، ويعينهم الباشا ، وهم حكام المديريات الصغيرة
 كجرجا والبحيرة . أما الوجه العسكري فكان يقوم على
 نظام الاوجاق أو الحامية ، وقائدها هو أغا الاوجاق ويليهِ
 نائبه وهو كتخدا الاوجاق ، ثم الاختيارية وهم الضباط
 الكبار ثم الشوربجية وهم الضباط الصغار ، ثم رعايا
 الاوجاق وهم العساكر ، وبين هذا الوجه الاداري وهذا
 الوجه العسكري لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر الحكم
 الوطني أو الحكم الاستشاري ، لا أقول النيابي ، إلا
 الديوان وقد كان أعضاءه من كبار رجال الحامية ومن
 كبار رجال الإدارة كلهم أتراك وعمايك . فاذا وجدنا
 وسط هذا الظلام التركي المملوكي وهذا التطاحن الذي لا
 نهاية له بين السناجق والسناجق والخشداشية
 والخشداشية والسناجق والخشداشية ، دعنا من الاغوات
 والاختيارية والشوربجية ، نبرة يرتفع بها أسم المصريين
 أو الفلاحين أو العرب أو حتى أبناء الناس من المماليك
 المتصرين ، وجدنا في هذا أول خيط يمكن أن نتبعه في
 تبلور الفكرة القومية وفي ظهور الشعب كطرف في
 الموضوع

ولا شك أن بعض هذه الانفجارات القومية وهذه
 الحركات نحو انصاف الفلاحين قد صاحبها نوع من الزاى
 العام السياسى والاجتماعى ، ولكن أيا كانت حالة هذا

الرأى العام ، فهو لا شك قد كان فى حالة هيلولة لا تبلور فيها ولا وضوح ، وهو بكل قطع لم يجد تعبيرا فى الادب ، لسبب بسيط وهو أنه لم يكن هناك مظهر من مظاهر الكتابة يستحق أن يسمى أدبا . ولكن الوقوف على تاريخ هذه الانفجارات الثورية فى مصر قبل الحملة الفرنسية والوقوف على نظام الحكم المملوكى التركى ثم التركى ثم التركى المملوكى هو المقدمة اللازمة لفهم ما أصاب المجتمع المصرى الحديث والفكر المصرى الحديث من تطور خطير فى نظم الحكم وفى تطور العقائد السياسية والاجتماعية ، لانه ما من شيء ينشأ فى فراغ تام ، والبذرة الكامنة فى تربة الخير هى أصل كل نبات ان وجدت الرى والسقى وضوء الشمس

أما حكم مراد بك وابراهيم بك فقصارى الجبرتي يستطيع فى يسر أن يستخلص أنه كان عهدا مليئا بالقلقل والاضطرابات لكثرة ما جرى فيه من أعمال النهب والظلم ، ولكنها قلقل واضطرابات لا تبلغ مبلغ الثورة ، وإنما تبلغ مبلغ الشغب والمظاهرات والاضرابات وهياج الخواطر ، فلا سيما فى القاهرة ، وهذا نموذج لشغب يروى خبره الجبرتي (٢/ص ٩٣) فى عام ١٧٨٤ . « ١١٩٩ هـ » فى مدينة الاسكندرية ، وقد بلغ مبلغ الفتنة بوصف الجبرتي ، والتفاصيل التى يرويها الجبرتي تدل فعلا على خطورة هذا الشغب

« ورد الخبر بوصول باشا مصر الجديد الى ثغر الاسكندرية وكذلك باشا جدة ووقع قبل ورودهما بأيام فتنة بالاسكندرية بين أهل البلد وأغات القلعة والسرदार بسبب قتيل من أهل البلد قتله بعض أتباع السرदार فثار العامة وقبضوا على السرदार وأهانوه وجرسوه على حمار

وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهو مكشوف الرأس
وهم يضربونه ويصفعونه بالنعال «

واستطاعة أهالى الاسكندرية أن يقبضوا على السردار
وأن يفعلوا به ما فعلوا يدل على جسامه هذا الاضطراب .
والغريب أن تاريخ الفتن والثورات فى مصر اليونانية
الرومانية يدل على أن سوق الأحكام المكروهين على حمير
فى شوارع الاسكندرية واهانتهم على هذا النحو كان من
الطقوس التقليدية المصاحبة لفتن الاسكندرية وثوراتها

أما فى القاهرة فيذكر الجبرتي أن مجاورى الازهر
والعميان قاموا فى نفس السنة (١٧٨٤) بشغب كبير
بسبب قطع رواتبهم واشترك معهم فى الشغب «السوقة»
و « الجعيدية » فأقفلوا أبواب الجوامع وأغلقوا المدرسة
المجاورة له كما أغلقوا المسجد الحسينى ومضوا يرمحون
فى الاسواق ويخطفون الخبز ولم يهدأوا حتى وعندهم
محافظ القاهرة (أغات مستحفظان) بالاستمرار فى
صرف رواتبهم (الجبرتي ٩٣/٢) وقد تكرر هذا
الحادث فى العام التالى أى عام ١٧٨٥ (١٢٠٠ هـ) .

(وفى ذلك اليوم) بعد صلاة الجمعة ضج مجاورو
الازهر بسبب أخيازهم وقفلوا أبواب الجامع فحضر اليهم
سليم أغا والتزم لهم بأجراء رواتبهم بكرة تاريخه فسكتوا
وفتحوا الجامع وانتظروا ثانى يوم فلم يأتهم شيء فأغلقوه
ثانيا وصعدوا على المنارات يصيحون فحضر سليم أغا بعد
العصر ونجز لهم بعض المطلوبات وأجرى لهم الجارية أياما
ثم انقطع ذلك وتكرر الغلق والفتح مرارا « (الجبرتي
١٠٢/٢ »

وأشبه هذه الحوادث كثيرة تكاد لا تحصى فى عهد
ابراهيم بك ومراد بك وواضح أنها ليست انفجارات

حقيقية ولكن اضطرابات وحوادث شغب محدودة الحجم
والنتائج . ومن أهمها الشغب الذى بدأ فى حي الحسينية
بسبب أعمال النهب التى قام بها فى ذلك الحي حسين
بك المعروف بشقت بمعنى يهودى (شلخت ؟) وهو أحد
سناجق مراد بك ، فقد اعتاد التهجم بجنوده على البيوت
ونهبها . وفى هذه المرة اقتحم « دار رجل يسمى أحمد
سالم الجزار متولى رئاسة دراويش الشيخ بيومى ونهبه
حتى مصاغ النساء والفراش ورجع والناس تنظر اليه »
« (وفى صباحها يوم الجمعة) ثارت جماعة من أهل
الحسينية بسبب ما حصل فى أمسه من حسين بك
وحضروا الى الجامع الازهر ومعهم طبول والتف عليهم
جماعة كثيرة من اوباش العامة والجميدية وبايديهم نبايت
ومساقو وذهبوا الى الشيخ الدردير فونسهم وساعدهم
على الكلام وقال لهم أنا معكم فخرجوا من نواحى الجامع
وقفلوا ابوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات
يصيحون ويضربون بالطبول وآنثروا بالاسواق فى حالة
منكرة واغلقت الحوائت وقال لهم الشيخ الدردير فى غد
نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاى ومصر القديمة
وأركب معكم ونهيب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت
شهداء أو ينصرنا الله عليهم فلما كان بعد المغرب حضر
سليم أغا مستحفظان ومحمد كتحدا أرناؤد الجلفى كتحدا
أبراهيم بك وجلسوا فى الغورية ثم ذهبوا الى الشيخ
الدردير وتكلموا معه وخافوا من تضاعف الحال وقالوا
للشيخ اكتب لنا قائمة بالمتهوبات وتأتى بها من محل
ما تكون واتفقوا على ذلك وقرعوا الفاتحة وانصرفوا وركب
الشيخ فى صباحها الى ابراهيم بك وأرسل الى حسين بك
فأحضره بالمجلس وكلمه فى ذلك فقال فى الجواب كلنا

نهايون أنت تذهب ومرآد بيك يذهب وأنا أنهب كذلك
وانفض المجلس وبردت القضية ، (الجبرتي ١٠٣/٢)

وتاريخ مصر في هذه الحقبة يتخلص في سلسلة من
الاحتجاجات على المظالم تتراوح بين الاضطرابات والمظاهرات
وبين أعمال الشعب الحقيقية ، ومع كل ذلك مناوشات لا
تنتهي بين الأمراء المصريين كما يسميهم الجبرتي ، وهم
المماليك المتصرين ، وبين المماليك الجدد تحت الحكم
الثنائي ، حكم مراد بك - ابراهيم بك . وقد استمر هذا

الوضع حتى مجيء الحملة الفرنسية . وكان واضحا أن
الازهر كان طوال هذه الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة
تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم كما كان واضحا
ايضا ان بعض كبار العلماء من المصريين كانوا يقومون
بدور واضح في الحياة العامة ، فيؤخذ رأيهم بصـفـة
استشارية وقد يلجأ اليهم الباشا العثماني والمماليك
للتوسط فيما بينهم من الخلافات الداخلية او لتهدئة
خواطر الشعب المظلوم ، كما كان أبناء الشعب يلجأون
اليهم للتوسط بينهم وبين الحكومة لرفع الظلمات بل
ولقيادتهم في حركات الاحتجاج

فقد كان الشيخ الحفناوى الذى يسميه الجبرتي ايضا
الشيخ الحفنى مسموع الكلمة أيام على بك الكبير ، ونعرف
أن الشيخ الحفناوى أو الحفنى عارض بشدة أيام على بك
الكبير في تحريك حملة محمد بك أبو الدهب لقتال الهوارة
والأمراء المصريين، وكان ذلك في أوج استقلال الصعيد، وكانت
وجهة نظره التى بسطها لحكومة القاهرة أن الشعب قد
أنهكته حروب المماليك الداخلية وأنه لا يجنى من كل هذا
القتال المستمر الا الخراب والدمار . وقد نجح فعلا في
تأجيل هذه الحملة فترة وجيزة فلم يصدر بها فرمان

حتى مات بعد أيام . ويوحى الجبرتي أنه ربما اغتيل
بسبب هذه المعارضة . كذلك رأينا دور الشيخ دردير
في قيادة الجماهير المتجمعة في الازهر للاحتجاج على أعمال
التهب التي جرت في حي الحسينية . كذلك نسمع عن
دور الشيخ الشرقاوى والشيخ السادات في قيادة
الجماهير للاحتجاج على المظالم في عهد مراد بك و ابراهيم
بك .

ومن أنصح صفحات المقاومة الشعبية للحكم التركي
الملوكي ما ذكره الجبرتي (٢٥٨/٣ - ٢٥٩) تحت عام
١٧٩٥ (١٢٠٩ هـ) من حركة احتجاج قوية أرغمت
الوالى والماليك على كتابة وثيقة أو حجة تبين الحقوق
والواجبات بين الحاكم والرعية ، وهذا تفصيلها كما ورد
في الجبرتي :

« (وفي شهر الحجة) وقع به من الحوادث أن الشيخ
الشرقاوى له حصّة في قرية بشرقية بلبيس حضر إليها
أهلها وشكوا من محمد بك الالفى وذكروا أن أتباعه
حضرُوا إليهم وظلموهم وطلبوا إليهم مالا قدرة لهم عليه

واستغاثوا بالشيخ فاغتاط وحضر الى الازهر وجمع
المشايع وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعد ما خاطب مراد
بك و ابراهيم بك فلم يبديا شيئا ففعل ذلك ثانى يوم
وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلاق الاسواق والخوانبت
ثم ركبوا في ثانى يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة

وتبعوهم وذهبوا الى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس
على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم
ابراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك
الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم
وسألهم عن مرادهم فقالوا له تريد العدل ورفع الظلم

والجور واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التي
ابتدعتموها وأحدثتموها فقال لا يمكن الاجابة الى هذا
كله فأننا أن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات
فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس وما
الباعث على الاكثار من النفقات وشراء الممالك والامير
يكون أميرا بالاعطاء لا بالاخذ فقال حتى أبلغ وانصرف ولم
يعد لهم بجواب وأنفض المجلس وركب المشايخ الى الجامع
الازهر واجتمع اهل الاطراف من العامة والرعية وياتوا
بالمسجد وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ويقول
لهم أنا معكم وهذه الامور على غير خاطري ومرادى وأرسل
الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك فبعث مراد بك يقول
أجيبكم الى جميع ما ذكرتموه الا شيئين ديوان بولاك
وطلبكم المنكر من الجامكية (يقصد المتأخر من الرواتب
ل.ع.) ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم ونُدفع
لكم جامكية سنة تاريخه اثلاثا ثم طلب أربعة من المشايخ
عينهم بأسمائهم فذهبوا اليه بالجيزة فلافهم والتمس
منهم السعي في الصلح على ما ذكر ورجعوا من عنده
وباتوا على ذلك تلك الليلة وفي اليوم الثالث حضر الباشا
الى منزل ابراهيم بك واجتمع الأمراء هناك وأرسلوا الى
المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ
الشرقاوى والشيخ البكرى والشيخ الأمير وكان المرسل
اليهم رضوان كتحدا ابراهيم بك فذهبوا معه ومنعوا
العامة من السعي خلفهم ودار الكلام بينهم وطال الحديث
وأنحط الامر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه
العلماء عليهم وأنعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة
وخمسين كيسا موزعة وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين
ويصرفوا غلال الشون وأموال الزوق ويبطلوا رفع المظالم

المحدثنة والكشوفيات والتفاريذ والمكوس ما عدا ديوان
بولاق وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال
الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم
الزمان ويسيروا فى الناس سيرة حسنة وكان القاضى
حاضرا بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفر من عليها
الباشا وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها الى مراد بك
فختم عليها أيضا وانجلت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل
واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة وهم
ينادون حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم
والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية وفرح
الناس وظنوا صحته وفتحت الاسواق وسكن الحال على
ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة ونزل
عقيب ذلك مراد بك الى دمياط وضرب عليها الضرائب
العظيمة وغير ذلك »

وواضح من وصف الجبرى أن مصر اشرفت عام
١٧٩٥ أى ست سنوات بعد الثورة الفرنسية على حافة
ثورة شعبية ولكن هذه الثورة أجهضت بسبب سذاجة
الزعماء المصريين وبسبب مخالطة الباشا والماليك
ومداورتهم لكسب الوقت . والدليل على نضج الشعور
العام للثورة انحناء الوالى التركى وإبراهيم بك ومراد بك
أمام العاصفة وقبولهم أن يوقعوا ميثاقا للشعب . وقد
كانت هذه أول مرة فى تاريخ مصر الوسيط نسمع فيها
عن وضع ميثاق مكتوب يحدد الحقوق والواجبات بين
الشعب وحكامه مما دفع بعض المهتمين بالتاريخ أن
يشبهوا هذه « الحجة » التى فرمن عليها الباشا ووقع
عليها إبراهيم ومراد بالماجنا كارتا وهو نظر مبالغ فيه .
ولكن هذا لا ينفى خطورة ظهور هذه الظاهرة فى كفاح

الشعب المصرى فى سبيل الديمقراطية، وهى عدم الاكتفاء بالوعود الشفوية والاصرار على صك مكتوب وممهور يتمهد فيه الحاكم أمام الرعية بإبطال الضرائب الجديدة وإبطال أعمال النهب ودفع الرواتب للعلماء وإرسال صرة الحرمين . ولعل أصداء مما فعله الفرنسيون فى الثورة الفرنسية عام ١٨٧٩ ومن اعلان حقوق الانسان الذى هز العالم يومئذ كانت قد بلغت مصر فدفعت المصريين الى المطالبة بالميثاق المكتوب وعدم الاكتفاء بالوعود الشفوية ، وأيا كان الامر فمن الواجب أن نعد حجة ١٧٩٥ خطوة نحو تبلور فكرة الدستور التى سنراها تظهر بعد ذلك بثلاث سنوات عند مجيء بوناپرت باسم «فرمان الشروط» أو (الشرطة) بمعنى La Charte أو (الميثاق) أما سداجة الزعماء المصريين السياسية وقلة خبرتهم ، فواضحة من أنهم لم يدركوا أن أى ميثاق أو عقد اجتماعى أو دستور يبين أصول الحكم ويحدد أركانه يصبح مجرد قصاصة ورق إذا لم يكن هناك تنظيم سياسى شعبى من نوع ما يحميه ويضعه موضع التنفيذ

الباب الثاني

بناء الدولة الحديثة

نشأة الفكرة القومية (١)

كتب نابليون بونابرت وهو في منفاه في جزيرة سانت هيلانة الى الجنرال جورجود يقول : « ما فتئت الدولة العثمانية منذ اضمحلت احوالها توجه التجريبات العسكرية ضد الممالك من غير ان تحرز عليهم فوزا ، اذ كانت تنتهي كل تجربة بالفشل والانكسار . وقد افضت هذه الحروب الى تسوية تغول الممالك حق الاستمرار على مباشرة السلطة والحكم مع ادخال تعديلات طفيفة وقتية عليه . والذي يقرأ بالتفات تام لتاريخ الحوادث التي توالى على مصر في الاثنى عام الاخيرتين (يقصد منذ عام ١٦٠٠) ، يوقن انه لو عهدت الى وال من اهل البلاد كما هو الحال في البانيا ، بدلا من ان تعهد الى اثني عشر ألفا من الممالك لاستقلت المملكة العربية التي تتألف من امة تخالف الامم غيرها مغاللة كلية بعقليتها واوهامها ولغتها ، وتاريخها ، وشملت مصر وبلاد العرب وشرقها من بلاد افريقية ، كما استقلت مراکش من قبل . »

هذه خلاصة آراء نابليون بونابرت فيما كان يسمى يومئذ بالمسألة الشرقية ، او في الاوضاع الجيوبوليتقية للشرق الاوسط كما نقول نحن بلغة اليوم ، وقد دونها قبل وفاته في ١٨٢١ . وقد كان بونابرت يرى ان هذه الدولة العربية اطار سياسى جامع يدخل في نطاقه الشام والعراق وحيثما تكلم الناس باللغة العربية ، فهو قبل ذلك كتب في مذكرة له عن الحملة الفرنسية على مصر قائلا : « تمنى ولايات الدولة العثمانية التي لغة أهلها

العربية من صميم قوادها وقوع تفسير عظيم وتنتظر
الرجل الذى يقع هذا التفسير على يديه »

وهذا الكلام فى شطريه ، ما جاء منه عن الحملة
الفرنسية على مصر والشام ، (١٧٩٨) أى فى بداية حياة
نابليون وما جاء منه بعد منفاه وفى ختام حياته ، كلام
خطير الدلالة ، ليس فقط لصدوره عن رجل ألف مند
شبابه الباكر أن ينظر الى خريطة العالم فى شمولها لا فى
تفاصيلها ، يرى عناصر الوحدة فى المجموعات البشرية
قبل أن يرى عناصر الاختلاف ، وانما هذا الكلام خطير
الدلالة لان نابليون بونابرت ، وهو السياسى العملى بقدر
ما هو القائد الفاتح ، ما كان لبنى أحكامه ومشروعاته
السياسية والعسكرية على أوهام من صنع خياله أو من
صنع خيال الغير ، وما كان ليصور العالم العربى فى صورة
المجتمع الكبير القلق المنتظر لظهور المخلص له من برائن
الاتراك العثمانيين ، لولا انه قد تجمع لديه من التقاير
الموضوعية والشواهد اليقينية وشهادات المؤرخين
والرحالة والجواسيس والقناصل ما يثبت له ان العالم
العربى كان ، حتى قبل مجيئه الى مصر ، بمثابة لقم
عظيم ينتظر الشرارة التى تفجره أو بركان مكظوم ينتظر
رجل الاقدار الذى يفتح فوهته ليقذف حمم السخط
والثورة على الامبراطورية العثمانية وواضح أيضا من كلام
نابليون ان ارادة التفسير فى العالم العربى يومئذ كانت رغم
قوتها وعمقها ، مشلولة عن الانطلاق بسبب صلابة اصفاد
العثمانيين والماليك ولم يكن هناك أمل فى انطلاقها الا
بظهور « رجل الاقدار » الذى يقع على يديه ذلك التفسير
العظيم

وقد كان هذا البعث القومى اعظم آية على ميلاد مصر

الحديثة والعالم العربي الحديث . فتمتد انهيار الدولة العربية في نهاية عصر المأمون وتفككها إلى دويلات متطاحنة تعاقبت على حكم مصر الدولة الطولونية (٨٦٨) ثم الدولة الاخشيدية (٦٣٥) ثم الدولة الفاطمية (٩٨٢) ثم الدولة الايوبية « ١١٧١ » ثم المماليك البحرية « ١٢٥٠ » ثم المماليك البرجية « ١٣٨٢ » حتى فتح مصر السلطان سليم الاول عام ١٥١٧ و اقام فيها وفي الشام وفي غيرها من الامصار العربية التي ضمها الى امبراطوريته الواسعة حكما تركيا يقوم على التعايش مع المماليك ، وقد كان قوام هؤلاء المماليك من الشركس والابازية والمنجارية والصقالبة (المقول والمجر ومن هم من سلالتهم) الخ ، وانتقل مركز الدولة الاسلامية الجامعة من حواضر العالم العربي الى استانبول ، فكان سلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، وقد ساعد تثبيت هذا الولاء الروحي للخليفة العثماني على اضعاف الفكرة القومية في البلاد العربية الخاضعة لسلطان تركيا فحلّت القومية الاسلامية محل القومية العربية والقوميات الوطنية التي كانت تعرف في ذلك العصر بالشعبوية ، وحلت وحدة الدين محل وحدة الجنس واللغة والتاريخ والوطن والمصلحة

اما السلطان سليم ، فبعد ان فتح مصر وهزم مماليكها استعمل هؤلاء المماليك في حكم البلاد فجزا السلطة في الدولة ووزع كل جزء منها على طائفة من طوائفهم ليتم له حكم مصر على اساس توازن القوى مما جعل للباب العالي اليد العليا وجعل منه المرجع الاخير ، وكلما اختل هذا التوازن تدخل الباب العالي لحسم الامور ، وكانت الحكومة في زمنه تتكون من الديوان ، وهو اشبه شيء بمجلس الوزراء ، وقد وزع مناصبه على زعماء المماليك

ممثلين لفرقهم المختلفة ، ثم الادارة المحلية وقد وزعت على ٢٤ من البكوات المماليك على نفس المنهج . وكان المماليك يتولون جباية الضرائب من المصريين ثم يقتسمونها سنويا مع الباب العالي بنسبة ٥٠٪ للديوان و ٥٠٪ للجزية السلطان . وكان نائب السلطان وممثل الدولة العثمانية في مصر واليا برتبة باشا ، وكانت واجباته محصورة في ايصال الجزية للسلطان وابلاغ اوامر السلطان الى المماليك والدفاع الخارجى ومقاومة نمو احزاب المماليك والحيولة دون تفاقم خطرهما . اما الجيش الذى كان يعتمد عليه الباشا فقد كان فرقا من العساكر المرتزقة « الانكشارية » المتطوعين للخدمة العسكرية من اجل المال ، من الترك والشركس والارناؤوط والدلاة الخ وكفاة الاجناس غير العربية من العالم الاسلامى . وكان لماماليك الديوان حق رفض اوامر الباشا وعدم التصديق عليها اذا تجمعت لديهم الاسباب الوجيهة لذلك ، وكان المرجع والحكم طبعا هو استانبول ، بل ولقد كانت لهم سلطة عزل الباشا من منصبه فيؤتى لهم بوال جديد

ومع الايام تضاءلت سلطة الباب العالي في مصر حتى غدت مجرد سلطة شكلية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . بل ان على بك الكبير استقل بمصر عن الباب العالي فى ١٧٦٦ ورفض دفع الجزية وطرد الباشا وسك العملة باسمه وبايعه شريف مكة سلطانا على مصر بعد ان هزم الجيش العثمانى ، ولكن بعض اتباعه تأمروا عليه ففشلت ثورته وعادت مصر الى التبعية لتركيا ، وقد كانت ثورة على بك الكبير ايذانا بتشقق الامبراطورية العثمانية وانهارها . ورغم عودة الحكم العثمانى الى مصر بعد قشل ثورة على بك الكبير سهل على المماليك عزل

الباشوات ونفيمهم ، وكان الباشوات يحسون بضغفهم
 فيذعنون لاوامر الممالك ويغادرون البلاد دون مقاومة .
 أما من جاءوا بعد على بك الكبير فقد احترقوا اللعنة
 التقليدية : الاحترام الشكلي لسيادة الباب العالي مع عدم
 تنفيذ اوامره والانتقاص من الجزية السنوية بل والامتناع
 عن دفعها احيانا بحجة الاتفاق على مصالح الدولة . أما
 الباب العالي فكان يرى ويغضى ويتظاهر بقبول الامر
 الواقع لانه لا يملك تأديب الممالك ، ولم يسبق امامه الا
 سلاح واحد ، وهو الدس واثارة الفتن بينهم حتى يضعف
 بعضهم بعضا ولا تستشرى منهم طائفة تنفرد بالسلطة في
 البلاد

كل هذا أدى الى اختلال الامن واضطراب الاحوال
 وانهيار هيبة النظام في مصر . ومن يتصفح رسائل
 تاليران وزير خارجية نابليون ومذكراته لحكومة الادارة
 قبل الحملة الفرنسية على مصر لا يجد فيها الا معنى واحدا
 متكررا وهو ان الامبراطورية العثمانية غدت « اناقضا » ،
 وان العمل السياسي الفرنسي في الشرق الاوسط ينبغي
 ان ينصرف الى تصفيتها والاستيلاء على كل شريحة منها
 يمكن لفرنسا الاستيلاء عليه . وهو عين ما كانت انجلترا
 تحاوله (دى لا جوكبير : « حملة مصر » الجزء الاول)
 وقد اخذت فرنسا المبادرة من انجلترا في ١٧٩٨ بحملة
 بوناپرت ، فاضطرت انجلترا الى الانحياز الى تركيا لطرد
 فرنسا من مصر

اما الروح القومية فقد كانت واضحة المعالم قبيل
 الحملة الفرنسية الى حد جعل تاليران ، وزير خارجية
 الثورة الفرنسية ، يكتب الى حكومة الدركتوار تقريراً
 مرفا في التفاسل بتاريخ ١٤ فبراير ١٧٩٨ في تركية

الحملة الفرنسية على مصر قال فيه : « ان اهالى مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد ، وهم عزل لا سلاح معهم ، واذا اعطاهم المماليك سلاحا بحجة الدفاع عن البلاد من الفسار الاجنبية ، فانهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليك انفسهم ، فليس ثمة خوف من مقاومة او وثبة من الاهالى ». وهذا الكلام في جوهره لا يخرج عن كلام نابليون في مذكرته المتأخرة عن الحملة الفرنسية بأن العالم العربى كله يتململ تحت حكم الاتراك والمماليك ، وهو يستعد للانفصال عن الامبراطورية العثمانية لا ينقصه شيء الا ظهور قائد من ابناء العالم العربى يقوده الى الاستقلال ،

وقد كان تاليران واحما في تقديره بانحياز المصريين للفرنسيين عند غزو مصر ، لان التحرير من الخارج أى بالسلاح الاجنبى لم يكن بالمعادلة التى يقبلها المصريون ، لان معناه عند أى شعب ناضج سياسيا استبدال نير بنير . وقد اثبت المصريون بشورتهم على الحكم الفرنسى انهم كانوا يرفضون الحكم الاجنبى من أى نوع كان

وقارىء الجزء الثانى من الجبرتى يجد ان تاريخ مصر فى زمن حكم مراد بك وابراهيم بك أى فى السنوات السابقة على الحملة الفرنسية مباشرة مطابق للتقارير التى استند اليها بوناپرت وتاليران عن تجمع السخط فى مصر على حكم الاتراك والمماليك الى درجة تهدد بالانفجار . كتب قولنى (١٧٥٧ - ١٨٢٠) فى كتابه « اطلال الحضارات القديمة او تأملات فى ثورات الامبراطوريات » (١٧٩١)

« كل ما يقع فى مصر تحت البصر او السمع يدل على ان هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد . فانك لا تسمع

حديثا الا وله صلة بفتنة اهلية او فاقة عامة او ابتزاز مال او اغتصاب حق او تعذيب بالضرب او افاضة لروح . فالامن فيها على الارواح والاموال مفقود ودم الانسان يهدر كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم في غير صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون ، في جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الامن والنظام ، الفصل في الخصومات بين الناس وينطقون بالاحكام على الفور وينفذونها في اقل من لمح البصر ، بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف . وترى الجلادين لهذا السبب يطأون مواقع الجنود ويرافقونهم ايان يذهبون ويلازمونهم حيث يحلون ، فها هي الا اشارة من أحدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد هوت الى قاع كيس من الجلد

« ويا ليت خطورة الدنب نفسه تسوغ تعريض المذنب لمثل تلك العقوبة ، فانك كثيرا ما تجد ان الباعث على السير بين الناس بمثل هذا التعسف شره في نفس عظيم من ارباب الشوكة والجاه او وشاية من عدو بغيض ، وهو ما ينجم عنه ان يلغى الرجل المشتبه فيه بان عنده مالا الى المثل بين يدي البيك (يقصد الحاكم المملوكي) فيطالبه بمبلغ معين . فاذا انكر ان عنده مالا يفي بالمطلوب طرح أرضا وجلد على قدميه مائتي جلدة او ثلثمائة ، وكثيرا ما يفضى هذا الضرب الى موته ، فتعسا تعسا لمن يشبه فيه انه على شيء من السر والرخاء ، اذ ما من احد اتجهت اليه هذه الشبهة الا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس عليه ، فلا يلبث ان يبلغ امره الى ذوى الشأن

« وليس بميسور لاحد أن ينقذ نفسه من شر اعتداء

الاقوياء على ماله الا اذا تظاهر بالفقر المدقع ولبس
للمسكنة والزراية لبوسها » . (كلوت بك ٧٦٣/٢ -
٧٦٥ ترجمة محمد مسعود)

ومن يقرأ أوصاف الكاتب الفرنسي الكبير شاتوبريان
عن حالة سوريا في تلك الفترة مستمدة من مشاهداته
على الطبيعة ، يجد ان ما كان ينطبق على مصر كان
ينطبق على سوريا ايضا . فاذا رجعنا الى الصفحات
الدامية التى يتألف منها الجزء الثانى من «عجائب الآثار» ،
وهو مخصص لوصف الحياة في مصر تحت الحكم التركى
الملوكى أيام حكم ابراهيم بك ومراد بك قبل مجيء
بوناپرت ، لا نجد الا سلسلة متصلة الطقات من اعمال
النهب والسلب والعنف والقمع والظلم والاضطهاد
تجسدت في حوادث يومية لا حصر لعددها اوردها
الجبرتى في كتابه وكأنها تقويم آلام الشعب المصرى تحت
حكم الاتراك والمماليك . وقد صور الجبرتى سخط
الشعب المصرى على حكامه الظلمة وانفجاراتهم المتعددة
في السنوات السابقة على مجيء بوناپرت مباشرة ، وقد
كانت لتبلغ مبلغ الثورات الشعبية الناجمة لولا اجهاضها
المستمر بالختل العثمانى والمراوغة المملوكية من ناحية
وعدم وجود برنامج منظم او فلسفة سياسية واجتماعية
واضحة تتجمع حولها ارادة الجماهير

وقد كانت بداية المقاومة الشعبية للاتراك والمماليك
بالمعنى الفعال عام ١٧٩٤ في مدينة الاسكندرية . كما ذكر
الجبرتى عن أحداث هذه السنة في وصفه لفتنة الاسكندرية
التي قبض فيها العامة على السردار واهانوه وجرسوه
على حمار وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهو
مكشوف الرأس وهم يضربونه ويصففونه بالنعالات »

(الجبرتي ١٣/٢) . انظر باب « الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية » ص ٥٧ - ٥٨) . ثم تفجرت المقاومة الشعبية في القاهرة كما ذكره الجبرتي (٩٢/٢) في وصفه لفتنة المجاورين المجهضة عام ١٧٩٤ (انظر باب « الانفجارات الثورية » ص ٥٩ - ٦٠)

وقد تكرر هذا الشغب في ١٧٩٥ (الجبرتي ١٠٢/٢) ثم استفحلت هذه الفتنة عام ١٧٩٥ حتى بلغت مبلغ الثورة في الحركة الشعبية التي استخلصت بها الجماهير «الحجة» المشهورة من الباشا التركي ومن كبيرى المماليك مراد بك وابراهيم بك ، كما وصفه الجبرتي في « عجائب الآثار (٢٥٨/٣ - ٢٥٩) (انظر باب « الانفجارات الثورية » ص ٦١ وما يليها »

وهذه الفتنة الاخيرة التي أوثقت ان تحول الى ثورة شعبية بالمعنى التام ثم ما لبثت ان انتهت الى فورة وابتدرت - بغض النظر عن النعوت التي يلصقها الجبرتي بتحركات الجماهير ، فقد كان الجبرتي يتميز بكره العنف وبالتعالى الطبقي - تعطى صورة واضحة لسمات ذلك العصر : الظلم التركى المملوكى ، والاحتجاج المصرى الذى يتخذ صورة المظاهرات الصاخبة والاضرابات الشاملة والتأهب للثورة الشعبية ، ويلاحظ فى جميع هذه الحركات ان مركز المقاومة المصرية كان دائما الازهر ، فقد كان ابناء الازهر بوصفه يمثل قيادة المثقفين فى البلاد ، بمثابة طلائع الحركة التحررية المصرية على المستوى السياسى والاجتماعى ، وقد حمل اللواء بعد ذلك بسنوات قليلة فى مقاومة الاحتلال الفرنسى ، ثم غدا المعقل الاكبر لمقاومة استبداد محمد على

وبالاجمال نقول ان أهم حركة قام بها المصريون فى

مكافحة الاستبداد التركي المملوكي كانت تلك الحركة التي قامت عام ١٧٩٥ ، ووقفت بالبلاد على شفا ثورة شعبية وأمكن للمصريين فيها استخلاص « حجة » من الوالى العثماني ومن زعمى الممالك اللدن تقاسما حكم مصر يومئذ ، ابراهيم بك ، ومراد بك ، وهى وثيقة تاريخية أملى شروطها شيوخ الأزهر ، وكانت فيما نعلم أول « ميثاق » بين الحاكم والمحكوم فى تاريخ مصر الحديث

فالمخطط الأوروبي اذن كان تصفية الامبراطورية العثمانية والاستيلاء على تركتها . ولم يكن هناك سلاح امضى لتحقيق ذلك من تغذية الفكرة القومية فى الامصار التى كانت تحتلها تركيا ، وتقوية روح الانفصال فيها ، لنا باسم القومية العربية وأنا باسم القومية المصرية أو السورية . الخ ، وليس معنى هذا أن بونابرت هو الذى ابتكر فكرة البعث القومى فى البلاد العربية ، فقد كان الشعور القومى يتجمع من قبله تلقائيا فى مصر وفى غير مصر بسبب وحشية الحكم التركى المملوكى الذى قام قرونا على نهب خيرات مصر واذلال اهلها اذلالا تقشعر لهوله الابدان . ولكن بونابرت أنتفع من هذا الشعور وغذاه وعمل كل ما فى وسعه لبلورته وتحويله الى سلاح سياسى فى معركته مع الممالك أولا ومع الترك ثانيا وهو عين ما فعلته فرنسا قبل ذلك بسنوات فى تغذية القومية الامريكية وتقوية الروح الاستقلالية فيها حتى تنفصل امريكا عن انجلترا

وقبل ان تنزل قوات بونابرت فى الاسكندرية فى ٢ يوليو ١٧٩٨ ، كان قد اعد وهو على ظهر البارجة « الاوربان » « الشرق » المنشور الاول ، وهو نداء الى الشعب المصرى يشرح فيه أسباب الحملة الظاهرية ، وترجم هذا المنشور

الى العربية جماعة من المستشرقين والمترجمين كانوا يرافقونه ، وطبع منه ٤٠٠٠ نسخة على المطبعة العربية التى جاء بها الى مصر على ظهر بارجه ، ثم طبع منه ٤٠٠٠ نسخة أخرى بعد نزوله فى الاسكندرية ووزعها فى أرجاء البلاد . وهذا نص المنشور كما ورد فى الجبرتى :

« بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله لا ولد له ولا شريك له فى ملكه . من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية ، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت يعرف أهالى مصر جميعهم أن من زمان مديد السنتاجق « الحكام الممالك » الذين يتسلطون فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الفرنساوية ، يظلمون تجارها بأنواع الايذاء والتعدى ،

فحضر الآن ساعة عقوبتهم واخرنا . من مدة عصور طويلة هذه الزمرة الممالك المجلوبين من بلاد الابازة والجراسكة يفسدون فى الاقليم الحسن الاحسن الذى لا يوجد (مثله) فى كرة الارض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شيء ، فانه قد حكم على انقضاء دولتهم . يا ايها المصريين ، قد قيل لكم اننى ما نزلت بهذا الطرف الا بقصد ازالة دينكم ،

فذلك كذب صريح فلا تصدقوه . وقولوا للمفترين اننى ما قدمت اليكم الا لاخلص حقكم من يد الظالمين ، واننى أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا لهم أن جميع الناس متساوون عند الله ، وأن الشيء الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيال العتاق والمساكن المفرحة، فان

كانت الارض المصرية التزاما للماليك فلم يرونا الحجة التي كتبها الله لهم ، ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم ، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعد لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية ، وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الامور ، وبذلك يصلح حال الامة كلها ، وسابقا كان في الارض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما ازال ذلك كله الا الظلم والطمع من المالك

« ايها المشايخ والقضاة والائمة والجسرجية (الشورجية) وأعيان البلد ، قولوا لامتكم ان الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ، واثبات ذلك انهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذي كان دائما يحث النصارى على محاربة الاسلام ثم قصدوا جزيرة مالطه وطردوا منها الكوارية (يقصد الكافالرية أو فرسان المعبد) الذين كانوا يزعمون ان الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين . ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الاوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه ، أدام الله ملكه . ومع ذلك ان الممالك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممثلين لامره ، فما اطاعوا اصلا الا لطمع أنفسهم » . (« عجائب الآثار » ثم يلى هذا بقية البيان وهو مكون من عبارات الوعيد والوعد ، لغة الاسد والثعلب كما يقول ماكيفلى ، وخمس مواد يكثر فيها بونابرت عن نواجد الفازى لمن يقاومه ، ويعد بالامن والعطاء لمن يطيع اوامره. ويلاحظ ان بونابرت ركز الهجوم في بيانه على الممالك وتظاهر بأنه صديق الباب العالي لان السلطان العثماني كان خليفة المسلمين، ولم يشأ بونابرت بادىء الامر ان يستفز الشعور الديني

فى البلاد . وقد ختم بىانه بقوله : « والمصريون بأجمعهم ينبغى أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة الممالك ، قائلين بصوت عال : ادام الله اجلال السلطان العثمانى . ادام الله اجلال العسكر الفرنساوى . لعن الله الممالك وأصلح حال الأمة المصرية . » والنص العربى لبيان بونابرت الاول كان ترجمة امينة للنص الفرنسى باستثناء عبارتين أو ثلاث . فعبرة : « قولوا لامتكم ان الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون » وردت فى النص الفرنسى « اننا اصدقاء المسلمين الحقيقيين » الخ ، كما لاحظ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن « تاريخ الحركة القومية »

فالاستعمار الفرنسى قد لعب اذن بثلاث ورقات ، ورقة عديمة القيمة لانها لم تجز على أحد ، وهو انه جاء ليحمى الاسلام ، وورقتان مكشوفتان ولكنهما وافقتا مصالح المصريين ، وهما من ناحية تغذية الروح القومية المصرية ، واقتناع المصرى بالثورة على الممالك ثم الانفصال عن الباب العالى وذلك بالدعوة الى اقامة حكومة مصرية

تتولى مسؤولية الحكم فى البلاد بعد أن كان المصريون بأجمعهم معزولين سياسيا ومن ناحية أخرى تغذية الفكرة الديموقراطية بالدعوة الى المساواة امام الله وامام القانون والعمل على اقامة حكم برلمانى نيابى أو شبه برلمانى نيابى فى البلاد ، وقد كان بونابرت فى مركز ممتاز يسمح له بعلو النبرة فى هذين المجالين ، فقد جاء ومن وراءه رصيد ضخم من مبادئ الثورة الفرنسية فكان فى استطاعته أن ينادى

بلا تحفظ بتصفية الاقطاع او « الالتزام » الملوكى والغاء الامتيازات الطبقيية بل والغاء الفوارق بين الطبقات ، وأن يتخذ الخطوات العملية لتحقيق ذلك لان الالتزام بامتيازاته كان محصورا فى الارستقراطية التركية والمملوكية

نشأة الفكرة القومية (٢)

لقد تصور نابليون بونابرت وقت تجربته المصرية انه « رجل الاقدار » الذي قيض له تحقيق انسلاخ العالم العربي من الامبراطورية العثمانية وبناء الدولة العربية المستقلة عن ارادة العثمانيين . وحين أقل نجم نابليون في ١٨١٥ وانتهى الى منفاه في سانت هيلانة ، كان نجم محمد على يرتفع ساطعا في سماء مصر والعالم العربي ، وكانت كل الدلائل تشير لمن عنده آية بصيرة في أمور السياسة والتاريخ انه كان « رجل الاقدار » هذا الذي قيض له ان يقع على يديه هذا التغير العظيم . فقد ولد محمد على عام مولده ، أى في ١٧٦٩ ، وقد جاء كل منهما الى مصر مغامرا ، بونابرت جنرالا وهو في التاسعة والعشرين من عمره عام ١٧٩٨ ، ومحمد على بكباشيا في الثانية والثلاثين من عمره عام ١٨٠١ ، وهو عام طرد الفرنسيين ، وقد اشتركت فرقة الالبانيين التي كان أحد رؤسائها في طردهم ، وان كان هو قد تخلف عن القتال ، ونسب اليه التخلي لتلحق الهزيمة بالجيش العثماني ، والارجح انه أثر ان يكون بعيدا عن الميدان حتى ينكشف له من سيكون سيد البلاد : العثمانيون أم الفرنسيون . وبعد أن انتصر الترك وجلا الفرنسيون ، أمره الوالى التركى خسرو باشا أن يزحف للقضاء على المماليك ، فقد

كانت هذه خطة الباب العالي أن يتعشوا بالماليك بعد أن تفدوا بالفرنسيين حتى يستقر لهم الحكم في البلاد ، ولكن محمد علي تخلى مرة أخرى ، وأراد خسرو باشا أن يفتك به على الطريقة التركية ، بأن يستدرجه ضيفا على قصره ثم يقتاله ، ولكن محمد علي أحس بالخطر على حياته فلم يجب دعوة الوالي . بل وانضم الى الماليك وعزل خسرو وسجنه عام ١٨٠٣ . وحين أرسل الباب العالي واليا آخر مكانه هو على باشا الجزائرلى تألب عليه محمد علي والماليك واغتالوه . وبعد تصفية الهيبة التركية وجد محمد علي نفسه وجها لوجه أمام الماليك أو « البكوات المصرية » كما كانوا يسمون أنفسهم ، بزعامة البرديسى والافلى وكان الالفى قد سافر الى إنجلترا وطلب من حكومتها التدخل لحماية مصالح الماليك من سطوة الترك والوالي التركى فوعدوا بتأييده مقابل تسليمهم موانئ مصر . وألب محمد علي البرديسى المتخوف ، على الالفى بحجة أن الالفى في اتفاقه مع الانجليز قد فرط في استقلال البلاد . وهكذا اقتتل البرديسى ومماليكه مع الالفى ومماليكه حتى تضعفت قواهما ، وبرزت الفرقة الالبانية التى يرأسها محمد علي كقوة حقيقية في البلاد ، وبعد هزيمة الالفى ألب محمد على فرقته الالبانية على صديقه البرديسى وأمرائه المصرية وطالبوه بمرتباتهم المتأخرة لثمانية أشهر مهددين بالثورة ، فاضطر البرديسى الى فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة ، فثاروا ، وغذى محمد على ثورة المصريين على البرديسى ومماليكه وألب العلماء والاهالى على الماليك المظلمة ، وغى الوقت نفسه كانت فرقته الالبانية تحاصر قصر البرديسى وقصور أمرائه مطالبين بمرتباتهم ، فقر

البرديسي من القاهرة عام ١٨٠٤ ، واستتبت السلطة الفعلية لمحمد على ، ولكنه كان أذكى من أن يقيم نفسه واليا على مصر ، فقد كانت تنقصه « الشرعية » . فجاء بالوالي السابق المعزول خسرو باشا ونصبه واليا على مصر بقصد اقامة « واجهة » من الحكم العثماني في البلاد ، ولكن رؤساء الفرقة الالبانية رفضوا الخضوع له ، غالبا بوحي من محمد على ، وساقوه الى رشيد وشحنوه الى استانبول ، ولم يعارض محمد على ولكنه اصر على الواجهة العثمانية واقترح تعيين خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا على مصر فاشترط العلماء ورؤساء الجند أن يعين معه محمد على قائمقام الوالي ، واضطر الباب العالي الى التصديق على التعيينين معا .

ثم تكررت اللعبة مع خورشيد باشا : نفس المطالب نفس الضرائب . نفس السخط على الوالي . وكان محمد على يطارد المماليك توطيدا لسلطة الوالي العثماني في الظاهر ويؤلب الجنود الالبانيين على الوالي العثماني للمطالبة بمرتباتهم ويؤلب العلماء والمواطنين المصريين على الوالي العثماني صاحب الضرائب الفادحة . وحين أحس

خورشيد باشا انه واقع في ذات الفخ الذي وقع فيه خسرو باشا والجزائري باشا من قبل ، سعى سرا لدى الباب العالي لسحب الفرقة الالبانية من مصر واعادتها الى تركيا ، والى ابعاد محمد على بتعيينه واليا على جدة . ولما صدر الفرمان من الباب العالي جاهر محمد على أمام الترك بعصيانته وتظاهر أمام العلماء والاعيان المصريين بقبوله والموافقة على الرحيل الى الابد ، وكان المصريون يعتقدون بأنه حاميه من الترك والمماليك معا ، بل ومن جنوده الالبان الذين كان يردعهم بأقسى العقوبات

كلما عاثوا في البلد نهباً وارهاباً ، على طريقة بونابرت الذى كان يبتدق على جنوده الفرنساوية أو يشنهم في الميادين العامة في تهم اغتصاب الاعراض أو اغتصاب الاموال او اللصوصية كما روى الجبرتي فسعى العلماء والاعيان المصريون الى محمد على ليشنوه عن عزمه وعقدوا اجتماعاً مشهوداً قرروا فيه عزل الباشا التركى لعجزه عن حفظ الامن وبايعوا محمد على واليا على مصر . وتظاهر محمد على أولاً بالرفض ، ولكنه عاد فقبل ازاء تمسكهم . وهكذا أصدر الباب العالى في ٩ يوليو ١٨٠٥ فرماناً بتعيين محمد على والياً على مصر خضوعاً لارادة المصريين

وهكذا آل حكم مصر الى محمد على ولم يبق امامه الا احباط مؤامرات الانجليز لاسقاطه ورد الحكم الى المماليك ، وقد تم له ذلك بسحق حملة فریزر وتدمير الاسطول البريطانى في رشيد في ٢١ مارس ١٨٠٧ ، والا تصفية نفوذ المماليك الذين كان الانجليز والباب العالى يستخدمونهم للقضاء على سلطة محمد على ، وهؤلاء بعد موت البرديسى في ١٨٠٦ والافى في ١٨٠٧ - صفاهم محمد على في مذبحه القلعة في اول مارس ١٨١١ ، والا تصفية نفوذ الامبراطورية العثمانية التى ما فتئت تتآمر لازاحته من السلطة فأمرته بارسال جيشه لتأديب الوهابيين في الجزيرة العربية حتى تخلو مصر من جنوده وبذلك يتيسر للمماليك خله او القضاء عليه . فصعد بامر الباب العالى ولكنه لم يوفد جيشه الا بعد أن فتك بالمماليك في مذبحه القلعة وأبادهم في مختلف مديريات مصر ولم ينج منهم الا نفر قليل فر الى النوبة ، فأمر محمد على بالكف عن مطاردتهم ، « وعلى ذلك بأنه يريد

محااربة الجماعة لأفرادها » كما قال كلوت بك فى كتابه الخطير « لمحّة عامة الى مصر » ، (١/١٠٩) واستخدم منهم من استخدم وترك لهم أموالهم وأجرى المعاشات على نساء قتلاهم . وقد دامت حرب الوهابيين ست سنوات تعاقبت فيها انتصارات المصريين وهزائمهم تحت قيادة إبراهيم باشا ، ولم يستسلم الوهابيون الا حين خرج محمد على بنفسه لقيادة الجيوش المصرية فى الجزيرة العربية . وانتهاز الباب العالى فرصة وجوده خارج البلاد فأصدر فرمانا بتعيين أحد رجاله ، وهو لطيف باشا ، واليا على مصر . فلما انكشف الامر اعدم وزير حربىة محمد على هذا الوالى فى ١٨١٣ . وما أن حل عام ١٨١٥ الا وكان محمد على قد استتب له الامر نهائيا فى مصر ، ودخل فى مرحلة البناء العظيم الذى جعل منه فى ١٨٢١ ندا للسلطان العثمانى وجعل من مصر ندا لتركيا

وقد صعد نجم محمد على منذ تنصيبه واليا على مصر فى ١٨٠٥ ونجم نابليون فى السمى . ولا شك أن نابليون الذى كان شديد الاهتمام « بالمسألة الشرقية » كان يتابع عن كثب كل ما كان يجرى فى مصر ، قبلة أحلامه الأولى . بل ليس ببعيد انه كان يتابع وهو فى سانت هيلانة بين ١٨١٥ و ١٨٢١ ، ما مكنته ظروف المنفى ، استمرار صعود نجم محمد على وفتح السودان عام ١٨٢٠ واستفحال خطره على الباب العالى ، واستقلاله بمصر عن الامبراطورية العثمانية أن لم يكن بقوة القانون فعلى الأقل بقوة الواقع . ومع ذلك ، فإن نابليون فى منفاه لم ير فى محمد على « رجل الاقدار » الذى كان يمكن أن تستقل على يديه « المملكة العربية » الشاملة لمصر وبلاد العرب والشام وشطر من افريقيا عن

الامبراطورية العثمانية أو كان يمكن أن يخلصها من حكم
اثنى عشر الفا من المماليك . وانما اشترط نابليون
لتحقيق ذلك ان يعود حكم مصر الى « وال من اهل
البلاد » ، بما يوحى بأنه لم ينظر الى محمد على الابناني
الا على انه مملوك عظيم من طراز على بك الكبير ، ربما
كان ماهرا في فن الحكم ومكائده وفي غزو الامصار
واذلالها ولكنه في نهاية الامر ليس الا كبير المماليك وبالتالي
فان انشاء الدولة العربية الشاملة المستقلة عن تركيا
لا يمكن ان يتحقق الا على يد حاكم من اهل البلاد ببلورت
فيه عقليتها الخاصة وأوهامها الخاصة ولغتها الخاصة
وتاريخها الخاص وكافة القومات التي ذكر انها تختلف
اختلافا كبيرا عن مقومات الامم الاخرى خارج العالم
العربي

وليس هذا مجال محاكمة محمد على ، فتاريخ محمد
على بعد ١٨٢١ ، عام وفاة نابليون ، سلسلة متصلة
الحلقات من الامجاد العسكرية والامجاد العمرانية التي
بهرت عيون الناس في الشرق والغرب ووضعت أسس
الدولة الحديثة في مصر ، ولا يعيبها الا انها اهتمت
بالتنمية المادية والتكنولوجية ولا سيما لخدمة الاغراض
العسكرية الامبراطورية ، ولم تلتفت الى بناء الانسان من
حيث هو انسان . ومع ذلك فقد بهر محمد على بعض
المتصلين به في صورة رجل الاقدار هذا الذي أشار
اليه نابليون بقوله ان العالم العربي كله ينتظر ظهوره ليقود
خطاه الى الاستقلال السياسي عن الامبراطورية العثمانية .
فحين « افل نجم » محمد على بعد هزيمته العسكرية
والبحرية أمام الدول الأوروبية المتحالفة مع تركيا ، لم
يبق ل محمد على من ملكه العريض الا أن يطلب في تواضع

أن يترك له حكم الدولة التي بناها وأن يبقى عرش مصر وراثيا في أسرته ، وقد أجيب الى ذلك في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ . وفي هذه الفترة كتب كلوت بك مدافعا عن محمد علي أمام الرأي العام العالمي يقول :

« أما أنا فأرى فيما أبداه الوالى من المطالب والمزاعم انه دون حقه وأقل مما هو جدير به . فلقد كان بإمكانه لو دعا الى الالتفاف حوله جميع الولايات العثمانية المتكلمة باللغة العربية ، المطالبة باستقلالها استقلالاً تاماً . » وليست فكرة انشاء دولة عربية من الفكر الخيالية كما ذهب الى زعمه البعض ، فلقد حازت هذه الفكرة استحسان نابليون وتعضيده . واذا لم يكن له من الافكار سواها فحسبه اياها وكفى لظهار قدره في نظر العالم السياسى ..

« وانى لأعتقد أن لا نبوءة في السياسة أصابت شاكلة الصواب كالنبوءة التى سلف ايرادها . فلقد مات نابليون فى سنة ١٨٢١ ، فلم تقبل سنة ١٨٢٣ و ١٨٢٤ حتى قام أحد الولاة فى مصر ، بعد انتزاع السلطة من يد المماليك بتأليف جيش منظم من أهل البلاد نفسها . ولم تنقض سنوات بعد ذلك حتى كان يملئ شروطه على الباب العالى ، والقى بذلك قواعد المملكة العربية وأصبح قادرا على تعزيز استقلاله بقوة السلاح » . (« لمحة عامة الى مصر » ٧٨١/٢ - ٧٨٢ ترجمة محمد مسعود ، المحرر الفنى بوزارة الداخلية)

وقد كان كلوت بك من المفتونين بشخصية محمد على فاتحا ومصلحا ، ورغم انه كان بمهنته طبيا ، وهو الذى أنشأ مدرسة الطب (كلية الطب حاليا) عام ١٨٣٧ ونظم الخدمات الصحية فى الجيش وفى الحياة المدنية ، الا انه

كان دائما يتمجد في زهو بفتوحات محمد على العسكرية كما كان من أكبر دعاة الوحدة العربية . وقد ذكر كلوت بك أن محمد على حين استتبت أموره في الداخل بدأ يعد العدة لاعادة بناء الجيش المصرى على الطراز الاوروبى الحديث ، ولكنه وجد مقساومة من جنوده الاتراك والالبانيين ، فأجل تحقيق خطته وأخذهم بالحيلة ، فأرسلهم في حملات لفتح الجزيرة العربية وسنار وكردفان اللتين سقطتا في يد مصر عام ١٨٢٠ وهكذا تخلص منهم وبنى امبراطوريته . ثم بدأ برنامج الضخم لتنمية الثروة القومية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وبدأ عام ١٨٢١ في اعادة بناء الجيش المصرى على الاساس الحديث، واختار أسوان مركزا لتدريبه تحت قيادة الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) ، وجند له ابناء الفلاحين (كلوت بك لا يذكر صراحة ان محمد على اختار أسوان لعزل الجيش عن العاصمة وعن أحداث السياسة ولكن هذا يستشف من كلامه) ، كذلك بنى محمد على أسطولا ضخما ، وفي ١٨٢٤ دعاه الباب العالي ليسحق ثورة اليونان فسحقها ابراهيم باشا في حرب المورة ولكن الاسطول المصرى حطم في نافارينو ، حطمته أساطيل الدول الاوروبية المنتصرة لثورة اليونان على الترك ، فبنى محمد على اسطولا أضخم وأقوى ، وفي ١٨٣١ و ١٨٣٢ زحف ولده ابراهيم باشا الى الشام واستولى عليها وهزم الجيش التركى بقيادة رشيد باشا في معركة قونيا ثم سقطت كوتاهية في يده وبذلك اصبح على بعد خمسين فرسخا من استانبول ، فتحالف السلطان محمود مع روسيا التى أمدته بجيش أوقف تقدم الجيش المصرى ، وانتهى الامر بعقد معاهدة انكيار اسكله سى في ١٤ مايو

١٨٣٣ ، وبموجب هذه المعاهدة ضمت سوريا (الشام كله) واقليم اطنه الى مصر مقابل اعتراف محمد على بالتبعية للبواب العالي وتعهده بدفع جزية مصر والبلاد التى ضمت اليه : « وتم الاجماع على أن حدود مصر الحقيقية لم تنته ببرزخ السويس بل بجبال طوروس » و « يؤخذ مما سلف أن محمد على أراد بالحرب التى أضرم نازها فى سنة ١٨٣٢ أن يخطط الحدود الطبيعية للدولة العربية الجديدة » (كلوت بك : « لمحة هامة الى مصر » ١/١٢٢)

« وفى الشمال من جبال طوروس يقيم الاتراك ، وفى الجنوب يوجد العرب ، فالاختلاف بين الفريقين عظيم ، وهو أعظم أيضا من جهة اجناس الامم القاطنة بتلك الاقطار وأخلاقتها ولغاتها ، والمفهوم ان العرب قد امتلات صدورهم بالحقد على العثمانيين والنفور من سيادة الدولة العثمانية عليهم

« ولنظرة واحدة يمر بها الباحث فى التاريخ مرا سريعا تكفى لاثبات انه ما توافرت القوة مرة لتلك الاقطار حتى تألفت منها بانضمامها بعضها الى بعض مملكة مستقلة . وكان شأنها هذا لآخر مرة فى عهد الخلفاء » . (لمحة عامة الى مصر » ٢/٧٥٩)

ومعروف ان القوات المسلحة المصرية من برية وبحرية بلغت ٢٧٧.٠٠٠ مقاتل (منها ١٣.٠٠٠ من القوات البرية النظامية و ٤٢.٠٠٠ من القوات البرية غير النظامية و ٤٨.٠٠٠ من الحرس الاهلى و ٤١.٠٠٠ من رجال البحرية وعمال الترسانة و ١٥.٠٠٠ من عمال المصانع الحربية الفنيين و ١٢.٠٠٠ من طلبة المدارس الحربية) . وقد دربت ونظمت على الاسس المعمول بها فى الجيش

الفرنسى والبحرية الفرنسية ومن تلك الاسس نظام
التجنيد الاجبارى بدلا من الاعتماد على الانكشارية المرتقة
مما جعل قوام جنده من المصريين

هذه هى القوة التى تحدث عنها كلوت بك قائلا
انها ماتوافرت مرة للمنطقة العربية الا واتحدت دولها
واستقلت . ومع ذلك فقد قبل محمد على وهو فى قمة
مجده العسكرى ، يملك السودان والشام واليمن والجزيرة
العربية ويحتل جزءا من تركيا ويقف على بعد خطوات
من استانبول ، أن يعترف فى معاهدة انكيار اسكله سى
بالتبعية للباب العالى ودفع الجزية له مقابل ضم الشام
واطنه الى ولايته ، كأن الامر أمر حدود ضيقة خاصة
يديرها من الباطن ، أو كأنه ملتزم على طريقة اقطاع ذلك
الزمان ، أو كبير الملتزمين ، على مستوى الدول لا على

مستوى الاوسيات . وربما كان نابليون لم ير فى محمد
على الا كبير الممالك ، عظيما مستنيرا ، او مملوكا تجاوز
حجمه الطبيعى ، فتحدى الباب العالى ليظفر بشريحة
أكبر لا ليحقق ذلك « التفسير العظيم » الذى ذكره
بونابرت فى مذكرته عن الحملة الفرنسية ، الا وهو
استقلال الدول العربية عن الامبراطورية العثمانية ،
وانشاء الدولة العربية الشاملة . اما كلوت بك فقد كان
فى خدمة محمد على ، ولذا فقد كان يرى الامور من
زاويته ويدافع عن انجازاته وحقوقه فى بلاغة المحامى
الضليع ، حتى لقد اتهم يومئذ بأنه ما كتب الا بوحى من
« سمو الامير » الذى أهدي اليه كتابه

فرغم كل ما ذكره كلوت بك من أمجاد سياسية
وعسكرية وادارية وتنظيمية واقتصادية وتكنولوجية
وتعليمية لا يسعنا الا أن نحس بأن محمد على كان يخشى

المصريين بقدر ما كان يخشى الاتراك والمماليك ، ولا يستخدمهم الا بالقدر الذى يحتاج فيه الى خدماتهم ، سواء فى اتساع رقعة ملكه او ليظاهروه على الاتراك والمماليك ، وهو لهذا قد دأب حتى بعد أن استتب له الامر على اقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية أنظر مثلا الى تنظيم الحكومة والادارة الذى استحدثه محمد على او على الأصح استأنف به ما بداه بونابرت من وضع أساس الدولة الحديثة ، فقد أنشأ محمد على مجلسا للوزراء اسمه « مجلس الحكومة » على غرار الديوان الخصوصى الذى أنشأه بونابرت وقسم الحكومة الى فروع مختلفة « وقد شكل فعلا هذه الفروع وجعل على رياستها الوزراء والنظار فأنشئت على التابع وزارات الداخلية فالحرية فالبحرية فالعارف العمومية فالمالية فالخارجية فالتجارة » . وبينما كان مجلس وزراء بونابرت مكونا من العلماء المصريين ، لم يكن من بين وزراء محمد على مصرى واحد . أما من ناحية التنظيم الادارى للبلاد ، فقد قسم محمد على مصر الى سبع مديريات (محافظات) أو ما يسميه كلوت بك « سبع حكومات أصلية » ، اثنتان فى الوجه البحرى وواحدة فى مصر الوسطى وأربع فى الوجه القبلى ، ووضع على رأس كل مديرية مديرا تركيا . وقسم كل « حكومة او مديرية » الى مراكز وقسم المراكز الى أخطاء ، أما رؤساء المراكز فكانوا يسمون بالمأمورين ، وأما الاخطاء فرؤساؤها يسمون بالنظار ، وفى كل خط جملة قرى على كل منها شيخ بلد . « وجميع المأمير الان من المصريين الا النزر اليسير منهم . والنسب الذى دعا سمو الوالى الى أن يعهد اليهم هذه الوظيفة اعتقاده بدرائتهم التامة بأحوال

البلاد وخبرتهم الوافية بزراعتها وانهم أقدر من غيرهم على الامام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم ،
وانهم أولى بالقيام على شؤون الادارة من الاجانب الذين لا يخلون من نزعات التشيع الجنسي . على ان هذا التسامح لم يات بكل ما كان ينتظره محمد على من النتائج الحسنة . لان هؤلاء الموظفين المصريين كانوا يعاملون الاهلين بأقل مما كان يعاملهم به الاتراك من الرفق والرحمة » . (كلوت بك ٢٧٧/٢ - ٢٧٨) ، « اما المدبرون فهم جميعا من الجنسية التركية » وهم بالطبع يمثلون الولى كل فى محافظته . بعبارة أخرى الاوامر تركية والتنفيذ مصرى ، وبهذا أمكن للارستقراطية التركية ان تحكم من وراء واجهة مصرية فتتقى بهذه الواجهة سخط الشعب وتوجهه الى ادواتها المصرية . اما المجالس البلدية التى أنشأها بونابرت فى اقاليم مصر من المصريين لتقوم بالادارة المحلية ، ونص على أن يكون ثلث أعضائها من الملاك وثلثهم من التجار وثلثهم من المشايخ أو العلماء ، فقد استغنى عنها محمد على ، وبهذا عاد الى تنظيم « السنجقيات » المملوكية مع بعض التهذيب ، مع تمصير الوظائف الصفرى ، والاكتفاء بالتنفيذ المباشر بوصفه ادعى الى الانجاز

خذ أيضا المبادئ التى استهداها محمد على فى تكوين كادر الضباط بالجيش المصرى ، فهو حين بدأ بتكوين نواة هذا الكادر ، قدم للكلونيل سيف ، مدبرهم الفرنسى ٥٠٠ من مماليكه ، « وما من عظيم من عظماء القطر الا وقدم عددا من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد اولئك الشبان الفا ، وكان المقصود ان يكونوا نواة للجيش المصرى ، غير انه لم يكن ميسورا حملهم على رعاية النظام

وتلقينهم تلك الفنون • فقرر الوالى ارسالهم الى اسوان ،
لا ليطيعوا امره اياهم بذلك فقط ، بل ايضا ليحول بينهم
واسباب اللهو ويمنع ظنون ذوى التعصب والاوهام الباطلة
من التحويل حولهم » « كلوت بك ٢/٢١٩ » • بعبارة اخرى
ابعد محمد على هؤلاء الضباط الالف الى اسوان حتى لا
يغريهم وجودهم فى العاصمة بالاشتراك فى المؤامرات
ضده على عادة الممالك فى ذلك العصر • اما بالنسبة
للعساكر ففي اول الامر « كان الوالى لا يذهب الى اختيارهم
من الاتراك او الارناؤود ، لافضاء الجهود التى بذلت فى
سبيل تنظيمهم الى القشل والخيبة ، بسبب أنهم كانوا
يجهلون النظام ويكرهون بفطرتهم الرضوخ لاحكامه ،
وكان من جهة اخرى لا يميل الى المجازفة بأخذهم من
المصريين ، فلم يجد بابا للحيلة مفتوحا امامه الا الاعتماد
على تجنيد السودانيين من اهل كردفان وسنار • ولقد
جند فعلا منهم ثلاثين الفا ، وارسلهم على الفور الى بنى عدى
بالقرب من منفوط فى الوجه القبلى على الضفة اليسرى
للنيل » • او بعبارة اخرى كان محمد على يخشى تجنيد
المصريين فى اول الامر خشية ان يقوموا بانقلاب عسكري
يطيح به كما كان يخشى تجمع ضباطه الاتراك فى القاهرة
لهينهم فى معسكر منفوط • فلما فشلت التجربة
السودانية لم يجد بدا من المجازفة بتجنيد المصريين :
« لتنفيذ مقاصده العالية وبلوغ سطامحه البعيدة ، فاعتمر
حشد التجنود المصريين • وكانت هذه المجازفة محفوفة
بالاخطار الكبار ، كما يثبتته تدمير الامة المصرية ونزوعها
الى الهياج فى جهات متعددة حتى اضطرت الحكومة الى
التدخل لاقمادها • ولكن لما رأى الفلاحون الذين انتظموا
فى سلك الجيش ما يعاملون به من الرعاية وحسن العناية

بشئونهم ، وراوا انهم يتغلدون ويلبسون احسن مما كانوا
فى بيوتهم ، انتهى الامر بهم الى اعتياد حالتهم الجديدة
والاغتياب بها ، («كلوت بك ٣٢٢/٢») : بعبارة أخرى لم
يلكن المصريون قوة سلبية تحت حكم محمد على ، وانما
كانت ثوراتهم تتجدد من وقت لآخر ، فمحمد على بعد ان
صفى نفوذ الترك والماليك كان لا يزال عليه أن يواجه
الشعب المصرى

والحل الذى اهتمدى اليه محمد على كان حلا بسيطا :
الجنود من المصريين والضباط من الاتراك ، وهو نفس
المنهج الذى سار عليه فى تسيير دفة الحياة المدنية : المأمير
من المصريين والمديرون « المحافظون » من الاتراك . بهذا
استطاع محمد على أجهزة كل فاعلية حقيقية عند
المصريين فى التطلع الى الاستقلال او الحكم الذاتى او
الحياة الدستورية ، وقد صور كلوت بك هذه الحالة على
طريقته الخاصة : فهو من ناحية يحاول تبرير منهج محمد
على ثم يلقى بعد ذلك بعبارات تقودنا الى الدوافع الحقيقية قال :

« وكان الاتراك ، (يقصد العاملين فى الجيش المصرى)
لما يشعرون به من علوهم وكبريائهم ، يحتقرون المصريين
ولا يكثرئون بهم ويعتقدون بهم العجز عن مجاراتهم . ولكن
حرب مودة اثبتت لهم بالبرهان القاطع أن ذلك الشعب
الخجول المنجم ، الذى أذله الضغط القديم ، أهل
لمنازعتهم فخر النجاح والفوز فى القتال ، ولقد اثبت لهم
فتح الشام وانتصارات (يقصد التى قهر فيها الجيش
المصرى الجيش العثمانى) حمص وبيلا و قونيا سموهم
الذاتى عليهم باعتبار كونهم أفرادا ، كما أثبت شوكتهم
باعتبار انهم جموع مسوسة بقواعد علم خطط القتال
وتدبيره

« على أن المصريين الذين يستحقون هذا الاطراء العظيم بوصف كونهم جنودا لا يستحقونه أبدا متى وصلوا في مدارج الترقى الى مراتب القيادة ، لانهم في المراتب العالية لا يشعرون بكرامة مراكزهم الجديدة ووجهاتها ، فهم يفايرون العثمانيين والمماليك في الاهلية للقبض على زمام القيادة ، وسرعان ما يتحولون الى عاداتهم القديمة بما

اضطر سمو الوالى وابنه ابراهيم ، على الرغم منهما ، الى العدول عن ترقيةهم وترقيتهم الى المراتب السامية في الجندية » وتلقاء هذا النقص ، اسندت الى المماليك والأتراك في

الجيش المناصب العليا ، وليس بمستبعد ان تكون قلة اهلية المصريين للقيادة من الظروف الملائمة لجريان الاحوال على مقتضى الواجب ، فان الشعب المصرى سريع التقلب

عديم الثبات الى حد يخشى معه ، فيما لو سلمت قيادة الجنود الى ضباط منه ، نزوعهم الى الهياج والثورة . اما وقد وضع نظام على الترتيب السابق فان العساكر يخضعون لضباطهم ويستطيع هؤلاء الزامهم بتنفيذ اوامرهم لما يتخذونه من وسائل الاحتياط والتحفظ لذلك ، لا سيما وانهم لا يستطيعون الاعتماد عليهم كما لو كانوا من ابناء جنسهم .» (ملحة عامة الى مصر ٣٣٨/٢ - ٣٤٠)

هذا الكلام الصريح يثبت أن محمد على أتبع خطة مدروسة للحيلولة دون وصول المصريين الى مراكز القيادة حتى يتقى قيام الجيش المصرى بثورة تطيح به وتحقق استقلال مصر ، وربما العالم العربى كله ، عن الامبراطورية العثمانية . وليس يبعد أن يكون بعض الضباط المصريين قد اساءوا التصرف فعلا بما يتنافى وكرامة الجندية كما ذكر كلوت بك ، فاستعادة التقاليد العسكرية فى شعب جرد من السلاح نحو ألفى عام لم يكن بالامر اليسير .

ولكن كلام كلوت بك يثبت أن الدافع الحقيقي لمنع المصريين من الوصول الى المراكز القيادية في الجيش والحياة المدنية جميعا كان خوف محمد علي من ثورة مصرية تطيح به . وبالباب العالي في وقت واحد . لقد بنى محمد علي كل هذا المجد الشامخ لنفسه لا لمصر . وهذه البذور المسمومة التي القاها محمد علي في العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر لشغل كل فاعلية حقيقه للمقاومة المصرية ، هي التي اخسرت عرابي وجماعته لاقتلاعها بثورة ١٨٨٢ ، فقد كان في مقدمة مطالب العرابيين تمصير المناصب العليا في الجيش المصرى او على الاقل تسوية المصريين بالأتراك في بلوغ المناصب العسكرية العليا : مطلب قد يبدو في ظاهره طائفيا او مهنيا ولكنه في حقيقته مرادف لاستقلال البلاد وسيادتها

هذه صورة عامة لنشأة الفكرة القومية في مصر وفي بقية ارجاء العالم العربى . فاذا صدقنا كلام نابليون في مذكرته عن الحملة الفرنسية استخلصنا ان اختصار الفكرة القومية في مصر والعالم العربى قد بلغ قبل مجيئه الى مصر اى قبيل عام ١٧٩٨ ، حد التمام بحيث كان كل شيء معدا لانسلاخ العالم العربى عن تركيا وتصنيفه الامبراطورية العثمانية ، لا ينقصه الا ظهور رجل عظيم يتحقق على يديه هذا التغيير العظيم . واذا صدقنا كلام كلوت بك استخلصنا ان حقد المصريين على حكاهم الأتراك كان حقا متصلا في النفوس الى الحد الذى جعل محمد علي لا يطمئن الى تسليم المراكز القيادية الى المصريين سواء فى القوات المسلحة او فى الحياة المدنية ويعتمد فى ادارة مصر ومرافقها على الأتراك وعلى الخبراء الاجانب ولا سيما الفرنسيين منهم

نشأة الفكرة الديمقراطية

قبل ان ياتي بونايرت الى مصر بثلاث سنوات ، اى فى عام ١٧٩٥ بلغت مقاومة الشعب المصرى للوالى العثمانى وكلهماليك حدا وقف بالبلاد على حافة الثورة ، ورفضت هذه المقاومة الى استخلاص زعماء البلاد « حجة » مكتوبة وقعها الوالى العثمانى وزعيمها المماليك - مراد بك وابراهيم بك ، اللذان اقتسما السلطة فى مصر على طريقة اصل روما القديمة ، حتى يغلو لهما حكم البلاد بتوزيع النفوذ . واذا اردنا ان نستغل لفة العصر الحديث فقد وجب ان نسمى هذه الحجة نواة اول دستور استخلصته مصر من حكامها فى الازمنة الحديثة

وقد سبق للسلطان سليم بعد فتح مصر عام ١٥١٧ ان أصدر للمماليك الحاكمين فى مصر بعد ان قهرهم دستورا يوزع عليهم فيه الاختصاصات ودوائر النفوذ ، ويحدد فيه علاقتهم بالباشا التركى او الوالى ممثل الباب العالى فى مصر . ولكن هذا الدستور التركى المملوكى وثيقة لا ناقة للمصريين فيها ولا جمل ، وهو ليس شيئا شبيها بالمجانا كارتا او ميثاقا يتراضى عليه الملك ونبلائه او باروناته لتحديد سلطات التاج وسلطات امراء الاقطاع وتحديد سلطات هؤلاء جميعا بالنسبة للارض وما عليها من رقيق . فاذا كانت المجانجا كارتا تعد بداية حقيقية للدستور البريطانى فما ذلك الا لان نبلاء انجلترا ومن احتشد حولهم من جنود ومن خضع لهم من اهل البلاد .

رغم قرب عهد إنجلترا بالفتح النورماندى (١٠٦٦) ،
 انتفعوا بدرجات متفاوتة من تقييد سلطات التاج ،
 ومن هنا كان تاريخ الصراع الدستورى فى إنجلترا مجرد
 توسيع مطرد عبر العصور للطبقات المنتفعة من هذا
 الدستور . أما فى مصر التى كانت السلطة فيها حكرا على
 الحكام الاتراك والاستقرائية العسكرية المملوكية ، وكلا
 الفريقين من الأجانب ، فقد كان الامر على خلاف هذا .
 كان دستور السلطان سليم فى حقيقته مجرد معاهدة بين
 السلطان العثمانى والمماليك ، وليس دستورا ينظم العلاقة
 بين الراعى والرعية أو بين الحاكم وشعبه ، لأن المصريين
 كانوا بحكم القانون وبقوة الواقع معزولين سياسيا
 ومدنيا ، لا يباح لهم المشاركة فى الوظائف العامة أو
 المشاركة فى مسئوليات الحكم والادارة . وكان للوالى
 العثمانى مجلس شبيه بمجلس الوزراء ولكن العضوية
 فيه كانت قاصرة على المماليك . وليس للمصريين نصيب
 فى هذا الملك العريض الا بعض الوظائف الدينية التى
 اقتضت ضرورات الحياة ان يتقلدها بعض شيوخ الازهر
 لتصرف شئون الناس الدينية والمدنية ، وحتى هذه لم
 يكن هناك ضمان باسنادها للمصريين ، فقد كان الازهر
 بحكم كونه مركزا جامعا لمثقفى العالم الاسلامى يضم من
 الاروقة بقدر ما هنالك من جاليات اسلامية وافدة على
 مصر : رواق للاتراك ورواق للاكراد ورواق للشوام
 ورواق للمغاربة ورواق للاجاش وهكذا دواليك ،
 فسلطته الروحية ذاتها لم تترك فى مصر للمصريين بل
 ناقسهم فيها علماء من كل حذب وصوب

وفى الجبرتى (٢٠٣/٣ - ٢٠٤) أن السلطان العثمانى
 عين يوسف أفندى « وهو من متصوفة الاتراك الذين

يتعاطون الومظ والاقراء باللغة التركية « نقيبا للاشراف بدلا من السيد عمر مكرم ولكن العلماء المصريين لم يلبثوا ان فرضوا اسم السيد عمر مكرم

ولدا فمن حقنا ان نصف تلك الحجة التى استخلصها علماء الازهر المصريون يظاهروهم الشعب المصرى من الوالى العثمانى ومن زعيمى المماليك ، مراد بك وابراهيم بك اول دستور عرفته مصر ، أو اول ميثاق عرفته مصر ، يحدد قواعد الحكم ومستولية الحاكم امام المحكوم . رغم انه سرعان ما اصبح جبرا على ورق . ولنستعد ما قاله الجبرتى تحت تاريخ ١٧٩٥ :

« (وفى شهر الحجة) وقع به من الحوادث ان الشيخ الشرقاوى له حصة فى قرية بشرقية بلبيس ، حضر اليه أهلها وشكوا من محمد بك الالفى ، وذكروا ان اتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا اليهم ما لا قدرة لهم عليه . واستغاثوا بالشيخ ، فاغتاز وحضر الى الازهر وجمع المشايخ وقلوا ابواب الجامع ، وذلك بعد ما خاطب مراد بك وابراهيم بك فلم يبديا شيئا . ففعل ذلك ثانى يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم ، وذهبوا الى بيت الشيخ السادات من جهة الباب والبركة بحيث يراهم ابراهيم بك . وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ورفع الظلم والجور واقامة الشرع وابطال الحوادث (يقصد حوادث النهب اليومية وكان يقوم بها المماليك وعسكرهم مما أفاض الجبرتى فى وصفه) والكوسات (يقصد الضرائب الجمركية داخل البلاد) التى ابتدعتموها واحدثتموها . فقال : لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فاننا

أن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات . فقيل :
 هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على
 الاكثار من النفقات وشراء الممالك ، والامير يكون أميراً
 بالاعطاء لا بالاخذ . فقال : حتى أبلغ . وانصرف ولم يعد
 بجواب . وانفض المجلس ، وركب المشايخ الى الجامع
 الازهر ، واجتمع اهل الاطراف (يقصد الضواحي) من
 العامة والرعية وياتوا بالمسجد . وأرسل ابراهيم بك الى
 المشايخ يعضدهم ويقول لهم : انا معكم وهذه الامور على
 غير خاطري ومرادى . وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة
 ذلك . فبعث مراد بك يقول : اجيبكم الى جميع
 ما ذكرتموه الاشئين : ديوان بولاق (يقصد الفاء جمرك
 بولاق) وطلبكم المنكسر من الجامكية (يقصد المتأخر من
 الرواتب) ، ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم
 وندفع لك جامكية سنة تاريخه اثلاثا (يقصد ندفع مرتباتكم
 المتأخرة عن السنة الاخيرة على ثلاثة اقساط) ثم طلب
 أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم ، فذهبوا اليه بالجيزة ،
 فلاطفهم والتمس منهم السعى في الصلح على ما ذكر .
 ورجعوا من عنده وياتوا على ذلك تلك الليلة . وفي اليوم
 الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك ، واجتمع
 الامراء هناك ، وأرسلوا الى المشايخ فحضر الشيخ
 السادات والسيد النقيب (يقصد السيد عمر مكرم نقيب
 الاشراف) والشيخ الشرفاوى والشيخ البكرى والشيخ
 الامير . وكان المرسل اليهم رضوان كتحدا (يقصد وكيل)
 ابراهيم بك ، فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعى
 خلفهم . ودار الكلام بينهم وطال الحديث ، وانحط الامر
 (يقصد وانتهى الامر) على انهم تابوا ورجعوا والتزموا
 بما شرطه العلماء عليهم . وانعقد الصلح على أن يدفعوا

سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال
الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق (يقصد
الاقواف) ويطلبوا رفع المظالم المحدثه والكشوفيات وما
يجمعه الكشاف من أموال على الزراعة والتفاريذ (جمع
قردة وهى الضريبة) والمكوس (الضرائب الجمركية فى
داخل البلاد) ما عدا ديوان بولاق (يقصد جمرك بولاق)
وان يكفوا اتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس
ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان
ويسيروا فى الناس سيرة حسنة . وكان القاضى حاضرا
بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك ، وفرعن (يقصد
صادق عليها ، والكلمة من فرمان) عليها الباشا ، وختم
عليها ابراهيم بك ، وأرسلها الى مراد بك فختم عليها
أيضا . وانجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل واحد
منهم وأمامه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب
ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث
والمكوس بطالة (يقصد بطلت) من مملكة الديار المصرية .
وفرح الناس وظنوا صحته ، وفتحت الاسواق وسكن
الحال على ذلك نحو شهر ، ثم عاد كل ما كان مما ذكر
وزيادة . ونزل عقيب ذلك مراد بك الى دمياط وضرب
عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك « عجائب الآثار »
(٢٥٨/٢ - ٢٥٩)

هذه قصة ذلك الاجتماع التاريخى والمظاهرات
التاريخية التى أسفرت عن عقد أول ميثاق مكتوب فى
تاريخ مصر الحديث بين الحاكم والمحكومين ونص فيه على
بعض أصول الحكم وعلى بعض التزامات محددة ، وأهم
هذه الأصول والالتزامات هى ابطال الظلم وأعمال السلب
والنهب ، وابطال الضرائب الاستثنائية والغاء الجمارك

الداخلية فيما خلا جهمرك بولاق وارسال صرة الحرمين
وصرف أموال الاوقاف وغيرها على مرتبات العلماء .
ويلاحظ خلو الميثاق من ذكر أية مبادئ أو ضمانات
تشريعية تؤدي الى تغيير نظام الحكم المعمول به في البلاد
أو الى تقييد سلطة الحاكم بقوة القانون ، بإشراك العلماء
المصريين في السلطة أو في وجوه منها بأية وسيلة من
الوسائل . ومع هذا ، فهذا لا يفض من قيمة هذه
الوثيقة التاريخية التي استخلصها الشعب المصري من
حكامه الترك والماليك قبل أن تنقضى ست سنوات على
الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الانسان في فرنسا . وقد
أجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلة النضج السياسي
عند الجماهير وقادتها الذين اكتفوا بالتعهدات الأدبية ولم
يطالبوا بالضمانات العملية كالمشاركة في حكم البلاد ،
وبسبب مخالطة الباشا والماليك بقصد كسب الوقت ،
ولكن مجرد انحناء الوالى العثماني والماليك امام ارادة
الجماهير ، لدليل كاف على قوة هذه الحركة
الديمقراطية الناشئة . اما اصرار المصريين على توقيع
حكم مكتوب يسجل التزامات الحاكم فهو الشيء الجديد
في الحياة السياسية المصرية ، وهو يتضمن بداية تبلور
فكرة الدستور في مصر . وغير معروف ان كانت فكرة
أخذ تعهد كتابي على الحاكم قد نشأت من تلقاء نفسها في
رؤوس العلماء المصريين ، أم أنها كانت صدى لما حدث في الثورة
الفرنسية أيام « إعلان حقوق الانسان » بلغ
أسماع المثقفين المصريين فاهتزت له قلوبهم كما اهتزت
قلوب الناس في كافة أرجاء العالم المتحضر . ولا شك ان
قادة مصر يومئذ لم يفتنوا لقلّة خبرتهم في شؤون السياسة
الى ان الضمانين الحقيقيين لاى ميثاق أو دستور هي

المشاركة في اداة الحكم من ناحية واقامة تنظيم سياسى
شعبى يكون الدرع الواقى لحقوق الجماهير من ناحية
أخرى . وبغير هذين الضمانين يصبح أى صك يوقعه
الحاكم للمحكوم حبرا على ورق

وأما كان الامر فان هذا التحرك الجماهيرى الاول نحو
الديمقراطية قد كشف عن حقيقة هامة في تاريخ البلاد ،
وهى ان قيادة الجماهير كانت بيد خمسة من علماء الازهر
هم الشيخ أبو الانوار السادات والسيد عمر مكرم
والشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ خليل البكرى

والشيخ محمد الامير . ويبدو من كلام الجبرتى ان الشيخ
الشرقاوى كان اكثرهم شعبية او اقربهم الى نفوس
الجماهير ، بدليل ان المظلومين لاذوا به قبل سواء ، او
ربما كان ذلك محض مصادفة لانهم كانوا مثله من أبناء

الشرقية . كذلك يبدو من كلام الجبرتى ان الشيخ
السادات كان اعلاهم مقاما ، بدليل ان الشيخ الشرقاوى
بعد أن عقد اجتماعه التاريخى مع مشايخ الازهر خرج
بالعلماء على رأس قائمة ممثلى الشعب المصرى ، بل
ويذكر الجبرتى اسمه قبل اسم السيد عمر مكرم نقيب

الاشراف ، رغم رفعة مركزه الدينى . والجبرتى الذى
عرف كل هؤلاء الزعماء وخالفهم لا شك كان من اعرف
الناس بمكانتهم . وقد أثبتت الحوادث فيما بعد ذلك ،
حين جاء يونانيرت الى مصر ان هؤلاء الخمسة ، يضاف
اليهم الشيخ محمد المهدي والشيخ مصطفى الصاوى

والشيخ سليمان الفيومى والشيخ احمد العريشى والشيخ
يوسف الشبراخيتى والشيخ محمد الدواخلى ، كانوا
يمثلون القيادة الحقيقية للشعب المصرى بين هيئة كبار
العلماء

فلما انتصر بونايرت فى معركة امبابة فى ٢١ يوليسو ١٧٩٨ وفرت امامه جيوش الترك والمماليك ، جيوش مراد بك الى الصعيد وجيوش ابراهيم بك والوالى التركى - ابو بكر باشا - الى الشرقية ثم الى غزة ، احتل قصر مراد بك فى الجيزة وجعله مركزا مؤقتا للقيادة العامة ، وكانت اول خطوة اتخذها هى الدخول فى مفاوضات مع علماء الازهر لتسليم القاهرة وتسلم مسئولية الحكم فى البلاد . وقد انتهت هذه المفاوضات بتكوين اول هيكل للدولة فى مصر بنى على الطراز الحديث : مجلس وزراء مصرى وبرلمان مصرى ومجالس مديريات ومجالس بلدية للحكم المحلى فى الاقاليم . وكان اول بيان أصدره بونايرت من الجيزة فى ٢٢ يوليو بيان كرر فيه المعانى التى وردت فى بيانه الاول الذى أعده قبل ان تنزل قوائمه أرض الاسكندرية وجوهره انه جاء ليظهر مصر من المماليك وانه يحترم دين البلاد وانه سيسلم حكم البلاد الى اصحابه الشرعيين وهم المصريون « أهالى البلاد الاضليين » ، ولذلك « فسيتألف ديوان من سبعة اعضاء يجتمعون من الازهر يتصل منهم اثنان بقومندان الموقع ويتخصص اربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدبير شئون البوليس » (النرافعى ١/ ٨٩ ، لم ترد فى الجبرتى) . وكان بعض العلماء قد فروا من القاهرة فى ناحية المطرية وهم الشيخ السادات والسيد عمر مكرم والشيخ عمر الشرقاوى وغيرهم ، فاستكتب العلماء بونايرت خطابات بالامان لهم ، فعادوا جميعا الى القاهرة فيما خلا السيد عمر مكرم الذى غادر البلاد الى سوريا مع والى التركى ابو بكر باشا وزعيم المماليك ابراهيم بك . وحين عرض نائب والى ، مصطفى بك ، تسليم القاهرة الى بونايرت مقابل

التعهد بحماية الارواح والاموال واشاعة الطمانينة فى النفوس أكد له بونابرت أن غرضه الاول هو « المحافظة على سعادة الشعب المصرى واحترام شعائره الدينية وامواله » ، وهى اجابة ذات مغزى سياسى ، لان بونابرت لم يرتبط فيها الا بصيانة ارواح المصريين واموالهم متجاهلا الارستقراطية التركية وقلول الممالك

وحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها اولاً الجنرال ديوى على رأس طلائع الجيش الفرنسى فى ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه فى اليوم التالى « ٢٤ يوليو » ، ونزل بقصر محمد بك الالفى بالازبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الازهر اصدر فى ٢٥ يوليو مرسوماً بتأليف أول وزارة مصرية من تسعة أعضاء هم المشايخ : (بحسب ترتيبهم فى الرسوم) السادات والشرقاوى والصاوى والبكرى والفيومى والعريشى وموسى السرسى والسيد عمر مكرم نقيب الاشراف ومحمد الامير . وحدد اختصاصات هذه الحكومة بثلاثة أمور هى الامن العام والتموين والصحة . ويبدو أن بعض هؤلاء الاعضاء عينوا دون أن يستشاروا ، فالقائمة الواردة فى الجبرتى تتكون من تسعة أعضاء ليس بينهم الشيخ السادات ولا السيد عمر مكرم ولا الشيخ محمد الامير ،

وقد حل محلهم الشيخ مصطفى الدمنهورى والشيخ يوسف الشبراخيتى والشيخ محمد الدواخلى وأضيف اليهم الشيخ محمد المهدي سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء بتعيين من أعضاء المجلس ، اما السيد عمر مكرم فمعروف أنه غادر البلاد مع والى التركى وابراهيم بك ، وربما كان ظهور اسمه فى التشكيل الاول لان علماء الازهر رشحوه أملين فى عودته . وأما السادات والشيخ الامير رغم أنهما

عادا الا انهما فيما يبدو قد اعتذرا عن الاشتراك فى الحكم وقد عين الشيخ السادات رئيسا للجنة الاموال المصادرة ، وهى لجنة شكلت من الشيخ السادات والمسيو روستى قنصل النمسا والجنرال جنو ، لفحص شكاوى الامراء المماليك واتباعهم ممن صودرت اموالهم

وقد كان فى مصر ديوان ، او مجلس وزراء طوال العصر التركى المملوكى ، ولكن عضويته كانت قاصرة على الاتراك والمماليك . وبهذا يكون مجلس الوزراء الذى شكله بونابرت اول مجلس وزراء مصرى فى تاريخ مصر ، على الاقل منذ ١٥١٧ ، بل وقبل ذلك بقرون . ولاشك ان هذه الواجهة من الحكم المصرى كانت فى حقيقتها « وزارة دمي » ، وهى حال كل وزارة من أبناء البلاد فى أى بلد تحكمه سلطة عسكرية اجنبية تحتله . ولكن مجلس الوزراء المصرى لم يكن مجردا تماما من الارادة المستقلة ولا سيما فى الامور التى لا تتعارض مع مصالح الفرنسيين المباشرة وقد كان يباشر اختصاصه المحدد فى تعيين الموظفين رغم معارضة الفرنسيين فى بعض الاحيان . ومن مظاهر هذه الارادة المستقلة ان بونابرت فى اهتمامه باستئصال شافة المماليك كان يعارض فى تعيين محمد المسلمانى محافظا للقاهرة « اغات مستحفظان » وعلى الشعراوى مديرا للامن العام « والى الشرطة » وحسن محرم مديرا للتموين « امين احتساب » بحجة أنهم من جنس المماليك ، فتمسك مجلس الوزراء بهذه التعيينات بحجة أن أصحابها من ابناء البيوتات القديمة فهم لا يتجاسرون على الظلم ، واخيرا رضى بونابرت لقرار مجلس الوزراء

وفى ٢٧ يوليو ١٧٩٨ اصدر بونابرت مرسوماً بإنشاء دواوين الاقاليم او مجالس المديریات ، ونص المرسوم

على ان يتألف فى كل مديرية من مديريات القطر المصرى ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه « على بونايرت » كل الشكاوى التى تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . الخ . وقد كان من اخطر مواد هذا المرسوم المادة الثانية التى نصت على انه يعين فى كل مديرية اغا « رئيس » الانكشارية (الجنود المتطوعين بالأجر) يتصل دائما بالقومندان الفرنسى ، ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الاهالى يحافظ بهم على النظام والامن والسكينة . ومعنى هذا تكوين وحدات أو فصائل مسلحة من البوليس المصرى لأول مرة فى تاريخ البلاد ، بعد ان كان محظورا على المصريين حمل السلاح ايام الترك والمماليك . . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير ضرائب) فى كل مديرية لجباية اموال الميرى والضرائب وايراد املاك المماليك فى كل سنجقية ، اى محافظة ، وحل مجلس المديرية محل السنجق فى كل اختصاصاته وحل رأى الجماعة محل رأى الفرد ، وهى تجربة فى ديمقراطية الحكم المحلى لم تكن معروفة فى عهد الترك والمماليك

اما اخطر خطوة اتخذها بونايرت فى مصر لاعادة بناء الدولة على الاسس الحديثة فقد كانت قيامه بانشاء أول برلمان مصرى عرف يومئذ باسم « الديوان العام » وكان أول تجربة عرفتها مصر فى الحكم النيابى منذ عهد البطالسة . ففى ٤ ديسمبر ١٧٩٨ دما بونايرت الى انشاء جمعية عامة مكونة من اعيان البلاد وذوى الشأن فيها وتكون لها صفة تمثيل المصريين على مستوى القطر كله بقصد استشارتها فى النظام النهائى للمجالس التى

أسسها وفي وضع النظام الإداري والمالي والقضائي في الدولة . فهذا الديوان العام من ناحية الفقه الدستوري كان بمثابة جمعية تأسيسية استشارية . وقد كان يتألف في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضوا منهم ٢٧ نائبا عن القاهرة و ١٨ نائبا عن الشرقية و ١٨ عن المنوفية و ٩ أعضاء عن كل من رشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والقليوبية والجيزة وأطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا (مجموع نواب المديريات والشغور ١١٧ عضوا) . وقد روعي في ممثلي كل مديرية أو محافظة ان يمثل ثلث نوابها طبقة العلماء وثلثهم التجار وثلثهم الأهالي أى الشعب ، وقد كان هؤلاء من مشايخ البلد ومن رؤساء العريان . اما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فغير معروف ان كانت مجرد تعيينات فرنسية ام انها قامت على نوع من الانتخاب القوي أو شيء قريب من البيعة

وقد انعقد هذا البرلمان لأول مرة في السبت الأول من أكتوبر « ٦ أكتوبر ١٧٩٨ » ، وفيه قرئت على الأعضاء ترجمة عربية لخطبة الافتتاح ، وهي أشبه شيء بخطبة العرش التي يعرض فيها رئيس الحكومة مشروعات حكومته على النواب ، وقد لخص الجبرتي هذا الخطاب كما يلي:

« ان مصر هو المركز الوحيد (يقصد ان مصر بلاد لا نظير لها) ، وأنه اخصب البلاد ، وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة . وأن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التي يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول . ولكن قطر مصر بهذه الصفات ظمعت الأمم في تملكه ، فملكه أهل بابل ، ومملكة اليونون (يقصد اليونان) والعرب ، والترك الآن . إلا ان دولة

الترك شددت فى خرابه لانها اذا حصلت الثمرة قطعت عروقها ، فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس الا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك مختفين تحت حجاب الفقر وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ، ثم ان طائفة الفرنساوية بعدما تمهد امرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب ، اشتاقت نفوسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه وراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة ، فقدموا وحصل لهم النصر ، ومع ذلك لم يتعرضوا لاحد من الناس ولم يعاملوا الناس بقسوة . وان غرضهم تنظيم امور مصر واجراء خلجانها (يقصد مواليها) التى دثرت فيصير لها طريقان : طريق البحر الاسود (يقصد البحر الابيض المتوسط) وطريق البحر الاحمر ، فيزاد خصبها وريعتها ويمنع القوى من ظلم الضعيف ، وغير ذلك استجلابا لخواطر أهلها وابقاء للذكر الحسن ، فالمناسب لأهلها ترك الشغب واخلاص المودة . وان هذه الطوائف المحضرة من الاقاليم يترتب على حضورها امور جلية لانهم أهل خبرة وعقل ، فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عنها ، فينتج لصارى عسكر (اى بونايرت) من ذلك ما يليق صنعه » .

ومن هذا النص نفهم ان هذه الجمعية لم تكن جمعية تشريعية بالمعنى الكامل بل كانت مجلس شورى أو جمعية استشارية ، نص فى خطاب الافتتاح على ان بونايرت يسأل اعضاءها عن « الامور الضرورية » فيبدي الاعضاء رأيهم ، « فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعه »

وقد أصدر بونايرت عند انشاء هذا البرلمان مرسوما خطيرا سمي « بقرمان الشروط » يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذى انشاه ، من حيث صفته التشريعية

الاستشارية ويحدد أنواع مشروعات القوانين التي يمكن أن يوصى بها فيصدرها بونابرت ، وبناء عليه فقد كان « فرمان الشروط » هو أول دستور عرفته مصر في تاريخها الحديث ، وقد سمي بفرمان الشروط لان هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة « شارت » Charte وهي « الميثاق » باللغة الفرنسية ، وفي لغة العصر كان يسمى « الشرطة » كما نجد في كتابات رفاة الطهطاوى ، فالاصطلاح اذن معناه « مرسوم الميثاق » او « مرسوم الدستور » . وقد عين بونابرت عالين من اعضاء المجمع العلمى المصرى ، هما مونج وبرتوليه ، فى وظيفة قوميسيرين فى الديوان العمومى او البرلمان لعرض مشروعات الحكومة على الاعضاء . وهذا نص مرسوم « فرمان الشروط » :

« ان الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الاعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم انى دعوتهم لاستشارتهم وتلقى ارائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية ، ومايفكرون فى عمله اذا كان لهم حق الفتح الذى حزنه فى ميدان القتال

« اطلبوا من الديوان ان يبدى رايه فى المسائل الاتية :

اولا : ماهو اصلح نظام لتأليف مجالس الديوان فى المديریات وما هو المرتب الذى يجب تحديده للاعضاء

ثانيا : ماهو النظام الذى يجب وضعه للقضاء المدنى والجنائى

ثالثا : ماهو التشريع الذى يكفل ضبط الموارث ومحو انواع الشكوى والاجحاف الموجودة فى النظام الحالى

رابعا : ماهى الاصلاحات والاقتراحات التى يراها

الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب

ويجب أن تفهموا الاعضاء باننا لا نقصد الا توفير السعادة والرفاهية للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي كما تشكو من طريقة تحصيلها . وعليكم ان تضعوا للديوان نظامه الداخلى كما يأتى : ان ينتخب الاعضاء رئيسا له ، ونائب رئيس ، وسكرتيرين مترجمين اثنين ، وثلاثة مراقبين . وان يكون ذلك بطريق الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب ، وعليكم ان تتبعوا المناقشات وتدونوا اسماء الاعضاء الذين يمتازون عن زملائهم فى الديوان سواء بنفوذهم أو بكفايتهم »

من هذا يتضح ان اختصاصات مجلس شورى القوانين هذا ، أو الديوان العمومي كما كان يسمى تميزا له من ديوان القاهرة أو الديوان الخصوصي وهو مجلس الوزراء كان لابداء الراى فى (١) نظام الحكم (٢) نظام القضاء (٣) نظام الملكية والتوريث (٤) نظام الضرائب . وهو فى حقيقته مدى واسع لابداء الراى . اما التكوين الهيكلى لهذا البرلمان الاول فقد كان على غرار برلمان فرنسا الفتوى الثلاثى الطبقات فى عصر الملكية الذى الغته الثورة الفرنسية ، وهو الـ *Etats Généraux* ، حين عصفت بحكم البوربون (طبقة رجال الدين وطبقة الأعيان وطبقة الشعب) . كذلك يلاحظ اهتمام بونابارت بتطبيق مبدأ التصويت السرى فى عملية الانتخاب بدلا من البيعة

أما كيف مارس هذا البرلمان الاول اختصاصاته ، فقد ذكر الجبرتي ان الديوان العام رأى أن يكون فى كل مديرية « اى محافظة » مجلسان أو ثلاثة أو اربعة موزعة على البنادر الهامة . بمعنى اخر انه لم يكتف بمجلس واحد من السبعة اعضاء لكل محافظة أو مديرية بل طالب

بأنشاء مجالس المدن او المجالس البلدية ورأى أن يوفد كل مجلس من هذه المجالس من بين أعضائه ثلاثة مندوبين الى القاهرة ليمثلوه فى الديوان العمومى او البرلمان . أما مجالس المدن الهامة وهى الاسكندرية ودمياط ورشيد فقد اقترح البرلمان ان تتألف مجالسها من ١٢ الى ١٥ عضوا . . . وهذه توصيات بالغة الخطورة ، لأن معناها التوسع فى نقل نظام الحكم النيابى فى أعماق البلاد ، سواء فى المحافظات او فى الثغور الكبرى ، ومضاعفة عدد اعضاء البرلمان او الديوان العمومى فى القاهرة . كذلك تتجلى خطورة هذا الاقتراح المصرى فى ربط كل اجزاء البلاد بالسلطة التشريعية او شبه التشريعية القائمة فى القاهرة عن طريق ممثلى المدن الهامة فيه ، وتكوين قيادات مصرية منظمة مبنوثة فى كل أرجاء البلاد تكون مرتبطة بالقلب النابض والعقل المفكر ، الا وهو برلمان القاهرة

وقد تخوف بونايرت من هذا المشروع الذى عرضته عليه البرلمان وعده بمثابة شوكة فى جنب الحكم الفرنسى لانه كان يهيم التربة الصالحة لتنظيم الشعب المصرى على مستوى البلاد كلها فى معركته ضد الاستعمار وفى كفاحه من أجل مزيد من الديمقراطية . فقرر فى ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ ان يتكون الديوان العمومى او البرلمان من ٢٥ عضوا فقط منهم ٩ اعضاء يمثلون القاهرة و ١٦ عضوا يمثلون المديرىات والثغور بمعدل نائب واحد لكل محافظة او ثغر . بل وقد بلغ من تخوف بونايرت من هذا الجهاز النيابى الذى أنشأه بنفسه فقدا مصدر خطر عليه ، انه قرر ان هذا البرلمان الصغير لايجتمع الا اذا دعاه صارى عسكر الى الاجتماع ، وبذلك شل حركته . ثم وضع

اللمسة الاخيرة فى هذا التراجع من تجربة الديمقراطية الى الحكم المطلق ، بأن جعل مجلس الوزراء « الديوان الخاصى » وهو من ٩ أعضاء ، ينبثق من هذا البرلمان الصغير المكون من ٢٥ عضوا . او بلفة الفقه الدستورى : بفد أن أراد بونابرت ان يزرع فى مصر تجربة فصل السلطات ، اى فصل السلطة التنفيذية الممثلة فى مجلس الوزراء ، عن السلطة التشريعية الممثلة فى البرلمان او مجلس النواب ، عاد فتراجع وادمج السلطتين ، لان تشكيل مجلس للوزراء تحت امرته مباشرة يكاد عدد أعضائه يبلغ نصف عدد أعضاء المجلس النيابى الذى لا يجتمع الا بأشارته ، كان مهزلة فى تاريخ الحكم النيابى خير منه الاكتفاء بالسلطة التنفيذية وحدها دون قناع من البرلمانية الصورية . بل ان تكييفه الحقيقى من ناحية الفقه الدستورى ، هو الاكتفاء بالسلطة التنفيذية ممثلة فى مجلس وزراء موسع فيه مندوبون من الاقاليم لاشراكهم فى المسئولية عن قرارات مجلس الوزراء

أما بالنسبة لمجالس الاقاليم فقد رفض بونابرت فكرة انشاء مجالس متعددة فى كل مديرية اى محافظة ، وقرر أن يكون فى كل محافظة ديوان واحد او مجلس واحد من تسعة أعضاء تنتخبهم جمعية عمومية يعينها فى كل مديرية قومندان المديرية وهو فرنسى ، مراعىا أن يكون أعضاؤها من كبار العلماء والتجار والصناع ومشايخ البلاد : باختصار مجلس مديرية ينتخب من داخل جمعية عمومية معينة ، على أن تكون مجالس الاقاليم تابعة لمجلس القاهرة

وأما بالنسبة لنظام القضاء ونظام الملكية والتسويث والضرائب ، فقد رأى البرلمان الاول فى صورته التأسيسية

الاولى التى لم تدم اكثر من اسبوعين » من ٦ أكتوبر الى ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ « الابقاء على النظام القضائى المعمول به على حاله مع تحديد رسوم التقاضى . واطلع البرلمان على نظام الفرنسيين فى التوريث ولكن أعضائه تمسكوا بحكم الشرع فى توريث الذكور والاناث واقروهم بونابرت على هذا . اما من حيث نظام الملكية فقد ادخل بونابرت نظام الشهر العقارى الاجبارى لتسجيل مستندات الملكية تسجيلا اجباريا مقابل رسوم قدرها ٢٪ وجعل الرسوم ذات اثر رجعى مع مصادرة كل اطيان أو عقار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج اعضاء البرلمان ، فتراجع بونابرت واصدر مرسوما فى ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وفرض رسوم على الشهادات الحكومية وادخل نظام الضريبة التصاعدية على الاملاك والعقارات مقدرة على اساس تقسيم الاملاك الى ثلاث شرائح والبيوت الى اربع . وقد قبل فرض هذه الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان العمومى فى مقدمة الساخطين ، ولكنهم لم يوفقوا الى تخفيفها وقد انتهى الصراع بين البرلمان وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع المكون من ١٨٠ عضوا فى ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ واحل محله الديوان العام المصغر المكون من ٢٥ عضوا

وثار المصريون لتعطيل البرلمان كما ثاروا على هذه الضرائب الفادحة ، ولاسيما أصحاب الدكاكين والقهاوى الذين لم يألوا دفع ضريبة عقارية ايام المماليك ، كما ثاروا على القروض الاجبارية التى فرضها الفرنسيون على المصريين ، فاندلعت ثورة القاهرة الاولى من الازهر فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ ودامت ثلاثة ايام مجيدة انتهت بقمع

الثورة . ولكن بونابرت اضطر الى التراجع فأعاد الحياة النيابية فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل البرلمان معطلا شهرين كاملين ولكنه أعادها فى صورة وسط بين ديمقراطية البرلمان الاول ودكتاتورية البرلمان الثانى فجعل أعضاء الديوان العمومى ٦٠ عضوا معيناً (بدلاً من ٢٥)، تعينهم السلطة الفرنسية من بين أعيان المصريين وممثلى طبقاتهم المختلفة . . على أن يكون اجتماعهم بدعوة من حاكم القاهرة (وليس من صارى عسكر) . ونص مرسوم ٢١ ديسمبر على أن أعضاء الديوان العمومى ينتخبون من بينهم ١٤ عضوا يصدق بونابرت على أسمائهم ويتألف منهم الديوان الخصوصى (مجلس الوزراء) الذى يجتمع يومياً لتصرف شئون الدولة « لاجل قضاء حوائج الرعايا بلفة الجبرتى » . وكانت أكبر ثغرة فى برلمان ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ أنه كان ممثلاً لمختلف طبقات سكان القاهرة وحدها ولم يكن فيه ممثلون عن الأقاليم ، وبهذا عزلت العاصمة سياسياً عن بقية أرجاء البلاد . ومع هذا فقد رأى بعض المؤرخين ، ومنهم الرافعى ، أن تشكيل البرلمان الجديد كان الثمرة المباشرة لثورة القاهرة الاولى ، وفى الرافعى « ١٠/٢ » نص لريبو من كتابه « التحليل العلمى والحربى للحملة الفرنسية » يقول فيه ريبو :

« لقد تجدد الشعور بضرورة أحداث هيئة نيابية تكون سبيل التفاهم بين الفرنسيين والشعب المصرى ، وظهر خطأ الفكرة القائلة بإبطال الديوان ، وكان نابليون اول من شعر بضرورة أعادته . لقد تردد فى إرجاعه املاً فى أن يتعود المصريون اتصال علاقتهم مباشرة بالسلطات الفرنسية ولكنه لاحظ أن شعور العداء والكراهية لا يزال يطفى ويزداد كل يوم قوة فيفسد العلاقات بين الفرنسيين

والاهالى ، فعزم من ثم على الرجوع الى برنامجهم القديم
واعادة الهيئة النيابية المصرية ، ولم يشأ ان يفهم الشعب
انه مكره على اعادة الديوان ولا انه قد اعاده من ضغط
واضطرار فاجتهد فى انه يصيغ عمله بصيغة الكرم
والسخاء »

وفى هذا التحليل اعتراف واضح بأن ثورة القاهرة
الاولى انما قامت فى ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ احتجاجا على الغاء أول
برلمان عرفته البلاد ، برلمان ٦ أكتوبر الموسع الممثل لكافة
أرجاء البلاد وتعطيل اجتماعاته فى ٢٠ أكتوبر ، وليس
لمجرد الاحتجاج على الضرائب العقارية ورسوم الشهر
العقارى والقروض الاجبارية . لقد احتج هذا البرلمان
على هذه التشريعات الجديدة واصطدم ببونابرت ، فلجأ
بونابرت الى حله والتخلص من هذه السلطة الشعبية التى
دعاهما لتعاونيه فى السيطرة على البلاد ، ولكنها انقلبت
قيدا عليه يشل ارادته وتحولت الى قيادة وطنية التفت
حولها امانى المصريين

وقد ظل الديوان يجتمع من ٢٧ ديسمبر ١٧٩٨ حتى
٢٤ يناير ١٨٠٠ وهو تاريخ توقيع معاهدة العريش التى
تم فيها التراضى بعد هزيمة الفرنسيين امام الترك على
جلاء الفرنسيين عن مصر واعادتها الى السيادة العثمانية .
ورغم ان كليبر رد الجيش التركى فى معركة عين شمس
فى ٢٠ ابريل ١٨٠٠ وتعبه حتى حدود فلسطين واخمد
ثورة القاهرة الثانية التى امتدت من ٢٠ مارس الى ٢١
ابريل ١٨٠٠ ، الا أنه لم يفكر فى اعادة الديوان المعطل .
وظل الديوان معطلا تسعة شهور ، من ٢٤ يناير ١٨٠٠
حتى أكتوبر ١٨٠٠ ، حين اعاده عبد الله ميثو ، خليفة
كليبر بعد مقتله ، بقصد التقرب من المصريين ، وقد ذكر

الرافعى ان عبد الله مينو استغنى عن البرلمان « الديوان العمومى » واكتفى بمجلس الوزراء « الديوان الخصوصى » الذى اختلزه الى تسعة أعضاء هم المشايخ : الشرفاوى « رئيسا » والمهدى « سكرتيرا » والفيومى ومحمد الامير ومصطفى الصاوى والجبرتى وعلى الرشيدى الحماسى وخليل البكرى وموسى السرسى « اعضاء » وهى القائمة الواردة فى الجبرتى . وقد تميز عهد هذا المجلس الاخير الذى انتهى بانتهاى دولة الفرنسيين فى مصر باعتقال اكثر وزرائه : فاعتقل الشرفاوى والمهدى والصاوى والفيومى والبكرى فى القلعة مع السادات . ثم افرج عن الفيومى واعتقل الامير لانضمام ابنه الى الترك . ثم افرج عن الصاوى لمرضه وهكذا ، حتى دالت دولة الفرنسيين . وبديهي ان اعتقال عبد الله مينو لوزرائه ماكان ليتم لو أنهم كانوا مجرد ادوات طيعة فى يده

غير أن قارىء الجبرتى يجد فيه عيبارات قاطعة تدل على أن الديوان العمومى ظل يلمى للاجتماع حتى آخر يوم رحل فيه الفرنسيون عن القاهرة . ففي الجبرتى تحت تاريخ ٣ صفر ١٢١٦ « حصلت الجمعية بالديوان وحضر التجار ومشايخ الحارات والاغا » وقرىء على الاعضاء رسالة من الجنرال بليار موجهة الى المجلس تقول انه تلقى من الاسكندرية بلاغا حربيا من عبد الله مينو فحواه ان القوات الفرنسية فى خير حال وانها تنتظر بين يوم واخر وصول سفن حربية فرنسية من فرنسا لنجدها « فكونوا مطمئنين الخاطر من طرفنا وداوموا على هدوئكم وسكونكم الى اخر ما فيه من التمويهات ، وكل ذلك لسكون الناس وخوفا من قيامهم فى هذه الحالة » (« عجائب الآثار » ١٨٠/٣) ، اما آخر جلسة عقدها الديوان العمومى

فقد ذكر الجبرتي انها كانت في ٢٤ صفر ١٢١٦ ، « وفيه »
 ارسلوا اوراقا ورسلا للاجتماع بالديوان وهو اخسر
 الدواوين ، فاجتمع المشايخ والتجار وبعض الوجاقلية
 واستوف الخازندار والوكيل والترجمان ، فلما استقر
 بهم الجلوس اخرج الوكيل كتابا مختوما واخبر ان ذلك
 الكتاب من صاري عسكر منو بعث به الى مشايخ الديوان ،
 ثم ناوله لرئيس الديوان ففضه وناوله للترجمان فقرأه
 والحاضرون يسمعون ، « عجائب الآثار » ١٨٤/٣

وقد اورد الجبرتي نص هذه الرسالة وخلاصتها ان
 مينو سعيد بما أبداه أعضاء الديوان العمومي من الحكمة
 وحسن التعاون رغم عجزهم عن « تنظيم اهالى البلد
 بالهدى والطاعة الموجبة منه لحكومة الفرنساوى » ، وانه
 ابلغ بوناپرت بهذا التعاون فسر به ووعد أن يكتب الى
 الديوان العمومي ليشكره . كذلك ابلغهم مينو باتتصارات
 بوناپرت في اوربا ووعدهم بنصر الفرنسيين في مصر .
 والرسالة مؤرخة في ١٨ صفر أى انها كتبت قبل وصول
 خبر الصلح الى الاسكندرية . وفي هذا الاجتماع علق
 الوكيل الفرنسى فأبلغ الاعضاء بانسحاب الجيش الفرنسى
 ومهد اذهان الاعضاء للتغيير الوشيك في حكم مصر التى
 آلت من جديد الى العثمانيين ، وذكرهم بالاصلاحات التى
 قام بها الفرنسيون ولاسيما بوناپرت « الذى لاينسى
 اجاباه كما لاينسى اعداءه » ، ولو لم يكن له من الحسن الا
 جعلكم وسائط لاغاثة الناس لكان كافيا . وانكم تعلمون
 انه كان نظر الى احوال المارستان (يقصد المستشفى)
 ومصالح المرضى ، وكان قصده ان يبنى جامعا ولكن عاقه
 توجهه الى الشام . وذكر كثيرا من امثال هذه الخرافات
 والتمويهات ، ثم اخرج ورقة بالفرنساوى وقرأها بنفسه

حتى فرغ منها . ثم قرأ ترجمتها بالعربي الترجمان
 وفايل ، ومضمونها حصول الصلح ، وتمويهات وهلسيات
 ليس في ذكرها فائدة « (عجائب الآثار ٣ - ١٨٥) . ثم
 قرأ استوف وزير الخزانة بيانا كثر فيه هذه التمويهات
 والهلسيات عن صداقة الفرنسيين للمصريين ، وذكرهم
 بمشروعاتهم في مصر وشرح لهم دسائس الانجليز . « ولما
 فرغوا من قراءته قبل له أن الامر لله والملك له ، وهو
 الذى يمكن منه من شاء وانفض الديوان وركب المشايخ
 وخرجوا للسلام على الوزير يوسف باشا الذى يقال له
 الصدر الاعظم والسلام على القادمين معه أيضا من اعيان
 دولتهم والامراء المصرية (يقصد الممالك المصرية) « كل
 هذا تم غداة تسليم الفرنسيين القاهرة للعثمانيين

وقد تعرض كل من اشتركوا في الحكم من العلماء
 والاعيان في عهد الحملة الفرنسية لاتهامات تتراوح بين
 الخيانة والتعاون مع الاستعمار الفرنسى . ولكن الذى
 لا شك فيه هو ان اقامة هذه الواجهة المصرية للحكم
 الفرنسى واجراء هذه التجربة الاولى في الحكم النيابى ،
 بعد ان كان المصريون معزولين تماما عن أداة الحكم في
 البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين تماما للحكم الشخصى
 أيام الترك والمماليك ، كان بمثابة ايقاظ لهم الى حقهم في
 مزاوله السلطة في بلادهم وبمشابهة تدريب لهم على
 مسؤوليات الحكم الديمقراطى . وفي هذا يقول الرافعى في
 تاريخ الحركة القومية « (٤٤/٢ - ٤٥)

« وهكذا اكتسب الديوان نفوذا كبيرا في ادارة شئون
 الحكومة بما كانت ترجع اليه السلطة الفرنسية في مهمات
 الامور . فلم يكن يبرم الجنرال دوجا والمسيو بوسليج
 شأننا من الشئون المتعلقة بادارة الامن في القاهرة او بكل

ما له مساس بالشريعة وإدارة الضرائب أو بالتقاليد والعادات المرعية إلا بعد مفاتحة أعضاء الديوان واستشارتهم في تلك المسائل . وكانت تسمع آراؤهم في معظم الشئون ، وهذه سلطة لم يكن أحد من الحكام الاقدمين على العهد العثماني يخولها اية جماعة أو هيئة من علماء البلاد وأعيانها ، فالبكوات المالك كانوا يقضون في الامور بسياسة أهوائهم وإدارتهم ، ولم يكن مع امرهم أمر ولا مع سلطتهم سلطة » . اما على المستوى الوطني، فلم تدخل أعضاء الديوان لدى الفرنسيين للأفراج عن المعتقلين وللتخفيف من الضرائب ولرفع الظلم عن المضطهدين

وقد اثبتت الحوادث بعد خروج الفرنسيين ان هذه الفترة الوجيزة التي شارك ابانها المصريون في السلطة كانت العامل الحاسم في تبلور القيادة الشعبية المصرية ، وفي دخول جماهير الشعب المصرى طرفا في حكم بلاده وفي تقرير مصيرها بصورة لم يسبق لها نظير . وإذا كانت يقظة ١٧٩٥ قد انتهت باملاء « حجة » على الباشا العثماني وعلى مراد بك وإبراهيم بك زعيمى الممالك ، فان هذه اليقظة قد اشتدت في ١٨٠٥ ، ولما تمض ثلاثة أعوام على خروج الفرنسيين ، الى حد قيام جماهير الشعب المصرى بتحدي الباب العالى وعزل الباشا العثماني وتعيين محمد على واليا على مصر ، بعد أن كان عزل الولاة الاتراك عملا سياسيا لا يشارك فيه الا الممالك

وقد روى الجبرتي أن المصريين استقبلوا العثمانيين العائدين أولا بالطبل والزمير والزغاريد ، ولكن أسباب الشقاق بدأت تتجلى منذ اليوم الاول ، حين بدأت جنود

الوالى الانكشارية تقاسم الاهالى ارزاقهم بمزاولة التجاره فى الاحياء الشعبية كالحسينية والازهر أو تأخذ سلعمهم دون مقابل أو تنهب وتسلب فى الحضر وفى الريف . فلما عين الباب العالى محمد خسرو باشا واليا على مصر استفحل ظلمه وظلم جنوده ، وبدأ الشقاق بينه وبين الممالك المصرية صراعا على السلطة فى البلاد . فانضم الفلاحون الى الممالك ضد العثمانية . وانضم محمد على فى هذه المرحلة الى جانب الممالك والمصريين تقربا اليهم وطرده بجنوده الوالى العثمانى ، وأقام مكانه أحمد خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا على مصر ، فاعتمد الباب العالى هذا التعيين تهدئة للخواطر ، بل واعتمد تعيين محمد على قائمقام الوالى نزولا على رغبة المصريين . ولكن النهب والسلب وسفك الدماء والضرائب الفادحة لم تتوقف ، وكانت طوائف العسكر من الارناؤوط والدلات والبشناق الخ . . تشيع الذعر بين المصريين

وهذا ما يقوله الجبرتى فى وصف الاضطرابات التى أدت الى عزل الوالى العثمانى واختيار محمد على واليا على مصر ، بعد وصفه لعريضة العسكر العثمانى فى قليبوف وفتكهم بأكثر من مائة من الفلاحين تصدوا لمقاومتهم . أما القاهرة فقد كانت مسرحا للحوادث الدامية وقد ورد تقويمها فى تاريخ الجبرتى لشهر صفر ١٢٢٠

» (وفى أوله) حضر سكان مصر القديمة نساء ورجالا الى جهة الجامع الازهر يشكون ويستغيثون من أفعال الدالاتية ، ويخبرون أن الدالاتية قد أخرجوهم من مساكنهم وأوطانهم قهرا ولم يتركوهم يأخذوا ثيابهم ومتاعهم بل ومنعوا النساء أيضا عندهم ، وما خلص منهم الا من تسلق ونط من الحيطان «

« والمشايخ تاركون الحضور الى الازهر وغالب الاسواق والدكاكين مغلوقة، وبطل طلوع المشايخ والتوجاقلية ومبيتهم بالقلعة ، فحضر الاغا (يقصد مستحفظان ، وهو المحافظ أو الحكمدار) الى نواحى الازهر ونادى بالامان وفتح الدكاكين فى العصر ، فقال الناس : واى شىء حصل من الامان ، وهو يريد سلب الفقراء ويأخذ أجر مساكنهم ويعمل عليهم غرامات . وباتوا فى هرج ومرج . فلما أصبح يوم الاحد ثانى عشره ركب المشايخ الى بيت القاضى واجتمع به كثير من المتعممين والعامة والاطفال حتى امتلا الحوش والمقعد بالناس ، وصرخوا بقولهم : شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم ، ومن الاولاد من يقول : يا لطيف ، ومنهم من يقول : يارب يا متجلى اهلك العثملى ، ومنهم من يقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ، وغير ذلك ... »

« (فلما أصبحوا يوم الاثنين) اجتمعوا (يقصد القاضى والسيد عمر مكرم والعلماء) فى بيت القاضى وكذلك اجتمع الكثير من العامة فمنعواهم من الدخول الى بيت القاضى وقفوا بابيه ، وحضر اليهم أيضا سعيد اغا والجماعة ، وركب الجميع وذهبوا الى محمد على وقالوا له : انا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا ولا بد من عزله من الولاية ، فقال : ومن تريدونه يكون واليا ؟ قالوا له :

لا نرضى الا بك ، وتكون واليا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير فامتنع أولا ثم رضى واحضروا له كركا وعليه قفطان وقام اليه السيد عمر والشيخ الشرقاوى فألبساه له ، وذلك وقت العصر . ونادوا بذلك فى تلك

الليلة فى المدينة ، وأرسلوا الى أحمد باشا بذلك (يقصد أحمد باشا خورشيد الوالى العثمانى) ، فقال : انى مولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين ، وانزل من

القلعة الا بأمر من السلطنة . واصبح الناس وتجمعوا
ايضا فركب المشايخ ومعهم الجمع الفقير من العامة وبايديهم
الاسلحة والعصى ، وذهبوا الى بركة الازبكية حتى
ملأوها ..

« ونزل كثير من اتباع الباشا بشياهم الى المدينة ،
وانحل عنه (يقصد تخلي عنه) طائفة الينكجيرية (يقصد
الانكشارية) ولم يبق معه الا طوائف الارتود المفروضون
لصالح (يقصد المنحازون الى) اغاقوش وعمر آغا ...

« واستمر احمد باشا المخلوع ومن معه على الخلاف
والغناد وعدم النزول من القلعة ، ويقول : لا انزل حتى
ياتينى أمر من السلطان الذى ولانى . وارسل تذكرة الى
القاضى ... فأجابه القاضى بقوله : اما ما كان من الجامكية
(يقصد المرتبات) المحولة فانها لازمة عليكم من ايراد المدة
التي قبضتموها فى المدة السابقة ومن قبيل ما ذكرتموه

من عدم ضرر الرعية ، فان اقامتكم بالقلعة هو عين
الضرر . فانه حضر يوم تاريخه نحو الاربعين الف نفس
بالحكمة وطلبوا نزولكم أو محاربتكم ، فلا يمكننا دفع قيام
هذا الجمهور ، وهذا آخر المراسلات بيننا وبينكم
والسلام . » (عجائب الآثار « ٣/٣٢٨ - ٣٣٠)

ثورة القاهرة على الوالى التركى خورشيد باشا بدأت
من اول مايو ١٨٠٥ . وافضت الى عزل خورشيد باشا
والمناداة بمحمد على واليا على مصر فى ١٣ مايو ١٨٠٥ .
ويلاحظ فى هذه الثورة انها كانت انضج ثورات مصر
سياسيا منذ ثورة ١٧٩٥ . فالسنوات الاربع الفاصلة
بين جلاء الفرنسيين وتنصيب محمد على واليا على مصر ،
عرفت خمس ولاه منهم اربعة قتلوا او عزلوا خلال سنتين ،
وهم خسرو باشا وقد خلع ، وطاهر باشا وقد قتل واحمد

باشا وقد طرد ، وعلى الجزائرلى باشا وقد قتل ، وكان آخرهم خورشيد باشا وقد عزل ، وقد كان عزل الولاة الاربعة أو قتلهم مظهرا من مظاهر الصراع على السلطة فى مصر بين الدولة العثمانية والممالك ورؤساء الفرق المرتزقة أو الانكشارية بأجناسهم المختلفة من البانيين ودلالية وغيرهم ، ولم يكن الشعب المصرى طرفا ايجابيا فى هذا الصراع . أما ثورة مايو ١٨٠٥ ، فقد كانت ثورة مصرية شعبية قامت بها جماهير الشعب بقيادة علماء الازهر ، وعمت فيها المظاهرات المسلحة ارجاء القاهرة (الجبرى يذكر مظاهرة من ٥٠٠٠ مواطن) كما اشترك فيها الفلاحون ، « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الاسلحة » ، كما قال الجبرى .

وقيام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى بالباس محمد على بدلة الوالى فى دار المحكمة بعد اختياره واليا على مصر له مغزى ديمقراطى خطير ، لأن رموز السلطة كانت فى الماضى يسبغها السلطان العثمانى على الوالى ، وحين جاء بونابرت واختير الشيخ عبدالله الشرقاوى رئيسا للديوان ألبسه بونابرت هذه الخلفة بيده ، وكانت طيلسانا مثلث الألوان (الازرق والابيض والاحمر الوان الثورة الفرنسية) فنزعها وألقاها على الارض محتجا . فالمعنى الحقيقى فى قيام عمر مكرم والشرقاوى بالباس محمد على مسح الحكم باسم الشعب هو أن الشعب قد غدا للمرة الاولى مصدر السلطة الشرعية فى تنصيب الولاة . كذلك من أهم عناصر هذا الموقف التاريخى ان العلماء حين بايعوا محمد على لم يفوضوا اليه السلطة المطلقة ، وانما اختاروه واليا « بشروطنا » . أما هذه الشروط التى اشترطها العلماء قادة الشعب ، وتعهد محمد على باحترامهما ، فهى كما

ورد في الجبرتي

» تم الامر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيرة بالعدل واقامة الاحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم والا يفعل امرا الا بمشورته ومشورة العلماء ، وانه متى خالف الشروط عزلوه «!

بمعنى آخر كان هناك ثلاثة شروط اساسية ، قامت عليها شرعية سلطة الوالى : (١) احترام القانون (٢) الشورى (٣) تمثيل الارادة الشعبية التى تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم اذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى . واعلان هذه الاركان الثلاثة وقبول محمد على لها كان بمثابة اقامة نظام جمهورى رياسى فيه نواة الحياة الدستورية النيابية . ولعل اهم ركن من هذه الاركان الثلاثة هو تقرير مبدأ أن الامة مصدر السلطات . وفى الرافعى (٣٣٨/٢) فقرة من محضر ورد نصه فى المؤرخ فولابل صاحب « مصر الحديثة » ولكنه لم يرد فى الجبرتي ، وهذا هو المحضر الذى حرره فى ١٣ مايو ١٨٠٥ زعماء الشعب فى بيت القاضي بعزل الوالى العثمانى وتعيين محمد على واليا مكانه . وفى هذا المحضر الذى يرى فولابل أن محرره كان الشيخ محمد المهدي :

» ان للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديما ولما تقضى به احكام الشريعة الاسلامية الحق فى أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوه اذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم ، لان الحكام الظالمين خارجون على الشريعة «

هذا النص الخطير يستمد خطورته من أن الزعماء المصريين قننوا به مبدأ أن الامة مصدر السلطات ، وهى النظرية السياسية التى نادى بها الثورة الفرنسية وفلاسفتها وهدمت بها نظرية حق الملوك الالهى فى تلك

المعركة الفكرية والاجتماعية الرهيبة التي دارت رحاها في الفكر الاوروبى وفي السياسة الاوروبية بين أصحاب الحق الالهى واصحاب الحق الطبيعى خلال القرن الثامن عشر

وقد وجد زعماء مصر فى أحكام الشريعة الاسلامية وفى تاريخ الشعوب السند المقتن لها . لقد كان الوالى العثمانى ورجاله يعترضون على سلطة الشعب فى خلع الوالى ويطالبون بسند شرعى يثبت حق الشعوب فى خلع الولاة ، فجاءتهم هذه الفتوى من زعماء البلاد ، فكانت هذه بدايات نشأة الفقه الدستورى فى تاريخ مصر الحديث

لقد كانت « حجة » ١٧٩٥ عهدا وميثاقا ، ولكنها لم تتجاوز فى فاعليتها الارتباط الادبى من قبل الحاكم أن يجرى بالعدل بين الناس . ولقد كان « فرمان الشروط » فى ١٧٩٨ نواة أول دستور عرفته البلاد ، ولكنه كان منحة من بونابرت كما كان خاليا من أية ضمانات لتقييد سلطة الحاكم ، وبقي السيف والمدفع هما مصدر السلطة الحقيقية . اما محضر ١٨٠٥ فقد كان نواة الدستور المصرى بكامل معانيه الفقهية والديمقراطية ، وكان بداية كفاح طويل مزير بين الشعب وحكامه عبر قرن ونصف قرن من الزمان ، اتسع مداه باطراد وازدادت ابعاده عمقا عاما بعد عام

الباب الثالث

الوزارة الأولى ..
والدستور الأول .. والبرلمان الأول

١ - الوزارة الاولى

هناك بعض الحقائق التاريخية التي ينبغي أن نضعها تحت ابصارنا وأن نتمعن فيها فلا نصرفها قبل أن نستوعب كل ما تضمنته من معان فكرية وتاريخية . وأول هذه الحقائق هو الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية التي هزت عقل مصر ووجدانها ونظام الحكم فيها وتكوينها الاجتماعي وعامة قيمها التقليدية نتيجة للثورة الفرنسية ولحملة بوناپرت بوجه خاص

وأخطر مظهرين من مظاهر هذه الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية كانا أولا : بعث القومية المصرية وثانيا : نشأة الفكرة الديمقراطية التي تجلت في تأسيس أول مجلس مصرى للوزراء وأول برلمان مصرى في القاهرة وتأسيس مجالس المديرية والمحافظات في أقاليم مصر ، عام ١٧٩٨ ، أى ظهور بدايات الديمقراطية نظريا وعمليا في تاريخ مصر الحديث

أما الاسباب الحقيقية لحملة بوناپرت على مصر فنوجزها في الصراع الدولى بين انجلترا وفرنسا للسيطرة على العالم كما يتضح من ديباجة القرار الذى أصدرته حكومة الدركتوار بتاريخ ١٢ أبريل ١٧٩٨ بتسمية جيش الحملة « جيش الشرق » ، فقد ورد في هذه الديباجة :

« ان حكومة الدركتوار لما رأتها من أن البكوات الممالكة

الذين استولوا على حكومة مصر قد اتصلوا بالانجليز يأتمن الروابط وجعلوا أنفسهم تحت مطلق تصرفهم ، وانهم يرتكبون الاعمال العدائية والمظالم الفظيعة ضد الفرنسيين ويضطهدونهم وينهبون أموالهم ويعتدون على ارواحهم . ولما كان من واجب الحكومة أن تقتص من أعداء الجمهورية أينما وجدوا ، وإذا كانت الطريقة المنطوية على الغدر التي استولت بها انجلترا على رأس الرجاء الصالح قد جعلت وصول السفن الفرنسية الى الهند محفوفا بالمصاعب في الطريق المعتادة ، فمن المهم فتح طريق جديد لقوات الجمهورية للوصول الى الهند . « (١)

وفي نفس هذه الوثيقة التاريخية حددت مهمة الجنرال بونايرت بغزو مصر برا وبحرا ، « وطرد الانجليز من جميع البلاد الشرقية التي يستطيع الوصول اليها ، وهدم المراكز التجارية التي لهم في البحر الاحمر وعهدت اليه حفر برزخ السويس واتخاذ كل الوسائل اللازمة ليضمن للجمهورية الفرنسية امتلاك البحر الاحمر »

هذه هي الاسباب الحقيقية للحملة الفرنسية . ولما كان هذا الصراع الاوربي لا يهم المصريين في قليل أو كثير ، لم يكن هناك مناص من أن يعلن بونايرت لهم بمجرد نزول قواته اسبابا أخرى يمكن أن يقبلوها ، فأصدر جملة منشورات وبيانات لا يشير فيها بتاتا الى هذا الصراع الاوربي ، وانما يظهر فيها بمظهر المخلص لمصر من حكم الدخلاء ومن ظلم الممالك أو الاثراك بحسب الحالة ، ويعددهم باقامة حكومة مصرية تتصرف في شئون المصريين بدلا من الحكومة التركية ودولة الممالك ، كما يعدهم بنظام من الحكم قائم على الشورى

(١) الرافعي « تاريخ الحركة القومية في مصر » ج ١ ص ٧٧

وقد سبق ان ذكرنا ان بونايرت كتب المنشور الاول ، وهو نداء للشعب المصرى يشرح فيه اسباب الجملة الظاهرية ، فى ٢٧ يونية سنة ١٧٩٨ ، على ظهر البارجة « اوريان » فى طريقه الى مصر وارخه بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٧٩٨ ، وهو تاريخ نزول قواته فى الاسكندرية ، وأعدته بالعربية جماعة من المستشرقين والمترجمين كانوا يرافقونه ، وطبعت منه ٤٠٠٠ نسخة قبل رسسها البارجة فى ميناء الاسكندرية على المطبعة العربية التى أحضرها بونايرت معه على ظهر البارجة ، فكان هذا المنشور اول ما طبعته هذه المطبعة التى أمر بونايرت بإيداعها فى بيت قنصل البندقية فى الاسكندرية مع المطبعة اليونانية والمطبعة الفرنسية اللتين جاء بهما أيضا ، كما أمر بونايرت بأعداد هذه المطابع للعمل فى ثمان وأربعين ساعة من نزوله ثغر الاسكندرية وبطبع ٤٠٠٠ نسخة أخرى من النص العربى ، وكان بونايرت عند مروره بمالطة قد حرر نحو ٧٠٠ أسير من المسلمين الترك والعرب المغاربة ، وهم من أسرى فرسان مالطة (١) ، ونقلهم على ظهر بارجته الى مصر ليستخدمهم فى توزيع منشوره فى مختلف أرجاء البلاد من ناحية ، ول يظهر للمصريين أنه صديق الاسلام ومحرر المسلمين من قبضة المسيحيين ، وفى الجبرتى أن بعضهم من الجواسيس وأنهم كانوا ملمين باللفات . وهكذا تم توزيع البيان الاول منذ اليوم الاول لنزول القوات الفرنسية فى ميناء الاسكندرية

ونظرا لاهمية هذا البيان نورد نصه كاملاً كما ورد فى الجبرتى (٤/٣ - ٥) :

« بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله لا ولد له

(١) الرافعى « تاريخ الحركة القومية فى مصر » ج ٢ ص ٧٧

ولا شريك له في ملكه . من طرف الفرنسية المبني على
 أساس الحرية والتسوية ، السر عسكر الكبير أمير
 الجيوش الفرنسية بونابرت يعرف أهالي مصر جميعهم
 ان من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد
 المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنسية ،
 ويظلمون تجارها بأنواع الأيذاء والتعدي ، فحضر الآن
 ساعة عقوبتهم وأخرنا ، من مدة عصور طويلة هذه الزمرة
 الممالك المجنونة من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون في
 الأقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها ،
 فاما رب العالمين القادر على كل شيء فانه قد حكم على
 انقضاء دولتهم . يا ايها المصريون قد قيل لكم اننى ما نزلت
 بهذا الطرف الا بقصد ازالة دينكم فذلك كذب صريح فلا
 تصدقوه . وقولوا للمفترين اننى ما قدمت اليكم الا
 لأخلص حقكم من يد الظالمين واننى اكثر من الممالك أبعد
 الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقرآن العظيم .
 وقولوا ايضا لهم ان جميع الناس متساوون عند الله ، وان
 الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم
 فقط ، وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب ، فماذا
 يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا ان يملكوا مصر وحدهم
 ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيول
 العتاق والمساكن المفرحة ، فان كانت الأرض المصرية
 التزاما للممالك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم ، ولكن
 رب العالمين رؤوف وعادل وحليم ، ولكن بعونه تعالى من
 الآن فصاعد لا يأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في
 المناصب السامية ، وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء
 والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الامور وبذلك يصلح
 حال الأمة كلها ، وسابقا كان في الأرض المصرية المدن

العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال
ذلك كله الا الظلم والطمع من الممالك

« ايها المشايخ والقضاة والائمة والجرجية واعيان
البلد ، قولوا لامتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون
مخلصون واثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى
وخرّبوا فيها كرسى البابا الذى كان دائما يحث النصارى
على محاربة الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطرّدوا
منها الكوالية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب
منهم مقاتلة المسلمين ، ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت
من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان
العثمانى وأعداء أعدائه أدام الله ملكه ومع ذلك أن الممالك
امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممثلين لأمره فما أطاعوا
أصلا الا لطمع أنفسهم

« طوبى ثم طوبى لاهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا
تأخير فيصلح حالهم وتعلّى مراتبهم

« طوبى أيضا للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين
لأحد من الفريقين المتحاربين فاذا عرفونا بالاكثر تسارعوا
الينا بكل قلب ، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على
الممالك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا الى
الخلاص ولا يبقى منهم أثر

« المادة الاولى - جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة
بثلاث ساعات عن المواضع التى يمر بها عسكر الفرنساوية
فواجب عليها أن ترسل للسرا عسكر من عندها وكلاء كيما
يعرف المشار اليه أنهم أطاعوا وانهم نصبوا علم الفرنساوية
الذى هو أبيض وكحلى وأحمر

« المادة الثانية - كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوى
تحرق بالنار

« المادة الثالثة - كل قرية تطيع العسكر الفرنسي
ايضا تنصب صنجاق السلطان العثماني محبنا دأب بقاؤه
بقاؤه

« المادة الرابعة - المشايخ في كل بلد يختمون حالا جميع
الارزاق والبيوت والاملاك التي تتبع المالك وعليهم
الاجتهاد التام لئلا يضيع ادنى شئ منها

« المادة الخامسة - الواجب على المشايخ والعلماء
والقضاة والائمة انهم يلزمون وظائفهم ، وعلى كل أحد
من اهالى البلدان ان يبقى في مسكنه مطمئنا ، وكذلك
تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة ، والمصريون
بأجمعهم ينبغي ان يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء
دولة الممالك قائلين بصوت عال : ادام الله اجلال
السلطان العثماني ، ادام الله اجلال العسكر الفرنسي .

لعن الله المالك ، واصلح حال الامة المصرية . تحريرا
بمعسكر اسكندرية في ١٣ شهر مسيدور من اقامة
الجمهورية الفرنسي ساوى يعنى في آخر شهر محرم سنة
١٢١٣ سنة هجرية »

وقبل ان نناقش هذا البيان يجمل بنا أن نشير الى
ما أورده الرافعى من مقابلات بين النص العربى والنص
الفرنسى . واهم هذه المقابلات ما ذكره من أن العبارة
الاولى : « بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله لا وود
له ولا شريك له في ملكه . من طرف الفرنسياتية المبني
على أساس الحرية والتسوية » غير وأردة في النص
الفرنسى المنشور في مراسلات نابوليون ج ٤ الوثيقة رقم
٢٧٣٢ ويبدأ بعبارة : « المعسكر العام بالاسكندرية في ١٤
مسيدور من السنة السادسة الموافق ١٨ محرم ١٢١٣
هجريه بونا برت عضو المجمع العلمى الاهلى والقائد العام »

وان عبارة « سيدبرون الامور » في نص الجبرتي هي ترجمة لكلمة Gouverner أي « سيتولون الحكم » . وان عبارة « قولوا لامتكم ان الفرنسية هم ايضا مسلمون مخلصون » وردت في الاصل الفرنسي « اننا أصدقاء المسلمين الحقيقيين » أي الصادقين . وان عبارة « ومع ذلك الفرنسية في كل وقت من الاوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه » وردت في الاصل الفرنسي : « ألسنا نحن الذين كنا على الدوام في خلال العصور أصدقاء السلطان العثماني أدام الله ملكه » . أما التاريخ الوارد في الجبرتي فيصححه الرافعي بأنه ١٤ لا ١٣ مسيدور ويقابل ١٨ محرم لا آخر محرم

وواضح أن أكثر هذا التباين بين النص العربي والنص الفرنسي تباين مدرّوس مقصود ، فتصدير البيان العربي بأنه صادر من بونابرت باسم الجمهورية الفرنسية البنية على أساس « الحرية والمساواة » هو بمثابة إعلان لشعارات الثورة الفرنسية في مصر ، وهي « الحرية والمساواة والاخاء » كما هو معروف . ومن الطبيعي أن بونابرت المتعلق لعواطف المصريين الدينية لم يكن لديه بأس من أن يعين للمصريين ان الفرنسيين « مسلمون مخلصون » ولكن لم يكن مستطيعا أن يواجه حكومة الادارة (الديركتوار) في بلاده بهذا الزعم الباطل . ويبدو أن ترجمة العبارة القائلة بأن المصريين « سيتولون الحكم » بعبارة « سيدبرون الامور » نشأت من عجز المترجمين ربما بسبب عدم تبلور فكرة « الحكومة » في لغة السياسة المصرية يومئذ . ولكن كان واضحا للجميع أن ما وعد به بونابرت هو انشاء « حكومة مصرية »

اما خطورة هذا البيان بغض النظر عن نواياه ومرامييه السياسية من وجهة نظر فرنسا فتابعة من أنه اقر واعلن جملة مبادئ أصبحت منذ ذلك التاريخ دعائم أساسية في تاريخ البلاد وفي نظمها السياسية والادارية وفي عقائدها القومية والاجتماعية . وهذه المبادئ هي :

اولا : بعث القومية المصرية القائم على تمجيد مصر وحضارتها الاولى وتفسير انهيار هذه الحضارة بأنها نتيجة لحكم الممالك (فيما بعد أوضح بونابرت انها نتيجة للحكم الاجنبى عامة) وهو البعث الذى تبلور في فكرة « الامة المصرية » التى يشير اليها البيان وفي دعوة « مصر للمصريين » فيما بعد

ثانيا : الدعوة للحرية والمساواة كدعامتين أساسيتين للنظام السياسى والاجتماعى . وتفسير المساواة بأنها المساواة أمام الله والمساواة أمام القانون أو ما يسمونه في العرف الانجلو سكسونى « تكافؤ الفرص » ووضح ان البيان ينكر أية فوارق بين البشر لا تتبع من الفوارق « في العقل والفضائل والعلوم فقط » وبالتالي فان البيان باستخدام كلمة « فقط » الاستبعادية هذه وبتركيد لهذا المبدأ في أكثر من موضع قد أنكر صراحة الفوارق المترتبة على الجنس والدم واللون والمال والعقيدة . بل أن تعريضه التكرار بمنشأ الممالك « المجلوين من بلاد الأمازيغ والجراسية » (في الاصل الفرنسى « من جورجيا والقوقاز ») ، وهم الطبقة الحاكمة ، فيه تعريض بالارستقراطية العنصرية بوجه خاص . والتحدى واضح في قول البيان : « فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا ان يملكوا مصر وحدهم ويختصوا بأحسن ما فيها »

ثالثا : مهاجمة النظام الاقطاعى أو نظام الالتزام كما كان

يسمى يومئذ ، وما اقترن به من حق الملوك الالهى وحق التملك الالهى والبيان حين يقول : « فان كانت الارض المصرية التزاما للمالك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم » انما ينقل الى مصر نفس المعركة الفكرية والفقهية التى دارت رحاها فى أوروبا بين أنصار الحق الالهى والحق الطبيعى قبيل الثورة الفرنسية وتبلورت نهائيا فى الثورة الفرنسية واعلان حقوق الإنسان

رابعا : وعد المصريين بتأسيس « حكومة مصرية » باب المناصب فيها ، بما فى ذلك المناصب العليا ، مفتوح أمام جميع المواطنين على قدم المساواة ، لا تمييز بينهم الا « بالعقل والفضائل والعلوم »

هذه اذن هى اسس النظام الجديد ، أو أهم أسسه ، التى وعد بها بوناپرت بارسائها فى بيانه الاول للمصريين ثم حاول ان يضع منها موضع التنفيذ ما تناسب مع مصلحة فرنسا . وقد كان فى المرحلة الاولى يبدى حرصا شديدا على أن يبين أن هدف حملته هو القضاء على الاقطاع والممالك وأنه يعمل فى اطار السيادة العثمانية على مصر - ولعل اهتمامه بتأكيد تفاهم فرنسا مع تركيا كان جزءا من سياسته الدينية القائمة على ايها المصريين أن « الفرنسية » تجل الاسلام وتؤازر المسلمين ، ولما كان للخليفة العثمانى سلطان روحى عظيم بين المسلمين بغض النظر عن اجناسهم مماثل لسلطان بابا روما على المسيحيين فى مختلف البلاد الكاثوليكية ، فالراجح أن بوناپرت قد أثر فى المرحلة الاولى تجنب أى عمل من شأنه استفزاز المسلمين فى شعورهم الدينى كتحدى الامبراطورية التركية مركز الخلافة . أو بعبارة أخرى انه بدأ هذه المرحلة الاستعمارية بحل وسط يترك فيه

الولاية الدينية لتركيا ويحتفظ فيه بالولاية الزمنية لفرنسا . ولكن بونابرت سرعان ما غير موقفه من تركيا بعد أن تحالفت تركيا مع انجلترا لاقصائه عن مصر ، فضم الأتراك في بياناته التالية الى قائمة الظلمة والمستبدين والمستغلين

أما المطامع الاستعمارية الفرنسية ، وهى الدافع الحقيقى للحملة الفرنسية على مصر ، فهى بغير حاجة الى ايضاح . ولكن هذا لا يغير من حقيقتين على جانب كبير من الاهمية

الأولى : هى ان الاستعمار الفرنسى فى محاولته نفس حكم طبقة المماليك ثم تفتيت الامبراطورية العثمانية ، لجأ الى استعلاء الشعوب الخاضعة لهما ، وكانت ادواته الأولى فى التاليل هى اذكاء القومية فيها واذكاء الاتجاهات الانفصالية فى ابنائها ، أما الحقيقة الثانية فهى سخاء الاستعمار فى وعود الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والادارى لاسترضاء هذه الشعوب . وقد كان بونابرت ، من ناحية المبدأ ، فى مركز ممتاز ، فقد كان وراءه رصيد ضخم من مبادئ الثورة الفرنسية يسمح له بأن ينادى رسمياً بكافة المبادئ التحررية وان يهز القيم الاقطاعية التقليدية المستقرة فى هذه البلاد منذ العصور الوسطى

فبغض النظر اذن عن مطامع الاستعمار الفرنسى فقد تعرض المصريون فى ١٧٩٨ تعرضاً شديداً نظرياً وعملياً وسط ظلام الاستعمار التركى لاهم المؤثرات التحررية التى جاءت بها الثورة الفرنسية . وكما ذكر عبد الرحمن الرافعى وجد المصريون لأول مرة فى تاريخهم غازياً رغم وعيده الفظيع لمقاوميه يشيد بحضارتهم العابرة ويمجد شخصيتهم القومية ويعترف بكيانهم القومى فيتحدث فى بيانه عن « الأمة المصرية » او كما يقول الرافعى : « ان

فكرة انشاء حكومة اهلية من المصريين هي أظهر مافى المنشور من الوعود التي اراد ان يجتذب بها قلوب المصريين ، والواقع ان نابليون (يقصد بوناپرت) فى هذا المنشور قد استثار الروح القومية المصرية ، ولم يسبق لفاتح قبل ذلك العصر ان يشيد بمكانة مصر وعظمتها وبوجه خطابه الى المصريين ويعددهم بأن يكونوا اصحاب الحل والعقد فى البلاد » (١) بل لعل المصريين قد تعرضوا لهذه المؤثرات التحررية التي جاءت بها الثورة الفرنسية قبل تعرض بعض الدول الاوروبية لها وربما بصورة اشدد واحد ، مما يفسر نضوج هذه الاتجاهات فى مصر قبل نضوجها فى تلك البلاد

وبدا بوناپرت العمل لتنفيذ برنامجه بمجرد دخوله القاهرة فى ٢٤ يوليو ١٧٩٨ فما أن هزم بوناپرت مراد بك فى موقعة الاهرام (امبابية) فى ٢١ يوليو ١٧٩٨ حتى احتل قصره بالجيزة وجعله مركزا للقيادة العامة ، ولبت فى البر الغربى اياما دارت فى خلالها المفاوضات بينه وبين علماء الازهر وهم زعماء الشعب فأصدر فى ٢٢ يوليو ١٧٩٨ بيانا آخر موحها الى أهل القاهرة ومؤرخا فى معسكر الجيزة ، يؤكد فيه عزمه على انشاء وزارة مصرية (٢) . وفى مذكرات نابليون التي املاها على

(١) الرافعى : تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ، ص ٨٨
(٢) جاء فيه : « انى مسرور من سلوكهم وقد احسنتم صنعا بعدم مقاومة . انى جئت لآبادة المالك وحماية التجارة واهالى البلاد الاصليين ، فليطعن الخائفون ويرجع الفارون الى بيوتهم وليستمر الاهالى على اقامة الشعائر الدينية كالاعتاد ، وأطمئنا على عائلاتكم وبيوتكم واملاككم وأطمئنا على دينكم الذى احترمه . ولا كان من غرضى الا يخل الأمن وان يسود النظام فستألف ديوان من سبعة اعضاء يجتمعون فى الازهر يتصل منهم اثنان بقومندان الموقع ويتخصص اربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدير شئون البوليس » « الرافعى ٨٩/١ لم ترد فى الجبرتي »

الجنرال برتران فى سانت هيلانة يذكر نابليون انه اوفد من قبله غداة معركة الاهرام ترجمانا لمقابلة علماء الازهر ومشايخه ، وهم الذين تولوا زمام الحكم بعد المعركة ، بعد ان اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على التسليم . وكان بونابرت حتى هذه المرحلة حريضا على الحفاظ على علاقات الود مع تركيا ، فكلف ترجمانه ايضا بمقابلة الوالى التركى ممثل السلطان العثمانى فى مصر لمفاوضته ايضا على التسليم ولكن الوالى ابو بكر باشا كان قد فر الى سوريا مع كبير المماليك ابراهيم بك ونقيب الاشراف السيد عمر مكرم . ولعل ترجمان بونابرت قابل نائب الوالى مصطفى بك الذى كان لا يزال مقيما فى القاهرة

وفى الجبرتي ان علماء الازهر اجتمعوا فى ٢٢ يوليو ١٧٩٨ للتشاور فى الامر ، ويبدو انهم كانوا يرغبون فى مزيد من التاكيدات والتفسيرات فاوفدوا رسولين الى بونابرت ، وكان لا يزال معسكرا فى قصر مراد بك بالجيزة ، يحملون رسالة اليه بهذا المعنى ، قراها عليه ترجمانه ، فسأل بونابرت : « واين عظماءكم ومشايخكم ولم تأخروا عن الحضور الينا لثرتب لهم ما يكون فيه الراحة ؟ » فطلب الرسولان تجديد الامان ليطمئن الناس . فكتب بونابرت رسالة اخرى (١) ، واصر على حضور زعماء الشعب اليه . وقال ، بلغة الجبرتي : « لابد ان

(١) من الجبرتي : « معسكر الجيزة خطابا لاهل مصر . اننا ارسلنا لكم الى السابق كتابا فيه الكفاية ، وذكرنا لكم اننا ماحضرنا الا بقصد ازالة المماليك الذين يستعملون الفرنساوية بالذل والاحتقار واخذ مال التجار ومال السلطان ، ولما حضرنا الى البر القريب خرجوا الينا فقابلناهم بما يستحقونه وقتلنا بعضهم واسرنا بعضهم ونحن فى طلبهم حتى لايقم احد منهم بالنظر المصرى ، واما المشايخ والعلماء واصحاب المربيات والرعية فيكونون مطمئنين وفى مساكنهم مرتاحين »

يحضر الينا المشايخ والشورىجية لرتب لهم ديوانا ننتخبه من سبعة اشخاص من العقلاء يدبرون الامور « اى يتولون الحكم . وعاد الرسولان بهذه التاكيدات واطمان الناس .

واوفد علماء الازهر الى بونابرت بالجيزة مندوبين هما الشيخ مصطفى الصاوى والشيخ سليمان الفيومى ، فسألهم بونابرت : « هل انتم كبار المشايخ ؟ » وهو السؤال العملى من رجل عملى ، وواضح منه ان بونابرت كان حريصا على التفاهم مع زعماء الشعب الحقيقيين المسموعى الكلمة . فابلغه المندوبان بان المشايخ الكبار قد تركوا القاهرة فطلب بونابرت اليهما ان يكتبا لهم بالعودة لتأسيس الديوان ، اى لتسلم الحكم « لاجل راحتكم وراحة الرعية واجراء الشريعة » ولكن الشيخ الصاوى والشيخ الفيومى طالبا بونابرت بان تصدر عنه التاكيدات شخصيا « واستكتبوه عدة مكاتبات بالحضور والامان » وبعد عودة المندوبين بعث العلماء برسائل بونابرت الى الزعماء المختفين فعاد الشيخ السادات والشيخ عمر الشرقاوى ونفر من العلماء الفارين فى ناحية المطرية . ولم يعد عمر مكرم بل غادر البلاد الى سوريا مع والى التركى (ابو بكر باشا) وكبير المماليك (ابراهيم بك)

كذلك انتقل نائب والى ، مصطفى بك ، بعد مداوات مع بعض التجار ، على رأس وفد الى بونابرت فى الجيزة ، ليعرض تسليم القاهرة مقابل التعهد بحماية الارواح والاموال واشاعة الطمانينة بين السكان فكانت اجابة بونابرت ذات مغزى سياسى فقد اكد لنائب والى ان غرضه الاول هو « المحافظة على سعادة الشعب المصرى واحترام شعائره الدينية وامواله » (١) فهو رغم انه

(١) الرافى ١ - ٩١

يخاطب ممثل سلطان تركيا لم يؤكد الا سياسته نحو المصريين متجاهلا الارستقراطية التركية التى كانت تعيش الارستقراطية المملوكية فى مصر يومئذ ، ومتجاهلا ضمنا اوضاع السيادة التركية التى كانت قائمة يومئذ فأهم ما فى هذا الموقف البونابرتى اذن هو عداؤه او تجاهله لاية سلطة رسمية او مراكز قوى او مصالح فى مصر غير مصرية واتجاهه رأسا الى التفاهم مع زعماء الشعب المصرى واقطابه . وهذا هو اهم الوجوه الايجابية فى تأثير الحملة الفرنسية على مصر .

ولما انتهت هذه المفاوضات بتسليم المدينة دخلها أولا الجنرال دييوى على رأس طلائع الجيش الفرنسى فى ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه فى اليوم التالى (٢٤ يوليو) ، ونزل بقصر محمد بك الالفى بالازبكية وبغد مشاورات مع علماء الازهر اصدر بونابرت مرسوما بتأليف اول وزارة مصرية ، وعرفت هذه الوزارة يومئذ باسم « الديوان » او « ديوان القاهرة » وهذا نص المرسوم :

« معسكر القاهرة فى ٧ ترميدور من السنة السادسة للجمهورية (٢٥ يوليو ١٧٩٨)

« بونابرت عضو المجمع العلمى الاهلى والقائد العام للجيش يأمر بما يأتى :

« أولا : تحكم مدينة القاهرة بديوان من تسعة اعضاء .
« ثانيا : يتألف هذا الديوان من المشايخ : السادات ، والشرقاوى ، والصاوى ، والبكرى ، والقيسومى ، والعريشى ، وموسى السرسى ، والسيد عمر مكرم نقيب الاشراف ، ومحمد الامير ، وعليهم ان ينتخبوا من بينهم رئيسا لهم وان يختاروا سكرتيرا من غير الاعضاء . ويعينوا

اثنين من الكتبة والتراجمة يعرفان الفرنسية والعربية .

« ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من الاغوات (رؤساء الجند) لادارة البوليس وعليه ان ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة آخرين يكلفون بمهمة دفن الموتى بالقاهرة وضواحيها الى فرسخين منها

« ثالثا : يجتمع الديوان كل يوم من الظهر ويبقى ثلاثة اعضاء على الدوام بدار المجلس

« رابعا : يقام على باب الديوان حرس فرنسى وآخر تركى

« خامسا : على الجنرال برتبيه (رئيس اركان الحرب) وقومندان المدينة (الجنرال ديبوى) ان يكونا فى الساعة الخامسة مساء اليوم بدار الديوان لاجراء ما يلزم لاعضائه ولكى يأخذا عليهم عهدا الا يعملوا شيئا ضد مصلحة الجيش »

ومن هذا الرسوم تتضح جملة امور ، منها ان بونايرت عدل اتجاهه الى تكوين مجلس الوزراء من سبعة اعضاء كما سبق ان اعلن الى تسعة اعضاء ، ومنها ان تأليف المجلس كان بالانتخاب ومنها تحديد اختصاصات هذا المجلس بثلاثة امور هى الامن العام والتموين والصحة ، أى انه وزارة مكونة من ثلاث وزارات هى وزارة الداخلية ووزارة التموين ووزارة الصحة كما نقول بمصطلحات اليوم -

اما الجبرتنى فقد ذكر ان عدد الوزراء كان عشرة لا تسعة وان بونايرت امر باستدعاء المشايخ والوجاقية عند نائبه (قائمقام صارى عسكر اى نائب القايد العام) : « فلما استقر بهم الجلوس وخاطبوهم وتشاوروا معهم فى انتخاب عشرة من المشايخ للديوان وفصل الحكومات ،

فوق الاتفاق على الشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ خليل البكرى والشيخ مصطفى الصباوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ محمد المهدي ، والشيخ موسى السرسى ، والشيخ مصطفى الدمنهورى ، والشيخ احمد العريشى ، والشيخ يوسف الشبرخيتى ، والشيخ محمد الدواخلى » وقد فسر عبد الرحمن الرافعى الاختلاف بين الجبرتى ومرسوم بونايرت فى أسماء ثلاثة من أعضاء « الديوان » هم عمر مكرم والسادات ومحمد الامير الواردين فى مرسوم بونايرت بأن المشايخ قد انتخبوهم اما على غير علم منهم كما فى حالة السيد عمر مكرم الذى كان قد غادر القاهرة فى طريقه الى سوريا او كان يعد العدة لذلك ، واما بغير موافقتهم كما فى حالة الشيخ السادات والشيخ الامير اللذين يرجح الرافعى أنهم « لم يقبلوا العضوية اما لرفضهم الاشتراك فى مهزلة الحكم مع الفرنسيين او لاي سبب آخر » فحل محلهم الدمنهورى والشبراخيتى والدواخلى . اما المهدي فقد كان سكرتيرا معيناً فى الديوان ، عينه الأعضاء بحسب المرسوم « من غير الأعضاء » ولكن نظرا لسلطوته العظيمة فى الديوان وفى الحياة العامة طوال حكم الفرنسيين ، فقد أصبح « سكرتير عام مجلس الوزراء » كما نسميه اليوم هو رئيس الوزراء الفعلى . لهذا كان طبيعيا أن يورد الجبرتى اسمه بين أسماء أعضاء الديوان . وايا كان الأمر ، فهذا الاختلاف يشير الى وجود مرسوم بونايرتى ضائع يجب مرسوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ، فمن غير المعقول أن يباشر الدمنهورى والشبراخيتى والدواخلى فى التشكيل الجديد سلطة الوزراء عرفيا وبغير سند قانونى

أما الشيخ السادات فرغم عدم اشتراكه في الوزارة بحسب قائمة الجبرتي فقد عين رئيس لجنة الأموال المصادرة ، وعنه يقول الرافعي : « ولعله تورع عن قبول هذه العضوية لأنها لا تتناسب مع مقامه في البلاد ، على أنه كان مع ذلك موضع احترام نابليون ، اعتبر ذلك فيما أمر به من تعيينه على رأس لجنة عهد إليها فحص شكاوى الأمراء من مصادرة أموالهم ، وهذه اللجنة مؤلفة من الشيخ السادات والمسيو روستي قنصل النمسا والجنرال جونو . وقد زاره نابليون في بيته وكان يحترمه احتراماً عظيماً ، وذكر الجبرتي موقفه حيال الفرنسيين أنه لما قدمت فرنساوية إلى الديار المصرية لم يتعرضوا له في شيء وراعوا جانبه وأفرجوا عن تعلقاته وقبلوا شفاعته وتودد إليه كبيرهم وأعظمهم . » ويضيف الرافعي أن بوناپرت رغم ذلك لم يطمئن إليه يوماً وأنه اتهمه بزعامة ثورة القاهرة وأنه اضطلع اضطلاعاً شديداً في عهد كليبر وفي عهد مينو

ويلاحظ في تشكيل الديوان أنه خاص بمدينة القاهرة وحدها ، لأن بقية أقاليم مصر كانت تحكمها دواوين مماثلة تسمى دواوين الأقاليم ، وأن كانت اختصاصاتها غير مطابقة لاختصاصات ديوان القاهرة ، بما يجعلها أشبه شيء بمجالس المديريات لا بالحكومات المحلية ، ويكفي لتوضيح هذا الفرق أن مرسوم تشكيل ديوان القاهرة نص في مادته الأولى على أنه « تحكم مدينة القاهرة بديوان مؤلف من تسعة أعضاء » بينما نصت المادة الأولى من مرسوم تشكيل دواوين الأقاليم الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ على أنه « يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء

يسنّهون على مصالح المديرية ويعرضون عليه (أى على بوابرت) كل الشكاوى التى تصل اليهم ويمنعون اعتداء المرى بعضها على بعض . وعليهم مراعاة الاتساجص السيسى السيرة ومعافيتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التى تحت امره العواد الفرنسيين ، وارتداد الاهالى الى ماتعتضيه مصلحتهم . « مرسوم انشاء ديوان القاهرة يقول : « تحكم مدينة القاهرة » ورسوم انشاء دواوين الافاليم يقول : « يتألف فى كل مديرية . . ديوان » ، قديوان القاهرة لم يكن مجرد مجلس محافظة أو مجلس مدينة وانما كان مجلس وزراء بالمعنى التام روعى فى تحديد اختصاصاته تصريف شئون الداخلية والتموين والصحة

ودراسة الجبرتي والوثائق الفرنسية تدل على انه كان حكومة بالمعنى التام اذ كان يدخل فى اختصاص هذا الحكم تعيين الموظفين وممارسة السلطة المدنية بوجه عام ، اما السلطة العسكرية فبقيت فى يد الفرنسيين . وقد كان لهذه الحكومة المصرية ، فيما لايتعارض مع مصالح الاستعمار الفرنسى ، كل السلطات الوزارية المنصوص عليها ، ومن أهمها تعيين الموظفين . فقد جاء فى الجبرتي أن الديوان عين محمد المسلمانى محافظا للقاهرة (فى وظيفة أغات مستحفظان أو باختصار : الاغا) وعين على اغا الشعراوى فى وظيفة مدير الامن العام (والى الشرطة) وعين حسن محرم فى وظيفة « أمين احتساب » (مدير التموين) . ولم يكن مجلس الوزراء المصرى مجردا تماما من الارادة المستقلة ، لأن الجبرتي يذكر أن الفرنسيين كانوا يعارضون فى تعيين هؤلاء الثلاثة فى هذه المراكز الحساسة بحجة أنهم من

جنس الماليك . وقد تمسك مجلس الوزراء بهذه التعيينات لان اصحابها من أبناء البيوتات القديمة فهم لا يتجاسرون على الظلم ، أى أنهم على « نبالة » حقيقية تجعلهم يترفعون عن الظلم كما أنهم مرهوبو الجانب تخشى بأنهم السسوقة والرعاع فهم اذن أنسب من يعينون لحفظ الامن العام . وقد زكاهم أيضا ثلاثة من الفرنسيين ، هم ماجالون قنصل فرنسا العارف بالبلاد وفانتور كبير تراجمة بوناپرت والتاجر بوديف . فنزل بوناپرت على قرار مجلس الوزراء . وواضح أن اعتراض الفرنسيين الاول نبع من خشيتهم من تكون نواة من المقاومة المملوكية أو التخريب المملوكى في هذه المراكز الحساسة داخل جهاز الحكم . كذلك خول للديوان بموجب مرسوم ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٨ سلطة تعيين آغا (رئيس) للأنكشارية في بولاق ورئيس للأنكشارية في مصر القديمة يكونان تابعين لمحافظ القاهرة (أو آغا القاهرة) ، وتعيين آغا أو مدير لإدارة الشرطة في النيل يعمل تحت رئاسة الكونتراميرال بيريه

ولكن بوناپرت رغم هذا لم يترك أمر تعيين كبار الموظفين للوزارة المصرية بل احتفظ لنفسه بحق شغل الوظائف العليا دون استشارة الديوان ، فعين فرنسيين أو أجانب في وظائف (١) مدير إدارة الشؤون المالية للحكومة ويسميه الجيرتى مدير الحدود أو مدير الروزنامة (٢) مدير الجمارك (٣) مدير البريد (٤) وكيل محافظ القاهرة (٥) حكمدار المنطقة أو قومندان القسم ، وكان منهم عشرة حكمداريين أو قومندانان لآن الفرنسيين قسموا القاهرة وبولاق ومصر القديمة الى عشرة أخطاء

ويبدو أن بوناپرت قد استراب في مجلس الوزراء

المصري الذي أنشأه بنفسه ولما تمض على تشكيله أيام ،
فاصدر في ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٨ مرسوما بتعيين الجنرال
بوفوزان قوميسيرا لدى الديوان يحضر جلساته بانتظام
ويرفع اليه التقارير عن مداولاته يوميا ، وهى وظيفة
تشبه مراقب عام فى مجلس الوزراء ، وحددت اختصاصاته
بأن يكون حلقة الوصل بين الوزارة وبين بونايرت أو من
يقوم مقامه اثناء عملياته العسكرية ويدخل فى هذه
الاختصاصات التجسس على أعضاء الوزارة ، ففى
مرسوم ٣١ اغسطس سنة ١٧٩٨ الذى أحل به بونايرت
تاليان محل بوفوزان فى وظيفة قوميسير الديوان هذه ،
جاء فى تحديد اختصاصاته : « على الستويان تاليان أن
يحضر جميع جلسات الديوان وأن يسمى فى معرفة اخلاق
أعضائه ومبلغ الثقة التى يمكننا أن نوليهم اياها ، وعليه
أن يلفنى كل يوم بالشكاوى التى ترفع الى الديوان
والمسائل التى بحث فيها والطلبات التى ييديها » . فمهمة
القوميسير اذن - الى جانب كونه عين بونايرت فى مجلس
الوزراء - كانت اطلاعه أول بأول على جدول أعمال
المجلس ، وعلى قراراته واقتراحاته ، ويبدو أن بونايرت
كان مهتما بصفة خاصة بمتابعة الشكاوى والمطالب التى
يرفعها المواطنون الى المجلس ليتعرف من خلالها أسباب
السخط فى البلاد من ناحية وليظهر فى مظهر المنصف
الاعظم على حساب الوزراء ، فيتقرب بذلك الى قلوب
المصريين ، كما فعل كرومر نحو مائة عام من بعده حين
تخطى الحكومة وفتح باب المعتمد البريطانى لفحص
شكاوى الناس والتدخل لحل مشاكلهم ، وهى سلطة
من الناحية الفقهية لا يملكها الا الملوك ورؤساء الجمهوريات
وكان مقر مجلس الوزراء بينت أحد الماليك بشسارع

للرويعى بالازبكية ، بالقرب من وش البركة
اما دواوين الاقاليم فهذا نص الرسوم الصادر بانشائها
في ٢٧ يونيو ١٨٩٨ :

« أولا : يتألف في كل مديرية من مديريات القطر
المصرى ديوان من سبعة اعضاء يشهرون على مصالح
المديرية ويعرضون عليه (على بونابرت) كل الشكاوى
التي تصل اليهم ويفتعون اعتداء القرى بعضها على
بعض ، وعليهم مراقبة الاشخاص السيئى السيرة
ومعاقبتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التي تحت امره
القواد الفرنسيين ، وارشاد الاهالى الى ماتقضييه
مصلحتهم

« ثانيا : يعين في كل مديرية آغا (رئيس) الانتكشارية
يتصل دائما بالقومندان الفرنسى ، ويكون تحت امرته
قوة مسلحة من ستين رجلا من الاهالى يحافظ بهم على
النظام والامن والسكينة

« ثالثا : يعين في كل مديرية مباشر لجباية اموال الميرى
والضرائب وايراد املاك المصاليك التي صارت ملكا
للجمهورية ويكون تحت رياسته العمال الذين يحتاجهم
العمل

« رابعا : يعين بجانب المباشر وكيل فرنسى للمخابرة
مع مدير المالية ومراقبة تنفيذ الاوامر التي يصدرها
وتكون من اختصاص الادارة المالية »

وفهم من هذا الامر أن اختصاصات دواوين الاقاليم
او مجالس المديريات هذه كانت (١) حفظ الامن (٢) جباية
الاموال الاميرية والضرائب (٣) حراسة الاموال المصادرة .
ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا يفعلون في الاقاليم عين
ما فعلوه فى القاهرة من حيث تنظيم اداة الحكم : أى

يقيمون واجهة مصرية مع احتفاظهم بالسلطة الفعلية المستترة . ويتجلى هذا في تمسكهم مثلا بتعيين مدير ضرائب مصرى (المباشر) مع تعيين وكيل فرنسى له سلطة المراقبة والاتصال بوزير المالية الفرنسى فى حكومة القاهرة ، بوسليج ، الذى عينه بونايرت مديرا للمالية أو للروزنامة بلفة الجبروتى ، ولم يكن فى واقع الامر الا وزيرا للمالية مقنعا برتبة المدير . كذلك يتجلى هذا فى تمسك الفرنسيين بتعيين حكمدار مصرى فى كل مديرية ، أى اغا يراس الانكشارية ، مع النص على ضرورة اتصاله بالقومندان الفرنسى . كذلك يتجلى فى اصرارهم على بناء واجهة مصرية فى كل مديرية فى هيئة مجلس المديرية أو ديوانها ليتحمل مسئولية حفظ الامن والنظام مع النص على أن تكون القوة الضاربة التى تحفظ الامن هى القوات الفرنسية ، بدلا من الاكتفاء بالبوليس الوطنى بهذه المهمة وتدعيمه لذلك

وقد كان هذا تكرارا للاوضاع فى القاهرة ، ففى القاهرة كان مجلس الوزراء المصرى هو الواجهة ، أما السلطة المقنعة فى داخله فكانت القوميسير أو المراقب الفرنسى الذى كان بمثابة ضابط اتصال بين الوزارة وبين بونايرت أو من يقوم مقامه . كذلك راعى الفرنسيون أن يكون محافظ القاهرة (اغات مستحفظان) محمد المسلمانى من تعيين الوزراء المصريين ، وان يكون وكيل المحافظ (كتخدأ مستحفظان) برتلى الرومى ، من تعيينهم مباشرة . كما راعوا أن يكون حكمدار القاهرة (والى الشرطة) اغا الشعراوى ورؤساء الشرطة (اغوات الانكشارية) من تعيين الوزراء المصريين بينما قومندانات الاقسام أو الاخطاط العشرة فى القاهرة وبولاق ومصر

القديمة من الفرنسيين ، وأن يكون رئيس البوليس
النهرى مصريا تابعا للاميرال بيريه

ولكن بالرغم من أن الحكم المصرى كان مجرد واجهة
للحكم الفرنسى ، إلا أننا لانستطيع أن نتجاهل ثلاث
نتائج خطيرة لهذا الوضع الجديد الذى جاءت به الحملة
الفرنسية : أولاها أن المصريين قبل مجيء بونابرت لم
يكن لهم مكان فى نظام الحكم لا فى الحقيقة ولا فى الظل ،
وكانوا يعيشون فى عهد الاتراك والماليك فى عزلة مطلقة
عن سلطات الدولة من حيث هى كائن سياسى ، أى أن

الشعب المصرى كله بكافة طبقاته كان معزولا عزلا سياسيا
أيام الاتراك والماليك ، وقد كان الاعتراف « الشكلى »
أو « القانونى » أو « الدستورى » لا بمجرد حقهم فى
المشاركة فى حكم البلاد ، بل بأنهم وحدهم أصحاب الحق
فى هذا الحكم ، ولا حق لسواهم ، مع عزل من عزلهم
سياسيا قرونا طوالا ، كان هذا بمثابة ثورة كبرى فى
نظام الحكم بمصر ، تولدت عنها فيما بعد مختلف تيارات

الكفاح الوطنى والدستورى لمباشرة هذه السلطة النظرية
الشكلية من مجرد حق قانونى الى واقع فعلى ، أما
النتيجة الثانية لهذا الوضع الجديد فهى أن الحكومة
المصرية بمختلف أجهزتها فى القاهرة والاقاليم كانت

بمشابة تدريب أولى للمصريين على تقلد السلطة ومسئولياتها
فكانت الخطوات الاولى نحو حكم مصرى مائة فى المائة
قادر على الاضطلاع بمسئوليات الحكم وتفهم مشاكله ،
ولاشك أن هذه الخطوات الاولى التى تم فيها هذا

التدريب باحتكاك العقلية المصرية بالعقلية الفرنسية
وباطلاع المصريين على فلسفة الحكم الفرنسى وعلى أجهزة
الادارة الفرنسية وأساليبها كان أنفع لهم من أى تدريب

كان يمكن ان يتلقوه من فلسفة الحكم التركي او المملوكى ومن الادارة التركية او المملوكية ، فقد كانت فرنسا يومئذ فى مقدمة دول العالم فى الفلسفة السياسية والاجتماعية والقانونية ومن اكثرها عصرية فى أساليب الادارة والتنظيم ومن ارسخها قدما فى العلوم والفنون والآداب والتكنولوجيا على حين كانت الامبراطورية

العثمانية وممالكها تعيش فى عزلة العصور الوسطى وجهالتها وقيمها الاقطاعية التى كان لا يمكن أن تؤسس عليها دولة حديثة . أما النتيجة الثالثة فهى أن الحكم المصرى استطاع أن يستخلص للمصريين الكثير من مصالحهم الضائعة وأن يحل لهم الكثير من مشكلاتهم

المعلقة فى الدوائر التى كانت لا تتعارض أو لا تتداخل مع مصالح الفرنسيين ، ولم يكن للفرنسيين مصلحة خاصة فى تعطيلها أو ابقائها بغير حل ، ولا سيما حيثما كانت مصالح المصريين تحل على حساب الترك والمماليك .

ولا شك أن استئثار الترك والمماليك بالحكم قرونا وحلولتهم دون تسليح المصريين الى الطبقة الارستقراطية والطبقات العليا عامة قد جعل من قادتهم وزعمائهم وأعيانهم طبقة الصق بالطبقات الشعبية وأقدر على تفهم

مصلحتها ومشكلاتها من طبقة الحكام الاتراك أو الحكام المماليك . فاضطلاع المصريين بهذا الحكم الصورى فيما يمس القرارات والاجراءات العليا ولكن الفعلى فيما يمس القرارات والاجراءات الثانوية والجزئية كان خطوة الى

الامام ولو فى حدود ضيقة نحو انتفاع الطبقات الشعبية بأجهزة الدولة ونحو مشاركتهم فى تكوين هذه الاجهزة ومراقبتها ، وهى خطوة ما كان يمكن أن تتم فى ظل الامبراطورية العثمانية أو تحت الاقطاعية المملوكية

وما كان يمكن أن تحقق إلا بتقلص سلطانهم وتجديد بناء الدولة على أساس إلغاء الإقطاع وإمرااته وتدعيم الفكرة القومية . وقد كانت من أهم ثمرات هذه الخطوة الأولى ظهور بدايات ثلاث طبقات من أهم طبقات المجتمع المصري التي لعبت دورا خطيرا في الكفاح الوطني والكفاح الدستوري وهي الأرسستقراطية المصرية والبورجوازية المصرية والبيروقراطية المصرية

والدليل على أن مجلس الوزراء المصري لم يكن مجرد جهاز لقضاء مصالح الفرنسيين وأنه كان يقوم أيضا بقضاء مصالح المصريين ، مذكره الجبرتي عن سكرتيه العام ، وهو الشيخ محمد المهدي كان واسع النفوذ داخل الديوان وخارجه ، وأن الفرنسيين « أحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعته ووثقوا بقوله فكان هو المشار اليه في دولتهم مدة إقامتهم بمصر وعلى يده تقضى عندهم حوائج الناس وقضاياهم ، وكانت أوامره نافذة عند ولاية أعمالهم حتى لقب عندهم وعند الناس بكاتم السر ، ولما رتبوا الديوان كان هو المشار اليه فيه والموظفون في الديوان من دونه وإذا ركب حقوا به ومشوا حوله وبين يديه وفي أيديهم العصي يوسعون له الطريق » وهذا الوصف يجعل من حقنا أن نستنتج أن محمد المهدي كان في حقيقة الامر أول رئيس وزراء مصري رغم أن لقبه الرسمي الأول كان سكرتير عام مجلس الوزراء . ومنصب « رئيس الوزراء » كما هو معروف في تاريخ الدساتير حتى في البلاد المتقدمة دستوريا لم يكن أول الامر منصبا منصوبا عليه ، ففي إنجلترا وفرنسا ذاتهما لم يكن لمجلس الوزراء رئيس حتى نهاية القرن السابع عشر ، ومنذ أوائل القرن الثامن عشر ظهر لقب « الوزير الأول »

Prime Minister أو Premier Ministre لأقرب
الوزراء إلى التاج ، وأصبح هذا الوزير الأول هو حلقة
الوصل بين العرش ومجلس الوزراء ، نتيجة لانتقطاع
الملك عن حضور جلسات مجلس الوزراء كما حدث منذ
عهد جورج الأول ملك إنجلترا ، وهو أول من تولى عرش
إنجلترا من أسرة هانوفر الألمانية ، وكان يجهل اللغة
الانجليزية ، فتخلى عن حق الملك في حضور جلسات
مجلس الوزراء فافضى ذلك إلى ظهور تقليدين دستوريين
خطيرين هما سقوط حق الملك في حضور جلسات مجلس
الوزراء وظهور وزير أول يكون همزة الوصل بين العرش
والوزراء . وكلام الجبرتي عن سلطان محمد المهدي يدل
على أن رئيس الوزراء المصري كان نافذ الكلمة ليس بين
المصريين فحسب ولكن بين الفرنسيين كذلك ، وأن
مصالح المصريين كانت تقضى ومشاكلهم تحل على يده ،
حتى ما كان الفرنسيون طرفا فيها . ولكن من الأسراف
أن نتصور أن هذه السلطات الواسعة تجاوزت القرارات
والاجراءات التي لاتمس بمصالح الفرنسيين الأساسية .
فهى اذن مباشرة لسلطة الحكم المصري داخل اطار الحكم
الفرنسي .

وعندما أعاد الفرنسيون تشكيل مجلس الوزراء أو
الديوان على أسس أخرى في ديسمبر ١٧٩٨ اختير محمد
المهدي عضوا في الديوان فأكملت له هذه الصفة
الدستورية ، صفة « الوزير الأول »

وقد أثار عبد الرحمن الرافعي في « تاريخ الحركة
القومية (الجزء الأول) مسألة من أخطر المسائل في تنظيم
الدولة الحديثة ، وهى مدى ولاية ديوان القاهرة ،
وأوضح أن الرسوم البونابرتي بإنشاء الديوان يدل على

انه كان مجرد « حكومة للقاهرة » لا حكومة مصرية بالمعنى التام تمتد ولايتها على كل أرجاء مصر ، وهذا صحيح من جهة الاعباء المدنية لمجلس الوزراء ، أو في حدود اختصاصات وزارات الداخلية والتموين والصحة . ولكنه يففل أن مرسوم انشاء دواوين الاقاليم قد جعل المباشرين (مديرى الضرائب والاموال المقررة والحراسة على الاموال المصادرة) في جميع مديريات مصر مسئولين من خلال وكلائهم الفرنسيين أمام وزير المالية بالقاهرة الذى كان يسمى رسميا مدير المالية ويسمى في الجبرتي الروزنامجى ، وهو مسيو بوسليج ، بل أن هذا المرسوم نفسه اذ ينص على انه من عمل هؤلاء الوكلاء « مراقبة تنفيذ الاوامر التى يصدرها » في حدود اختصاصاته المالية ، انما يوضح أن الاوامر المتصلة بالمالية العامة كانت تنبع من وزارة المالية في القاهرة وتصب في كل مديريات مصر . فوزارة المالية اذن كانت على مستوى الدولة كلها وليست قاصرة على القاهرة وحدها . كذلك يففل تحليل الرافعى أن مدير البريد الفرنسى (أغا الرسالة في الجبرتي) ومدير الجمارك (أمين البحرين) ، كان عملهما على مستوى الدولة كلها فادارة البريد هذه ، وهى نواة وزارة المواصلات نظمت مكاتب للبريد في القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والرحمانية والمنصورة ومنوف والمحلة الكبرى . اما ادارة الجمارك فواضح من اسمها ذاته أن ولايتها كانت تشمل موانئ البحر المتوسط والبحر الاحمر . واذا كان الفرنسيون قد احتفظوا بهذه الوزارات الثلاث : المالية والمواصلات والجمارك في أيدي وزراء فرنسيين لاعتبارهم اياها لازمة للمجهود الحربى فهذا لا يغير من الامر شيئا وهو أن هذه الاجهزة كانت ذات

ولاية على البلاد كلها ، وأن التنظيم هو التنظيم بغض النظر عن أشخاص الوزراء ، أن كانوا من الاجانب أم من المصريين . وفي كل كلام عن ظهور الدولة الحديثة في مصر القائمة على الحكم المركزي من العاصمة ، لا يصح طرح هذه التجارب الاولى في اقامة حكومة مركزية تحكم البلاد من العاصمة وتمتد ولايتها على كل ارجاء البلاد

ثم انه لا ينبغي ان ننسى ان الانتقال فجأة وفي كل شيء من الحكم المملوكي القائم على اللامركزية المطلقة أو مانسميه اليوم الحكم المحلي الى نظام الدولة الحديثة القائم على المركزية المطلقة أو على الأقل المركزية في كل مايتصل بالشئون العامة التي تمس جميع المواطنين ،

لم يكن بالامر الهين ، وأدركنا خطورة هذا التحول الجسيم في نظام الحكم في مصر . بل ان اجهزة الامن العام المتطورة في اختصاصات حكومة القاهرة ومجالس الاقاليم كانت في حقيقتها ، رغم واجهاتها المصرية اللامركزية الظاهرة ، اجهزة مركزية بالمعنى الصحيح ، لأن كل خيوطها الاخيرة

كانت تتجمع في نهاية الامر في أيدي السلطات الفرنسية ، سواء من خلال قومندانات الاخطاط أو الاقسام في القاهرة أو من خلال تبعية البوليس النهري للقيادة الفرنسية أو من خلال النص على استعانة مجالس المديريات بالقوات

الفرنسية الموزعة في البلاد لاقرار الامن في الاقاليم . فالامن العام نفسه كان ، من حيث هو عمليات جزئية لا تمس امن الدولة أو الاخلال بالنظام العام ، كان لا مركزيا يتولاه اغوات الانكشارية المصريين ، ومن تحت

امرتهم من قوات مسلحة من « الاهالي » ، أما من حيث هو عمليات موسعة عسكرية أو شبه عسكرية فقد كان عمليات تتجمع خيوطها دائما عند القواد الفرنسيين ،

وبالتالى فى مكتب القائد العام ، (صارى عسكر) ،
 بونابرت او مثله . والمرسوم البونابرتى بانشاء دواوين
 الاقاليم يشتمل أيضا على نص ذى قيمة تاريخية كبرى ،
 وهو تشكيل قوات انكشارية صغيرة مسلحة من
 الوطنيين ، بعد ان كانت الانكشارية قوامها لقرون
 وقرون خلت من الجنود الاجنبية المرتزقة التى لا يسمح
 فيها بمكان للمصريين . وقد كانت هذه هى النواة التى
 تكون منها البوليس المصرى . وهذا هو المعنى الحقيقى
 للمادة الثانية من المرسوم البونابرتى بتعيين رئيس
 الانكشارية فى كل مديرية « ويكون تحت امرته قوة
 مسلحة من ستين رجلا من الاهالى ويحافظ بهم على
 النظام والامن والسكينة » . وهذه اول مرة يسمح
 للمصريين فيها بحمل السلاح وبالتجمع المسلح فى هيئة
 قوات او فصائل

ولم يكن تسليح المصريين امرا ارتجله الفرنسيون بل
 كان وفقا لسياسة محددة تمشى مع نظرتهم العامة
 القائمة على تحطيم كل تجمع اجنبى غير فرنسى فى البلاد ،
 وعلى استعداد المصريين على المالك وعلى كافة العناصر
 الاجنبية ذات الحقوق التقليدية من غير الاوربيين ببعث
 روح القومية المصرية فى المصريين . وبالتالى كان طبيعيا
 ان يلجأ الفرنسيون الى المصريين لملء هذا الفراغ فى قوات
 الامن المسلحة خشية الاعتماد على فصائل من الانكشارية
 المملوكية - التركية قد تطعنهم من الوراء او تنقض عليهم
 فى أية لحظة موالية

وقد اوضح تاليران وزير خارجية فرنسا وجهة نظر
 الجمهورية الفرنسية فى امر تسليح المصريين فى تقريره
 الى حكومة الديركتوار المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٧٩٨ فى

مشروع الحملة على مصر حيث قال في تقدير قوى المقاومة للغزو الفرنسى كما جاء فى الراعى : « ان أهالى مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد ، وهم عزل لا سلاح معهم ، واذا أعطاهم المماليك سلاحا بحجة الدفاع عن البلاد من الغارة الاجنبية فانهم لاشك سيحاربون به طائفة المماليك انفسهم ، فليس ثمت خوف من مقاومة او وثبة من الاهالى » . ولا شك ان تاليران بنى تقديره هذا على تقارير جواسيس فرنسا وممثلها وتجارها فى مصر . وهو تقدير خاطيء لانه بنى نتائج خاطئة على مقدمات صحيحة . فكره المصريين للمماليك حقيقة مقررة ، ولكن الذى اغفله تاليران هو ان رفض المصريين للمماليك لم يكن يستتبع قبولهم للفرنسيين ، بل لقد اثبتت الحوادث بثورة القاهرة وغيرها ان المصريين كانوا يمتقنون الحكم الاجنبى من اى نوع كان ، مملوكيا كان او تركيا او فرنسا ، كما اثبتت المقاومة الشعبية المصرية استهانة الفرنسيين بقدرة المصريين على مقاومة الحكم الاجنبى من اى نوع كان كلما وجدوا نفرة يمكن ان ينفذوا منها الى الكفاح الوطنى ، واثبتت سوء فهمهم لنضج المصريين السياسى وسوء تقديرهم لسلامة استجاباتهم الوطنية ، فكانوا اول من اکتوا بنار الشعلة الوطنية التى عملوا بانفسهم على اذكائها كما بين عبد الرحمن الراعى فى كتابه

٢ - الدستور الاول والبرلمان الاول

كما انشا بونابرت مجلس الوزراء الاول في مصر انشا
ايضا البرلمان الاول في مصر . وربما كانت هذه الخطوة
الثانية اخطر اثرا وابلغ دلالة من الخطوة الاولى . فاقامة
الغزاة والمستعمرين سلطة تنفيذية محلية لتكون واجهة
مقبولة تتحمل مسئوليات الحكم أمام المواطنين ، وتكون
في حقيقة الامر اداة يحركها الاستعمار لتحقيق اغراضه
الكبرى ، شيء مألوف في تاريخ الغزو والاستعمار ، ومن
هذه الناحية نستطيع ان نجعل الثورة البونابرتية
في نظام الحكم في النقاط التالية : (١) انه خلق سلطة
تنفيذية فعالة منظمة على احدث الطرق العصرية الزمنية
التي عرفتها أوروبا وذلك في الحدود التي مكنته منها
ظروف البلاد وخدمت مصالح الاستعمار الفرنسي أو لم
تعارض معها ، لتحل محل السلطة التنفيذية التركية -
الملوكية الضعيفة المفككة المتطاحنة الشرهة اللاهية
بمصالحتها تماما عن أى واجبات نحو الشعب الذي تحكمه
(٢) انه ساعد على ظهور كيان الدولة في مصر حين سار
بنظام الحكم خطوات واضحة نحو اقامة حكومة مركزية
مع المحافظة على الحكم المحلي في الحدود التي لا تتعارض
مع الوظائف الاساسية للحكومة المركزية ، وأحل هذا
النظام محل الحكومات الملوكية الصغيرة المتعددة المتمتعة

باستقلال حقيقى بعضها عن البعض الآخر داخل اطار من السيادة التركية « الصورية » . (٣) انه نقل اداة الحكم الى يد المصريين بدلا من المالك والاتراك وحاول تصفية أية جيوب للسلطة غير فرنسية او مصرية مستندا الى بعث القومية المصرية فى محاربة منافسيه من المستعمرين . (٤) انه اقام فلسفة الحكم الجديد على أساس تصفية الاقطاع التركى - الملوكى وبذلك مهد لظهور ارسـتقراطية مصرية وبورجـوازية مصرية وبيروقراطية مصرية

اما الخطوة التى اتخذها يونابرت نحو انشاء سلطة تشريعية فى مصر فقد كانت فكرة ثورية اوروبية بغير جدور واضحة او تقاليد معروفة فى مصر ، فكرة من وحى الثورة الفرنسية ذاتها التى كان يونابرت نفسه اداة من ادواتها حتى هذه المرحلة من تاريخها ، فكرة مستوردة ما كان يمكن أن تثبت فى مصر بهذه السرعة وتتخذ هذه القوالب والاتجاهات الواضحة لولا انهيار الحواجز التركية المملوكية التى كانت تعزل مصر عن تيارات الفكر وصراعات الطبقات فى العالم الخارجى ولولا احتكاك المصريين بالعقلية الاوروبية وبالثقافة الاوروبية وبالتاريخ الاوروبى بصورة من الصور . اما مجرد قيام حكومة مركزية قوية او سلطة تنفيذية قوية فقد عرفته مصر فى كل عصور مجدها ، فـيونابرت اذن لم يأت بجديد فى هذا المضمار ، وانما كل ما فعله أن جدد شباب « الدولة » او « ادوات الحكم » ليقدم مصالح الاستعمار الفرنسى

اما الجديد الذى أتى به فهو وضعه البذور الاولى للحكم النيابى والتمهيد لظهور الديمقراطية البورجوازية

في مصر ، وذلك بإنشاء أول برلمان مصري عرف في أيامه باسم «الديوان العام» . وقد بلور عبد الرحمن الرافعي هذه التجربة الخطيرة بقوله :

« أراد نابليون أن يستنير بأراء أعيان العاصمة والاقاليم في المسائل التي تفرعت عن النظام الجديد ، ففي ٤ سبتمبر سنة ١٧٩٨ دعاهم الى الاجتماع في جمعية عامة تمثل أعيان البلاد ليستشيرها في النظام النهائي للدواوين التي أسسها وفي إدارة الحكومة ووضع نظامها الإداري والمالي والقضائي ، وحدد لانعقاد هذه الجمعية بالقاهرة يوم أول أكتوبر ثم عدل الميعاد الى ٥ أكتوبر ، وسميت هذه الجمعية : الديوان العام ، تمييزا لها عن ديوان القاهرة (١) »

ومن الناحية الشكلية والقانونية والسياسية هناك وثيقتان تكمل كل منهما الاخرى يمكن اعتبارهما أول مشروع دستور عرفته مصر في تاريخها الحديث ، أما الوثيقة الاولى فهي مرسوم بونابرت الصادر بتعيين العالم مونج والعالم برتوليه وهما من اعضاء المجمع العلمي ، في وظيفة قوميسرين في الديوان العام لحضور الجلسات وعرض مشروعات الحكومة على الاعضاء وهذه الوثيقة تعرف « بفرمان الشروط » وأما الوثيقة الثانية فهي خطبة افتتاح الديوان العام التي قرئت على الاعضاء في أول اجتماع لهذا المجلس النيابي وهي أشبه شيء بخطبة العرش في العرف الدستوري وهذا نص مرسوم بونابرت بتعيين مونج وبرتوليه قوميسرين في الديوان العام :

« ان الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الاعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم اني

(١) الرافعي : تاريخ الحركة القومية ١٠١/١

دعوتهم لاستشارتهم وتلقى آرائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية . وما يفكرون في عمله اذا كان لهم حق الفتح الذي حزنه في ميدان القتال »

« اطلبوا من الديوان أن يبدي رأيه في المسائل الآتية :
أولا : ما هو أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديریات وما هو المرتب الذي يجب تحديده للاعضاء
ثانيا : ما هو النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي

ثالثا : ماهو التشريع الذي يكفل ضبط الموارث ومحو أنواع الشكاوى والاجحاف الموجودة في النظام الحالي
رابعا : ما هي الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب

« ويجب أن تفهموا الاعضاء بأننا لا نقصد ألا توفير السعادة والرفاهية للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي ، كما تشكو من طريقة تحصيلها ، وعليكم أن تضعوا للديوان نظامه الداخلي كما يأتي : أن ينتخب الاعضاء رئيسا له ، ونائب رئيس ، وسكرتين مترجمين اثنين ، وثلاثة مراقبين ، وأن يكون ذلك بطريقة الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب ، وعليكم ان تتبعوا المناقشات وتدوتوا اسماء الاعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان سواء بنفوذهم أو بكفائتهم »

هذا المرسوم يحدد بجلاء اختصاصات هذا البرلمان الاول أو « شروط » تأسيسه كما كانوا يسمونها يومئذ . وأوضح منه أن هذا البرلمان كان أشبه شيء بجمعية تأسيسية ذات طابع تشريعي وفي هذا المرسوم نقل بونايرت ، شكليا على الأقل ، سلطة التشريع ووضع نظام الحكم من السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية

كان « فرمان الشروط » بمثابة أول دستور أو ميثاق (شرطة) عرفتة البلاد . ورغم أن هذه الشرطة ، أو هذا الدستور ، كان تصريحاً جانب واحد ، هو جانب بونايرت ، إلا أنه تضمن فكرة قيام وثيقة مكتوبة تحدد « نظام الحكم » بين الحاكم والمحكوم لأول مرة في بلاد لم تعرف إلا الحكم الشخصي طوال قرون الترك والماليك . ولم يكن هذا الميثاق « عقداً اجتماعياً » بالمعنى المألوف في الفلسفة الروسية ، ولكنه كان عقداً من نوع ما ، عقداً قانونياً فيه لون من الارتباط من جانب الحاكم بمبادئ الحكم وأصوله أياً كانت هذه المبادئ والأصول ليكتسب حكمه الشرعية اللازمة ، وهي بغير شك خطوة متقدمة على فلسفة شرعية القوة المجردة ، أو فلسفة « القوة حق » التي لم تعرف مصر غيرها طوال العصر التركي - المملوكي . وقد ذكر الجبرتي باختصار موضوع هذا المرسوم فقال عن أول اجتماع للديوان العام : « ولما تكامل الجمع شرع القاضي ملطي في قراءة المنشور ، وتعداد ما به من الشروط مسطور ، وذكر من ذلك أشياء منها أمر المحاكم والقضايا الشرعية وحجج العقارات وأمر المواريث وتناقشوا في ذلك حصّة من الزمن . وكتب هذه الأربعة أشياء أرباب ديوان الخاصة يدبرون رأيهم في ذلك وينظرون المناسب والاحسن وما فيه الراحة لهم وللرعية ثم يعرضون ما دبروه يوم الخميس » . ووضح من كل هذا أن الديوان أنشئ ليكون مجلس شوري ، أو مجلساً استشارياً لبونايرت خاضعاً طبعاً للسلطة التنفيذية العليا ممثلة في بونايرت ووظيفته أن لم يكن سن القوانين ، فعلى الأقل دراستها ومناقشتها في حدود الأطار العام وهو « توفير السعادة والرفاهية للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحال

كما تشكو من طريقة تحصيلها » . وقد كان اشراك نواب المصريين فى مناقشة السياسة الضريبية (بعد أن كانت هذه السياسة من اختصاص الولاة الاتراك والحكام والمالكين وحدهم) على الاقل من الناحية النظرية ثورة حقيقية فى فلسفة الحكم . وإذا كان الفرنسيون قد تنكروا لها عمليا

فهذا لا يغير من الواقع شيئا وهو أن مبدأ جديدا فى أصول الحكم ، وهو اشراك نواب الشعب فى سن القوانين ومناقشة السياسة الضريبية ، قد دخل فى لغة الحكم المصرى ، ولم يبق الا أن يؤتى تدريب المصريين على حكم الشورى ثماره ، وهذه قصة الكفاح الدستورى فى تاريخ مصر الحديث

وقد كان موعد انعقاد أول برلمان مصرى فى يوم السبت ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ بمقر الديوان العام بدار محكمة القضايا ببنت مرزوق بك بحارة عابدين ، ولكن الاجتماع لم يتم فى هذا المكان ، وإنما تم فى دار ديوان القاهرة وهو بيت قائد أغا بالأزبكية ، وحضره مونج وبرتوليه مندوبين عن بونايرت لافتتاح الديوان ولعرض مشروعات الحكومة

وفى الجلسة الأولى تلا القاضى ملطى رئيس محكمة القضايا « فرمان الشروط » وعهد مونج كبير المندوبين الى الترجمان بقراءة خطبة الافتتاح من ترجمتها العربية على الاعضاء

وبلاحظ أن تلاوة « فرمان الشروط » فى أول جلسة عقدها البرلمان المصرى كان بمثابة « اعلان » لدستور البلاد وفيه معنى ارتباط الحاكم أمام نواب الشعب بأصول الحكم أو فيه معنى « الميثاق » . أما خطبة الافتتاح ، أو خطبة العرش فهي كما بين الرافعى تشيد بأمجاد مصر الغابرة ، وتؤكد فكرة القومية المصرية التى رأينا أن الفرنسيين ركزوا على ايقاظها فى نفوس المصريين ليؤلبوهم

على الامبراطورية التركية وليسلخوا مصر من الجامعة
الاسلامية التي كان مركزها استانبول . وفي خطبة العرش
اعلن مونج نيابة عن بونايرت « سياسة الحكومة » وهي
تدور حول فكرة انعاش اقتصاد البلاد بانعاش مصر كمركز
تجاري وحول فكرة رفع الظلم عن الضعفاء . ولكن الرافي
لم يلاحظ ما انطوى عليه خطاب الافتتاح من لهجة جافة

لا تخلو من الوعيد الخفي ، فهو اذ يقول بعد بيان حسن
نوايا الفرنسيين نحو مصر « فالمناسب من اهلها ترك
الشغب واخلص المودة » ، انما يوحي هذا القول بأن هناك
اشارة الى حركات مقاومة فعلية للحكم الفرنسي قام بها
المصريون قبل اعلان هذا الخطاب ، كما أن فيه تحميلا

ضمنيا للتواب للمسئولية عن حفظ الامن السياسي في
البلاد . والخطاب يؤكد الصلقة الاستشارية البحت
لليديوان العام بما جعله بمثابة غرفة مشورة لبونايرت .
والجديد في هذا الخطاب هو حملته على الحكم التركي ،

بعد أن كان بونايرت في بياناته الاولى يجاهر بعداء
الماليك وحدهم ويصرح بأنه يعمل في حدود الصداقة
التركية الفرنسية ، وهو النتيجة الطبيعية لاعلان تركيا
الحرب على بونايرت بالتحالف مع انجلترا وروسيا

أما تكوين السديوان العام فقد كان في صورته
التأسيسية الاولى مؤلفا من ١٨٠ عضوا وقد روعي في
اختيار هؤلاء المندوبين أن يكونوا من :

« الاشخاص الذين لهم نفوذ بين الاهالي ومن الذين امتازوا
بمركزهم العلمي وكفايتهم وطريقة استقبالهم للفرنسيين »
بحسب ما جاء في مراسلات نابليون . أما طريقة اختياره
هذه للمندوبين فليس لدينا بيان بها ان كانت مجرد
تعيينات فرنسية أم أن عنصر الانتخاب المحلي قد دخل

فيها ولو في حدود البيعة
ولكن من المبادئ الهامة التي دخلت البلاد فيما يبدو
لاول مرة ، على الاقل في العصور الحديثة ، مبدأ
التصويت السري داخل الديوان العام نفسه فقد ذكر
الجبرتي وصفا لاول انتخاب أجرى فيه لاختيار رئيس
الديوان ، قال :

« قال الترجمان : نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا
شخصا منكم يكون كبيرا ورئيسا عليكم ممثلين أمية
واشارته ، فقال بعض الحاضرين : « الشيخ الشرقاوى ،
فقالوا نونو وانما ذلك يكون بالقرعة فعلوا قرعة بأوراق
فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى ، فقال حينئذ يكون
الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس . فما تم هذا
الامر حتى زالت الشمس فاذنوا لهم في الذهاب »

وهذه الرواية التي تبدو مجرد نادرة طريفة تنطوي على
مبدأ ديمقراطي بالغ الأهمية وهو سرية التصويت

وقد ألف بونابرت لجنة برئاسته وعضوية سوسى مدير
مهمات الجيش وبوسليج مدير الشؤون المالية والمعلم
جرجس الجوهري كبير المباشرين الذي كان كبير المباشرين
في عهد المالك ، وكانت هذه اللجنة تجتمع يوميا وتنظر
فيما يتداول فيه الديوان العام وتتخذ فيه القرارات
المناسبة

فلننظر الآن كيف مارس الديوان العام اختصاصاته
كجمعية تأسيسية قيل لها ان وظيفتك هي اقتراح نظام
الحكم في المديرية واقتراح نظام القضاء المدني والجنائي
واقتراح قوانين الموارث وقوانين الملكية والضرائب

جاء في دي لاجونكيير أن الديوان العام رأى أن يكون
في كل مديرية مجلسان أو ثلاثة أو أربعة « دواوين »

موزعة على البنادر الهامة ، ويؤخذ كل منها ثلاثة مندوبين لتمثيله في الديوان العام بالقاهرة ، أما الثغور الهامة وهي الاسكندرية ودمياط ورشيد فيؤلف ديوان كل منها من ١٢ عضوا الى ١٥ عضوا . ومعنى هذه التوصيات بالغ الخطورة ، وهو أن أول جمعية تأسيسية عقدت في مصر أوصت أولا بنظام متقدم في الحكم المحلي بين مجلسين وأربعة مجالس في كل مديرية ، مما كان سينقل الفكرة النيابية الى اعماق البلاد وبثها في كل أرجائها ، وثانياً بأن يكون الديوان العام أو برلمان القاهرة مكونا من أعضاء يتراوح عددهم بين ١٨٠ عضوا (ان كان لكل مديرية ثلاثة دواوين) و ٢٣٧ عضوا « ان كان لكل مديرية أربعة دواوين » (على أساس ١٦ مديرية في القطر) عددا ممثلي القاهرة في الحاليين وقد كانوا أصلا ٢٧ عضوا .

ولا شك أن بونايرت حين عرض عليه مشروع نظام الحكم هذا رأى ما فيه من خطر عليه ، لان معناه قيام مجلس نيابي دائم في القاهرة كثير الاعضاء يمكنه لكثرة أعضائه أن يكون شوكة في جنب الحكم الفرنسي ، ولان معناه تكوين قيادات مصرية منظمة في داخلية البلاد ميثوقة في كل البنادر الهامة يمكن لها أن تقود الشعب في معركته ضد الاستعمار وفي كفاحه من أجل مزيد من الديمقراطية . فالتعديلات التي أدخلها بونايرت على مشروع نظام الحكم المقترح تدل على تخوفه من ظهور هذه الآلة البرلمانية بأجهزتها الديمقراطية الكثيرة في البلاد فقد قرر بونايرت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ أن يكون الديوان العام أو برلمان القاهرة مكونا من ٢٥ عضوا فقط ، لاشك لتسهيل السيطرة عليه بسبب صغر حجمه ، كما قرر ان يكون من هؤلاء ٩ أعضاء يمثلون

القاهرة وعضو واحد فقط عن كل مديرية من مديريات
القطر وعددها ١٦ مديرية ، واختصاص القاهرة بتسعة
ممثلين مقابل ١٦ ممثلاً لبقية بلاد القطر يدل دلالة واضحة
على تخوف بونايرت من تبلور القيادات المنظمة المسؤولة
في ريف مصر بعيداً عن سلطان الحكومة المركزية ، على
اساس ان ممثلى القاهرة التسعة يحكم دخولهم في نطاق
السلطة المركزية تسهل مراقبتهم وربما التأثير فيهم بحيث
لا يشكلون خطراً على الحكم الفرنسى في مصر . وغير
واضح ان كان بونايرت قد جعل نسبة التمثيل في الديوان
العام ٩ للقاهرة مقابل ١٦ للأقاليم رشوة للقاهرة بسبب
تململها من حكمه او تحطيماً للأقاليم لتفشى النزعات
الاستقلالية بين ممثليها . وكانت اللمة الاخيرة التى
وضعها بونايرت لشل الديوان العام هى قراره بان هذا
البرلمان الصغير يجتمع كلما دعاه القائد العام الى الاجتماع
ولم يكتف بونايرت بان جعل اعضاء الديوان ٢٥ عضواً ،
ثلثهم من العلماء وثلثهم من مشايخ البلاد وثلثهم من
التجار ، لاجتماعهم الا بدعوة من القائد العام بل قرر ان
يختار اعضاء الديوان العام من بينهم تسعة اعضاء يتألف
منهم الديوان الخصوصى الذى يجتمع باستمرار في
القاهرة . اما بالنسبة لدواوين المديريات او مجالسها فقد
قرر بونايرت ان يكون في كل مديرية ديوان من تسعة
اشخاص ينتخبهم جمعية عمومية مؤلفة في كل مديرية من
العلماء والائمة ومشايخ البلاد وكبار التجار والصناع .
وهؤلاء يعينهم قومندان المديرية . كذلك قرر بونايرت ان
يكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات وان
يكون لكل ديوان الولاية في دائرته على القضاء ومشايخ
البلاد

ولم يعمل بهذه التعديلات فلم يجتمع الديوان
الخصوصى نظرا لقيام ثورة القاهرة ، ثم أجرى بونايرت
تعديلات أخرى بعد إعادة الديوان فى ديسمبر ١٧٩٨ .
وواضح من التعديلات الاولى اتجاه بونايرت الى حصر
عدد العناصر القيادية سواء فى القاهرة أو فى الاقاليم ،
واحاطتها ما أمكن بكل ما يسر سيطرة السلطات الفرنسية
عليها ، كتحديد اعضاء الجمعيات العمومية بمعرفة قومندان
كل مديرية

أما بالنسبة لبقية المسائل المعروضة على الديوان العام
فى صورته التأسيسية فقد رأى فيها الديوان الابقاء على
النظام القضائى على حاله مع تحديد رسوم التقاضى .
وفى تشريعات الموارث اطلع اعضاء الديوان على نظام
الفرنسيين من التوريث ولكنهم تمسكوا بحكم الشرع فى
توريث الذكور والاناث ، والاعضاء الاقباط كالأعضاء المسلمين
على حد سواء كما يقول الجبرتى فأقرهم بونايرت على ذلك .
وكان بونايرت قد أدخل فى البلاد نظام الشهر العقارى (باسم
مصلحة التسجيلات وإدارة أموال الحكومة يومئذ)

لتسجيل كافة مستندات الملكية من أى نوع كانت مقابل
رسوم قدرها ٢٪ وجعل التسجيل واجبا وذا اثر رجمى
مع مصادرة مالا يتم تسجيله لصالح الجمهورية فاحتج
أعضاء الديوان العام على هذا النظام ورأوا فيه ضريبة
مقنعة وطالبوا بالاكفاء بفرض ضريبة على العقارات نفسها

فأخذ بونايرت بوجهة نظرهم بناء على نصيحة بوسيلج
مدير الشؤون المالية الذى أحس باستحالة تطبيق نظام
الشهر العقارى على الماضى بسبب عدم توافر مستندات
الملكية فى كثير من الاحوال . وهكذا اصدر بونايرت
مرسوما بتاريخ ١٦ اكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة

فقط وبتحديد الرسوم عن الشهادات الحكومية ، وبتحديد وعاء تصاعدي للضريبة العقارية على اساس تقسيم الاملاك الى ثلاث درجات والبيوت الى اربع درجات . وفي الجبرتي بيان بهذه الضرائب مختلف يتجاوز بيانها المنشور في الجريدة الرسمية « لوكورييه دى ليжит » . وكان واضحا ان الديوان العام غير راض عن هذه الضرائب ، ولكنه فوجيء بالرسوم الجديد الذى صدر اثناء انعقاده ولم يستطع له ردا . وانفض الديوان العام في ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ دون ان يتمكن من تخفيف هذه الضرائب وقد ذكر الجبرتي ومن بعده الرافعى وغيرهما من المؤرخين ان فداحة هذه الضرائب وما سبقها من قروض اجبارية فرضها الفرنسيون على المصريين الى جانب جهود الاتراك والمماليك في تأليب المصريين على بونابرت كانت من الاسباب المباشرة التى ادت الى ثورة القاهرة ، ولا سيما وان اصحاب الدكاكين والقهاوى لم يألفوا دفع ضريبة عقارية ايام المماليك . وقد اخذ الرافعى بوجهة نظر الجبرتي ومعاصريه الذين راوا في تطبيق نظام الشهر العقارى والرسوم الحكومية وسيلة للتجail على جمع الاموال ، ولكنه فى اعتقاده اغفل ان نظام توثيق العقود جزء لا يتجزأ من بناء الدولة البورجوازية الحديثة ، وأنه كان ضرورة لا مناص منها فى انتقال المجتمع من صورته الاقطاعية الى صورته الرأسمالية .

فلما انطلقت شرارة الثورة من الازهر فى ٢١ اكتوبر واندلج اوارها خلال الايام الثلاثة المجيدة ، عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام . وكان اعضاء الديوان فى حرج شديد قبل الثورة بين الشعب والفرنسيين المعجزهم عن اقناع الفرنسيين بالاستجابة لمطالب المصريين ، وقد بلغ

هذا الحزج قمته إبان الثورة لفشل وساطتهم أن يكف الفرنسيون عن ضرب المدينة وأن يكف المصريون عن الجهاد الوطنى . وبضغط بونابرت أصدر كبار العلماء من أعضاء الديوان نداءين إلى الشعب المصرى يدعوان لتهديد الخواطر ، الأول بتاريخ ٢٤ أكتوبر والثانى بعده بأيام ، وفى النداء الثانى كما ورد فى الجبرتى اتهم صريح للمماليك ولا سيما إبراهيم بك ومراد بك بإثارة الفتنة فى البلاد وعود إلى نعمة صداقة فرنسا لسلطان تركيا خليفة المسلمين ، من باب التهديد للعواطف الدينية . ومن رأى الرافعى أن الشيخ محمد المهدي سكرتير الديوان هو المسئول الأول عن صياغة هذه البيانات

وهكذا ظل الديوان العام معطلا نحو شهرين حتى أعاده بونابرت فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ غالبا كجزء من سياسة التهديد وتقربا إلى المصريين ، وربما أيضا بسبب ارتباطك الحالة الادارية

وقد أدخل بونابرت التعديلات الآتية على نظام الحكم النيابى :

(١) يتكون الديوان الجديد من هيئتين :

أ - الديوان العمومى الذى يسميه بونابرت الديوان الكبير

ب - الديوان الخاص ، بلفة الجبرتى ، بالفرنسية الديوان الدائم ، ويسميه الجبرتى أحيانا الديوان الديومى ، ربما بمعنى الدائم

(٢) يتألف الديوان العمومى من ٦٠ عضوا معينا من اعيان المصريين وممثلى طبقاتهم المختلفة ، تعيينهم السلطة الفرنسية . وينتخب الأعضاء بالأغلبية رئيس الديوان واثنين من السكرتيرين ويجتمع الديوان العمومى بدعوة

من حاكم القاهرة ، وحددت جلسة الافتتاح في ٢٧ ديسمبر ١٧٩٨ على أن يستمر انعقاده ثلاثة أيام ثم ينفض ، وبعد ذلك لا ينعقد إلا بدعوة من حاكم القاهرة

وقد عين للديوان العمومي قوميسران احدهما فرنسي هو مسيو جلوتيه والآخر مصري وهو الامير ذو الفقار وكيل « كتخدا » بونابرت وقد تألف الديوان العمومي على الوجه الاتي : ١٤ عضوا من العلماء والشايع « و ٢٦ من التجار والصناع و ١١ من العسكريين و ٢ من مشايخ الاخطاط و ٤ من الاقباط و ٣ من الاجانب « المجموع ٦٠ » وانعقد فعلا في التاريخ المحدد لانعقاده . وبلاحظ ان الديوان العمومي لم يكن ممثلا الا لسكان القاهرة ، وفي الامر الذي أصدره بونابرت في ٢٨ يونيو ١٨٩٩ الى القوميسر الفرنسي مايدل صراحة على حرص بونابرت على أن يكون هذا المجلس ممثلا لكافة طبقات السكان في القاهرة لمواجهة الرأي العام . فقد جاء في هذا الامر انه يريد في حالة وجود مراكز شاغرة في الديوان الكبير « يتألف الديوان من هيئة تكون ممثلة تمام التمثيل لسكان القاهرة بحيث اذا خاطبت الحكومة الديوان تتحقق انها تواجه فيه الرأي العام »

(٣) ينتخب أعضاء الديوان العمومي بالأغلبية من بينهم ١٤ عضوا يتألف منهم « الديوان الخاص » ، على أن يصدق القائد العام على هذا الانتخاب . ويجتمع الديوان الخاص يوميا « للنظر في مصالح الناس وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية » . وقد ذكر الرافي (ج ٢ / ص ١٨) أن عبارة « مراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية وردت في الأصل الفرنسي ولم ترد في بيان الجبرتي ، وربما مرد ذلك

الى وجود صيقتين صيغة رسمية فرنسية وصيغة عربية
روعى فيها الا تخدش شعور المصريين . كذلك نص مرسوم
التأسيس على ان ينتخب أعضاء الديوان الخصوصى من
بينهم رئيسا وسكرتيرا وان يعينوا المترجمين اللازمين
لأعمال الديوان من غير أعضائه ومحضرا وشاويش ومقدما
وعشرة قواصين أو حجاب . كما حدد لأعضاء الديوان
الخصوصى وموظفيه مرتبات شهرية ثابتة هى ١٠٠ ريال
لرئيس و ٨٠ لكل عضو و ٢٥ لكل مترجم و ٦٠
بارة يوميا للمحضر و ٤٠ للمقدم و ١٥ بارة للحاجب .

وقد كان أعضاء الديوان الخصوصى هم : من العلماء :
الشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ محمد المهدى والشيخ
مصطفى الصاوى والشيخ خليل البكرى والشيخ سليمان
القيومى . ومن التجار السيد احمد المحرقى والسيد
احمد محرم . ومن الأقباط المعلم لطف الله المصرى والمعلم
ابراهيم جبر العايط . ومن السوريين يوسف فرحات
وميكائيل كحيل . ومن الأوربيين المسيو كاف والمسيو
بودوف والمسيو فولمار ، وانتخب الديوان الشيخ الشرقاوى
رئيسا والشيخ المهدى سكرتيرا له . وقد كان الديوان
الخصوصى يجمع بالفعل يوميا لتصرف شئون البلاد

أو بلفة ذلك العهد « لاجل قضاء حوائج الرعايا » . وقد
أصدر بياناً للشعب فى ٢٨ يناير ١٨٩٩ يحث على الهدوء
ويعلن ان بونابرت قد أصدر العفو الشامل عن الثوار
ويشيد بحبه للمصريين وبعده الذى جعله يأمر باعدام

اثنين من جنوده لاقتحامهما بيت الشيخ محمد الجوهري
ووعده برفع الظلم ونؤه بمشروع بونابرت بفتح الخليج
الموصل من النيل الى بحر السويس « (يقصد حفر قناة
نسويس) ، وغير ذلك من المشروعات والاصلاحات

ويعد هذا التعديل في نظام الحكم النيابى الذى صدر به مرسوم ٢١ ديسمبر انتصارا ديمقراطيا محققا للشعب المصرى الذى جعل بونابرت يلتقى بالديوان العام فى صورته التأسيسية فى منتصف الطريق . فعقدان رفض بونابرت فكرة المجلس النيابى الموسع الذى اقترحه عليه الديوان العام واعلن تحديد عدد أعضاء الديوان العام بخمسة وعشرين عضوا ينتخب من بينهم ٩ أعضاء ليتكون منهم الديوان الخاص ، تراجع ووافق على تأسيس مجلس وسط هو « الديوان العمومى » قوامه ٦٠ عضوا من القاهرة وحدها ينتخب من بينهم ١٤ عضوا يتألف منهم « الديوان الخصوصى » او الديوان الدائم . وقد ذهب الرافعى فى الجزء الثانى من تاريخ الحركة القومية الى أن هذا الديوان الخصوصى مجلس نيابى ، وحقيقة الامر بحسب العرف الدستورى المألوف انه مجلس وزراء بالمعنى الكامل تابع من البرلمان ، ولكن نظرا لعدم وجود حزب أغلبية فى البرلمان ، وهو « الديوان العمومى » يختار الوزراء من بين نواب الاغلبية فقد اشترك البرلمان كله فى اختيار الوزراء او أعضاء السلطة التنفيذية بتصديق بونابرت الذى ظهر فى هذا النظام فى مظهر رئيس الدولة الذى يصدر مرسوم تشكيل الوزارة وله حق الفيتو على الوزراء كما فى كثير من الدساتير . كذلك كان انتصارا ديمقراطيا عدول بونابرت عن الاحتفاظ للقائد العام بحق دعوة البرلمان للانقضاء ونقل هذا الاختصاص الى حاكم القاهرة، كما كان انتصارا ديمقراطيا عدول بونابرت عن مبدأ تعيين اثنين من القوميسرين من الفرنسيين فى البرلمان وقبوله ان يكون احد القوميسرين فرنسيا والاخر مصرياً ، رغم ان هذا الاخر كان وكيله .

كذلك يلاحظ في تشكيل مجلس الوزراء أو « الديوان الخصوصي » أنه رغم اشتراك الاجانب في عضويته ، لا ينص رسميا على أية صفة خاصة لاحدهم كما كانت الحال في اول مجلس وزراء مصرى شكله بوناپرت وهو « ديوان القاهرة » الذى كان له مراقب فرنسى يوافق القائد العام يوميا بجدول اعمال هذا المجلس وبمداولاته وبما يتخذ فيه من قرارات . وبهذا اصبح الشيخ الشرقاوى ، رئيس الوزراء ، هو حلقة الوصل الطبيعية بين مجلس الوزراء وصارى عسكر

بهذا المعنى نستطيع ان نقول فى اطمئنان ان ثورة القاهرة الاولى قد اسفرت عن انتصارات ديمقراطية محققة ، واذا امكن ان نسمى مرسوم ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بتأسيس « الديوان العمومى » والديوان الخصوصى « أو البرلمان ومجلس الوزراء دستور ٢١ ديسمبر سنة ١٧٩٨ استطعنا ان نقول ان ثورة ١٧٩٨ على بوناپرت اسفرت عن دستور سنة ١٧٩٨ بمثل ما اسفرت ثورة ١٩١٩ عن دستور سنة ١٩٢٣ ، مع الاختلاف طبعا فى الظروف وفى ابعاد الفكرة الديمقراطية ، وبمثل ما اسفرت ثورة ١٨٨٢ عن دستور ١٨٨٢ الجهنز

وتعاقبت الاحداث وعاد بوناپرت الى فرنسا بعد فشل حملته على عكا وولى كليبر مكانه . وتزعزع مركز الفرنسيين ودخل الجيش التركى القاهرة فشبت ثورة القاهرة الثانية من ٢٠ مارس الى ٢١ ابريل سنة ١٨٠٠

فى عهد كليبر ، وكانت الثورة بقيادة السيد عمر مكرم نقيب الاشراف والسيد احمد المحرقى كبير التجار والشيخ الجوهري ابن الشيخ محمد الجوهري ، وكانت قيادتها العليا بيد القواد الاتراك والماليك من امثال

ناصر باشا ونصوح باشا وإبراهيم بك ، وانتهى الامر بتسليم الترك والمماليك وأخماد الثورة بعد شدائد عظيمة وفي الجبرتي والرافعى أنها كانت ثورة غوغاء وحرافيش داخلتها العناصر التركية أكثر منها ثورة وطنية صرفا ، واتهم الثوار قاداتهم الساعين بالصلح بينهم وبين كليبر بالخيانة والارتشاء من الفرنسيين كالشرقاوى والمهدى والسرسى والفيومى وغيرهم ، وهاجموا الشيخ خليل البكرى وجاء فى الجبرتي أن الشيخ السادات خشى سطوة العامة فتطرف تطرفهم وهو فى حيرة . وقد كان للعت الفطيع الذى لقيه الشيخ السادات على يد كليبر بعد أخماد ثورة القاهرة الثانية أسوأ الأثر فى نفوس علماء الأزهر والمصريين عامة . وأدى مقتل كليبر إلى زيادة التوتر ووافق عبد الله مينو خليفة كليبر على أفعال الأزهر بناء على طلب الشرقاوى والمهدى والصاوى بسبب انتهاكه بحجة التفتيش على السلاح وخشية أن يندس فيه عملاء فرنسا ما يمكن أن يتدرع به الفرنسيون لينزلوا به الدمار ، وبقي الأزهر مغلقا حتى شرع الفرنسيون فى الجلاء عن مصر

أما الديوان الخصوصى أو مجلس الوزراء ، فقد أجريت عليه بعض التعديلات من حيث العضوية فى عهد كليبر ، فكان مؤلفا من ١٨٠٠ من المشايخ : الشرقاوى (رئيسا) والمهدى (سكرتيرا) ومصطفى الصاوى و خليل البكرى وسليمان الفيومى وأحمد المحرقى وعلى كتحدا المجدى ويوسف باشجاويش ولطف الله المصرى ويوسف فرحات وجبران سكروج وفضل الله الشامى وبودوف وغولار . وبقي عدد الوزراء كما كان وهو ١٤ وزيرا بالإضافة إلى جلوبيه القومسيير الفرنسى وذوالفقار القومسيير المصرى .

وبعد سقوط العريش في يد الترك تم توقيع معاهدة العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠ على أساس جلاء الفرنسيين عن مصر . وافضت معاهدة العريش الى ايقاف انعقاد الديوان ، على أساس أن هذه المعاهدة انتهت الحكم الفرنسي في مصر وردتها الى السيادة العثمانية ومن في ركابها من المماليك . وتوغل الترك بناء على هذه المعاهدة في البلاد ليتسلموها حتى بلغوا مشارف القاهرة ومنهم من تسلل فعلا الى القاهرة . فلما نقض الانجليز معاهدة العريش ادرك كليبر انها كانت خدعة لحصر قواته واسرها فاستعد للقتال وناجز الجيش التركي وهزمه في وقعة عين شمس في ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ واضطره الى الانسحاب حتى حدود فلسطين . وفي معركة عين شمس انفصلت كتيبة تركية ودخلت القاهرة بقيادة نصوح باشا كما تسلل ناصف باشا الى القاهرة في حشد من رجاله وتوقيت محكم اندلعت ثورة القاهرة الثانية ومعركة عين شمس لاتزال دائرة وظاهرتها القوات التركية المبثوثة فيها . وبالرغم من استتباب الامر للفرنسيين بعد اخماد ثورة القاهرة لم يفكر كليبر في اعادة الديوان المعطل . وقد ذكر الجنرال رنييه أن كليبر اشترط لاعادة الديوان ان تدفع القاهرة الفرامة المفروضة عليها

فلما خُف عبد الله مينو كليبر اعاد تدهيم الديوان في اكتوبر سنة ١٨٠٠ من باب التقرب للمصريين . فكان الديوان ظل معطلا من معاهدة العريش في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ حتى اكتوبر سنة ١٨٠٠ ، أي نحو تسعة شهور .

ولكن مينو اكتفى بمجلس واحد بدلا من مجلسين ، فالغى الديوان العمومي واقام الديوان الخصوصي فقط واختزل عضويته من ١٤ الى ٩ أعضاء هم المشايخ : الشراوى

(رئيسا) والمهدى (سكرتيرا) والفيومى ومحمد الامير
ومصطفى الصاوى وعبد الرحمن الجبرتى (المؤرخ)
وعلى الحمامى (نسيب مينو) و خليل البكرى وموسى
السرسى . وجعل اختصاصه الى جانب مشورة الحكومة
أشبه شئ بمحكمة الاستئناف . وظل الديوان ينقصد
حتى اضطرب امر الفرنسيين فى مصر اضطرابا
نهائيا . وتتميز فترة حكمهم الاخيرة باعتقال اكثر أعضاء
الديوان ، فاعتقلوا الشرقاوى والمهدى والصاوى والفيومى
فى القلعة مع السادات ، وكلفوا الباقين وهم البكرى
والامير والسرسى والجبرتى بالاستمرار فى عقد الديوان
لتصريف الامور ثم أفرجوا عن الفيومى واعتقلوا محمد
الامير لاعتقادهم ان ابنه انضم الى الترك . ثم أفرجوا
عن الصاوى لرضه . وقد انتهى الديوان بانتهاء دولة
الفرنسيين فى مصر

هذا تاريخ عام لاول تجربة فى الحكم النيابى عرفتها
مصر جاءت بدخول الفرنسيين وانتهت بخروجهم . وقد
اقرن ميلاد النظام النيابى فى مصر برغبة الاستعمار
فى اقامة واجهة من الحكم المصرى يؤلبونها من ناحية على
الترك والماليك ويستخدمونها من ناحية اخرى كحلقة
وصل بين سلطة الاحتلال وبين الشعب . وقد عسرف
الديوان ايام سطوة وايام ضмор . وكان يونايرت بالذات
رغم تخوفه منه الذى بدا قبل ثورة القاهرة الاولى فى
اختزال عدد اعضائه وتقليق اجتماعاته بإرادة القائد
العام ينظر اليه من زاوية سياسية فىرى فى قيام هيئة
من نواب الشعب المصرى الى جواره وسيلة من وسائل
الاستقرار السياسى رغم ان قيام هذه الهيئة كان ينتقص
من سيادة الفرنسيين التامة على البلاد . ومما ذكره

الرافعى فى تصوير موقف بونابرت قبله : « وأوصى نابليون الجنرال دوجا قبل سفره (فى حملة سوريا) ان لا يآلو أعضاء الديوان أجلا لا واحتراما لما لهم من النفوذ فى نفوس الشعب ، وكلفه فى حالة حدوث اضطرابات فى القاهرة ان يستعين بأعضاء الديوانين الخصوصى والعمومى وان يضع فيهم ثقته ويكل اليهم تهدئة الخواطر والا يدع اتخاذ الاحتياطات العسكرية فى المدينة ، وأوصاه فى رسالته ان لا يلجأ الى ضرب المدينة بالمدافع الا فى حالة الضرورة القصوى » . (ج ٢ / ص ٢٧ -

٢٨) . ومقابل هذا الاعتماد على زعماء المصريين فى اشاعة الاستقرار تحت الاحتلال الفرنسى ، كان لابد للفرنسيين ان ينزلوا عن كثير من سلطاتهم سواء للبرلمان المصرى أو لمجلس الوزراء المصرى . ولم يكن الجنرال دوجا وحده نائب بونابرت العسكرى فى القاهرة والوجه البحرى يظهر هذا الاحترام لزعماء المصريين ، بل شاركه فى ذلك بوسليج مدير الشؤون المالية ونائب بونابرت الادارى اثناء غيابه فى سوريا

ولم ينج أعضاء الديوان طبعاً بسبب اشتراكهم فى اشاعة الاستقرار فى البلاد من اتهام عناصر المقاومة الوطنية اياهم بمالاة الاحتلال الفرنسى وبيع البلاد للمستعمر مقابل ما أصابوا من منافع وامتيازات خاصة . والحكم النهائى - ان كان هناك حكم نهائى - على هذه الواجهة من الحكم المصرى تحت الاحتلال الفرنسى ليس امرا يسرا فوجهتا النظر قائمتان جنباً الى جنب ، ولا سيما فى بلد كانت محنته ان يختار بين الاحتلال الفرنسى والاحتلال التركى ، أو بين سكيلا وخارج بدليس كما تقول الاساطير ، ان وقع من القلعة سقط فى النار . وقد

كان هذا مأزق الاختيار الذي مزق الفكر المصرى والوجدان المصرى أكثر من قرن من الزمان حتى وجدت مصر القوة مع الوعي فى ثورة سنة ١٩١٩ لتخرج من هذا المأزق برفض مبدأ الاختيار ، واتخذت شعارا لها : لا هذا ولا ذاك وأيا كان الامر فقارىء الجبرتى والرافعى ومحمد فؤاد شكرى « عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر » يلمس بجلاء أن الحكام المصريين كانوا على أسوأ الاحتمالات يتبعون سياسة الإدارة مع سلطة الاحتلال حتى تحين الفرصة للانقضاء عليها

والذى يهمنى من كل هذا هو أن هذه التجارب الأولى فى التنظيم الديمقراطى رغم قصر مدتها وانطوائها بانطواء الحكم الفرنسى الذى استحدثها فى البلاد ، قد تركت أثرا عميقا فى ذاكرة المصريين شأنها فى ذلك شأن بقطة القومية المصرية خاصة والقومية العربية بوجه عام ، بحيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من التفكير السياسى المصرى والعربى ، وعمق تيارها جيلا بعد جيل رغم قوة العوامل التى كانت لا تريد لمصر الخروج من إطار الحكم الثيوقراطى الذى عرفته طوال العصور الوسطى حتى نهاية القرن الثامن عشر ، حتى أصبح التيار الديمقراطى والتيار القومى التيارين الرئيسيين فى تفكير المصريين ، فلمّا امتزج هذان التياران وسارا فى مجرى واحد ، تحولا الى سيل عرم اكتسح كل ما امامه من معوقات لاستقلال البلاد ولحكم الشعب . وإذا كان العملاق النائم قد احتاج الى صلصة خارجية كمجىء بونابرت ليستيقظ من سباته فهو لم يعد الى النوم بعد أن مضى بونابرت ورجاله ، بل نهض درجة درجة ليحطم اغلاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية بكفاحه المتصل ، معتمدا على فكره وارادته

يقوده مفكره وزعمائهم نحو الاستقلال وسيادة الشعب .
وماحدث في مصر على حدة ، حدث في جميع ارجاء
العالم العربى ، مع تفاوت في الظروف جعل تبلور الفكرة
القومية وتبلور الفكرة الديمقراطية يختلف في توقيتيه
ومظاهر نموه من بلد الى بلد فهو في العراق غيره في
الجزائر وهو في اليمن غيره في سوريا وهو في السعودية
غيره في لبنان . اختلاف في التفاصيل ، ولكن الاطار
العام واحد

هذه هي الخلفية التاريخية لظهور الفلسفة الديمقراطية
والعقيدة القومية في مصر . واذا كان رفاعة الطهطاوى ،
نحو ثلاثين عاما بعد انتهاء الحملة الفرنسية ، قد وضع
الاساس الفكرى للفلسفة الديمقراطية وللعقيدة القومية
المصرية بصورة واضحة والعربية بصورة غامضة ، رفاعة
الطهطاوى لم يبدأ من الصفر ولم يكتب في فراغ ، فقد
كانت هذه التجارب في الحكم المصرى وفى التنظيم
الديمقراطى لا تزال ماثلة فى الازهان حين فكر وكتب ،
ولم تكن قد محتها بعد من ذاكرة المصريين صولة محمد
على ذى الحروب الكثيرة ولا نظامه الاوتوقراطى الكامل

الباب الرابع

مشروع الاستقلال الأول

مشروع الاستقلال الاول

ولد المعلم يعقوب فى ملوى حول عام ١٧٤٥ ، والتحق فى عهد على بك الكبير بخدمة سليمان آغا الانكشارية أو رئيسها ، واستطاع من خلال اشرافه على ادارة املاك رئيس الانكشارية أن ينمى ثروته الخاصة . فلما نشب القتال بين مراد بك وجيش قبطان باشا اشترك المعلم يعقوب مع مخدومه سليمان فى هذه الحرب ، وظهرت مواهبه فى القتال كما ظهرت فى الادارة . وعندما دخل بونابرت مصر التحق المعلم يعقوب بخدمة الفرنسيين فى وظيفة ادارية فى اعمال « الاورنص » بجيش الجنرال ديزيه وصاحب الجنرال ديزيه اثناء حملته على الصعيد ، فكان يشرف على عمليات تموين الجيش الفرنسى بالاغذية وبمختلف الاحتياجات ، وكان يشترك فى قتال المماليك بشجاعة وضراوة جعلتا الفرنسيين يقدمون له سيفا تذكاريا تكريما له . فلما غادر بونابرت مصر عاد المعلم يعقوب الى القاهرة وكلفه كليبر بتنظيم مالية البلاد ،

(1) L'Egypte Indépendante : Projet de 1801
Préface de Georges Douin. Documents Inédits, Recueillis
aux Archives du Foreign Office à Londres (F.O. 78. vol
38). Institut Français d'archéologie orientale pour la
Société Royale de Géographie d'Egypte. MDCCCXXIV

وعينه قائدا للفيالق القبطى الذى شكل فى مصر ليعاون
الفرنسيين فى حربهم ضد المماليك والأتراك . ثم عين المعلم
يعقوب مستشارا لمسيو استيف مدير الايرادات العامة ورفاه
القائد العام عبد الله بك مينو الى رتبة جنرال وجعله
مساعدًا للجنرال بليار فى مارس ١٨٠١ للدفاع عن القاهرة
ضد هجوم الجيش التركى الانجليزى . ومنذ ذلك
التاريخ ارتبط مصيره ومصير الفيالق القبطى بمصير
الجيش الفرنسى ، وعند تسليم القاهرة فى يونيو ١٨٠١
دخل الجنرال يعقوب فى اتفاقية التسليم . وهكذا غادر
القاهرة ليبحر الى فرنسا مع الجيش الفرنسى . بعد
ثلاث سنوات قضاه فى التعاون مع الفرنسيين

وهناك وثائق تدل على أن المعلم يعقوب قد نشأت بينه
وبين الجنرال ديزيه صداقة متينة عميقة . فنحن نعلم
أنه حين جاءت الأنباء الى القاهرة بموت ديزيه فى معركة
مارنجو ، افتتح اكتاب بين جنود الجيش الفرنسى فى
مصر لاقامة نصب تذكارى تخليدا للذكرى لديزيه فكتب
المعلم يعقوب الى القائد العام قائلا انه متبرع وحده
بثلث المبلغ المطلوب لاقامة هذا النصب التذكارى لهذا
الرجل الذى يقول يعقوب انه « وهبه قلبه » فلما مات
الجنرال يعقوب كانت آخر كلمات ذكرها له الجنرال بليار
طلبه أن تدفن رفاته فى قبر ديزيه . ويظن أن هذه
الصداقة الحميمة بين يعقوب وديزيه نشأت بعد ان
انتهى القتال واقام ديزيه مقر قيادته العامة فى اسيوط ،
وعاد يعقوب الى حياة البلخ التى كان يحيهاها وكان
يستقبل ديزيه واركان حربه ، وكان ديزيه بدوره يستقبله
بين اركان حربه ، وكانوا من صفوة ضباط الحملة المثقفين
وفى رواية جاستون حمصى ان المعلم يعقوب تشرب افكار

الثورة الفرنسية في هذه الاجتماعات الكثيرة التي اختلط فيها الضابط بالدبلوماسي بالفنان (« الجنرال يعقوب » ص ٨٦) فالتهمت روحه بحب الحرية لبلاده . ومن المعروف انه عندما تحالف الانجليز مع العثمانيين لاستخلاص مصر من الفرنسيين وردھا للباب العالي ازدادت ضرائب الاحتلال الفرنسي الى درجة شسعة أثقلت كاهل المصريين لمواجهة نفقات الحرب ، فكان المعلم يعقوب يتدخل لدى السلطات الفرنسية آنا لتخفيف عبء الضرائب وآنا لتبسيطها . وقد نصت اتفاقية تسليم القاهرة على السماح لمن أراد من المصريين للحاق بالفرنسيين عند جلائهم أن يلحقوا بهم دون اضرار بدويهم المقيمين في البلاد او مصادرة املاكهم . كما نصت مادة أخرى على عدم ايداء أى مصرى ، من أية ملة كان ، بسبب تعاونه مع الجيش الفرنسى أثناء احتلاله مصر . وقد اختار اكثر اقباط الفيلق البقاء في مصر ، وكان في وسع الجنرال يعقوب أن يبقى معهم ولكنه آثر السفر الى فرنسا والراجع ان الجنرال يعقوب كان مؤمنا على حياته واملاكه لحاجة الترك الى خدماته ، ففي خطاب مؤرخ ١٨ يوليو ١٨٠١ تلقاه الجنرال بليار وهو في رشيد من قبطان باشا حسين ، طلب قبطان باشا الى بليار أن يحرص على اقناع يعقوب بالبقاء في مصر

ولكن الجنرال يعقوب كان يحمل في جعبته مشروعا خطيرا كان في نيته عرضه على الانجليز والفرنسيين ، وهذا هو مشروع « استقلال مصر »

وقد جلا الجيش الفرنسى عن القاهرة في ١٤ يوليو ١٨٠١ فبلغ رشيد حول ٢٨ يوليو . وفي رشيد كانت السفن الانجليزية تحت امرة الاميرال اللورد كيث تنتظر

فى الميناء - لنقل الجنود الفرنسيين الى فرنسا وكان من نصيب يعقوب أن يركب فى أول أغسطس مع الجنرال بليار على ظهر الفرقاطة الانجليزية « بالاس » التى كان قومندانها الكابتن جوزيف آدموندز وأبحرت « بالاس » فى ١٠ أغسطس متجهة أولا الى قبرص وساحل آسيا الصغرى . وبعد أن أبحرت بيومين أصابت يعقوب الحمى ، واشتد عليه المرض فمات بعد أربعة أيام فى ١٦ أغسطس ومن هذا نعرف ان الجنرال يعقوب افضى بمشروعها الخاص باستقلال مصر لادموندز قبطان الفرقاطة « بالاس » فى أول يومين من الرحلة ، اى قبل ان تخرج « بالاس » من ميناء ابوقير . وقد كتب الكابتن ادموندز الى اللورد سانت فنسنت وزير البحرية الانجليزية برسالة يئنه فيها بما كان من حديث بينه وبين الجنرال يعقوب ، وكان يقوم بدور المترجم بينهما رجل يدعى لاسكاريس . وكان موضوع الحديث هو مستقبل مصر . وقد ذكر ادموندز أنه التقى بزعيم من زعماء الاقباط يدعى يعقوب ، ذى مكانة عالية ونفوذ كبير فى مصر ، وأفضى اليه يعقوب أن اى حكم فى مصر فى نظره خير من الحكم التركى ، وأنه ما انضم الى الفرنسيين الا بدافع الوطنية لتخفيف آلام اخوته المصريين وأنه يقصد فرنسا يومئذ املا فى اقناع حكومات أوروبا للاعتراف باستقلال مصر ، وأنه يعرف أن فرنسا ليست الدولة العظمى الوحيدة فى أوروبا ، ولذا فان الاعتراف باستقلال مصر أن لم تشارك فيه بريطانيا ، سيدة البحار فهو مقضى عليه بالفشل ، ورجا يعقوب ادموندز أن يحمل آراءه هذه الى القسائد العام الاميرال اللورد كيث ليحملها بدوره الى مجلس الوزراء البريطانى . ولكن المنية العاجلة حالت دون أن

يضع الجنرال يعقوب مشروعه فى صيغة مكتوبة . غير أن لاسكاريس الذى كان يترجم بينه وبين السكايتن آدموندز وضع مذكرة تشتمل على أهم نقط هذا الحديث وقد وصلتنا هذه المذكرة المحفوظة فى محفوظات وزارة الخارجية البريطانية بلندن تحت رقم F.O. 78, vol. 38

أما عن الفارس لاسكاريس فنعرف عنه أنه ولد فى بروفانس عام ١٧٧٤ وكان بين فرسان القديس يوحنا بمالطة حين غزا بونابرت هذه الجزيرة ، وقد أعفاه بونابرت من النفى بسبب عواطفه الموالية لفرنسا . وفى مراسلات نابليون أنه كان هناك أخوان من أسرة لاسكاريس كان أحدهما فيما يقال مجنوناً أما الآخر فرفض أن يحمل السلاح فى وجه الجيش الفرنسى وأثر أن يؤخذ بين الأسرى ، ولا يعرف على وجه التحقيق أى الأخوين تبع بونابرت الى مصر ، لأن لاسكاريس الوارد ذكره فى تاريخ مصر كان أيضاً غريب الأطوار مصاباً بنوع من الهوس أو الخيال المسرف ، ففى رسالة منه الى الجنرال عبد الله ميثو ، يقول لاسكاريس لميثو أنه من أصحاب «المشروعات» وأن فى قدرته أن يضبط مياه النيل وأن يروى الاراضى العالية وأن يزرع الصحراء لو ملكه أياها ميثو ويقيم فيها مدينة باسم ميثوبوليس تخليداً لاسمه ، كل هذا بعد ديباجة غريبة يقول فيها لاسكاريس ان القدر قد قدر لبعض الناس أن يكونوا من الفاتحين وبعضهم الآخر أن يكونوا من صانعى الاحذية ، وقدر لبعض الناس أن يصنعوا الدسائير وقدر لآخرين أن يصنعوا الاطفال . الخ . أما هو فقد قدر له أن يكون من صانعى المشروعات وأنه كثيراً ما يضع نفسه فوق العالم المادى والروحى ، وقد رد عليه ميثو برسالة لاتخلو من الفكاهة والتعريض

يجنون العظمة . وإيا كان أمر لاسكاريس هذا فيبدو أنه كان موضع ثقة مينو لانه الحقه ، قبل رحيله عن القاهرة قاصدا أبو قير لمواجهة الانجليز ، بخدمة الجنرال يعقوب ليعاونه في اقامة شبكة مخابرات تمتد الى سوريا ، كما نعرف من خطاب أرسله مينو الى يعقوب مؤرخ ١٢ مارس ١٨٠١ . أما رأى الكابتن آدموندز في الفارس لاسكاريس ، فهو أنه رجل ذو عقل متامل . ومهما يكن من شيء فقد لازم لاسكاريس الجنرال يعقوب من مارس ١٨٠١ حتى موته في ١٦ اغسطس ١٨٠١ . وهذا التلازم الذى دام نحو خمسة شهور هو مايجعل بعض المؤرخين يرون فى مذكرة لاسكاريس تعبيرا دقيقا عن آراء الجنرال يعقوب ولاسيما على ضوء التقرير الذى رفعه الكابتن آدموندز الى اللورد سانت فنسنت عن حديثه المباشر مع يعقوب ومحور نظرية الجنرال يعقوب التى يسطرها امام الانجليز ، هو أن استقلال مصر فى مصلحة انجلترا اكثر من أى بلد آخر . فانجلترا سيدة البحار وهى تستطيع ان تمنع باسطيلها فرنسا من الاستئثار بمصر . ولكن اذا حاولت انجلترا نفسها غزو مصر فانها ستصطدم بأكبر قوة عسكرية فى أوروبا ، وهى فرنسا . فمصر المستقلة اذن هى الحل الوحيد الذى يوفق بين مصالح انجلترا ومصالح فرنسا ، مع مزايا مضافة للانجليز وهى أن تجارتهم البحرية سوف تنتفع من زراعة مصر التى لا يمكن أن تزدهر الا فى جو يسوده السلام ، كما انها ستنتفع من منتجات افريقيا التى تعد مصر بابها الطبيعى . ولكيما تطرد انجلترا فرنسا من مصر يتحتم عليها فى الوقت نفسه أن تطرد تركيا منها ايضا . فطالما كانت مصر خاضعة للسيادة العثمانية فان فرنسا سوف تستطيع أن تسترد

نفوذها فى مصر باسترداد علاقاتها الودية التقليدية مع الباب العالى ، لانها كانت دائما صديقتها الاولى بين دول اوروبا . ولو ان فرنسا نجحت فى استرداد علاقاتها الودية مع الباب العالى فهى سوف تحمل تركيا على اغلاق موانئها فى وجه الانجليز ، وهذا سينتهى بايذاء التجارة الانجليزية مع المشرق ، ان لم ينته بتحطيمها تماما

وهذا الاوان بالذات ، فى رأى الجنرال يعقوب ، هو انصب آونة من وجهة نظر المصالح الانجليزية ، لسكى توازن انجلترا مبدا استقلال مصر . فالحكم الفرنسى فى مصر قد انتكس انتكاسا عظيما ، وقد بلغ كره الناس للفرنسيين اوجه ، وانتصار الانجليز واحتلالهم البلاد قد جعل هيبتهم مؤكدة . فهذه فرصة ثمينة امام الانجليز ليثبتوا للمصريين انهم لا يبتغون مصلحة اثنائية ، وبهذا العمل السياسى البارع يستطيعون ان يكسبوا صداقة المصريين وتقديرهم الى الابد

وهنا يواجه الجنرال يعقوب مشكلة عملية : اذا وافقت الدول الاوروبية على استقلال مصر او سمحت به ، فكيف يحمى المصريون هذا الاستقلال . وهنا يقول الجنرال يعقوب ان مصر لا يمكن ان تحلم بالدخول فى معركة مع الدول الاوروبية قبل ان تستكمل كيائها وقوتها كامة مستقلة . فهى ستحافظ على استقلالها فى المرحلة

الاولى على الاقل بموافقة الدول الاوروبية وتراضئها . فاذا لم تكف القوى الاوروبية المتضافرة للحيلولة دون عدوان الترك والماليك على مصر ، فالجنرال يعقوب يرى الحل فى وجود قوة اجنبية مرتزقة فى مصر قوامها بين ١٢ الف و ١٥ الف جندى تتكون منها نواة الجيش المصرى (!) وهى فى نظره كافية تماما لرد عدوان الترك

على حدود الصحراء ولقمع الممالك فى داخلية البلاد
 اما نظام الحكم الذى يقترحه الجنرال يعقوب لمصر
 المستقلة فهو قيام حكومة وطنية يكون هدفها الاول تحسين
 حال الفلاحين . وهو يرى أن طول استعباد المصريين تحت
 نير الترك والبكوات الممالك قد حرم مصر من النور
 الكافى لتكوين رأى عام بصير يمكن أن يخرج منه عمل
 سياسى لتغيير نظام الحكم ، فهو يرى أذن أن كل تغيير
 فى نظام الحكم لابد وأن يأتى من القمة ، أى من الحاكم .
 ولكن يعقوب يرى أن إنشاء حكومة قومية تعمل بروح
 العدل المقرون بالحزم وتستهدف اسعاد المصريين ، لاشك
 سيؤلف من حولها قلوب الاكثرية الساحقة من سكان البلاد
 الوادعين الجهلاء الا أن الجنرال يعقوب لا يفصل فكرته عن
 تكوين هذه الحكومة القومية أو سلطاتها أو طريقة
 ممارستها لحكم البلاد

ومن المهم أن نذكر أن الجنرال يعقوب كان يسمى
 نفسه وصحبه الذين سافروا معه الى أوروبا « الوفد
 المصرى » دون أن يحدد لنا من موفد هذا الوفد ولا من
 فوضه أو وكله للتفاوض فى امر استقلال البلاد ، ولكنه
 يقول أن هذا « الوفد المصرى » يمثل الطوائف المختلفة
 ذات الجذور العميقة فى مصر والتي يمكن أن يقوى
 عضدها بقوة الحركة الاستقلالية ، ولعله يقصد بعبارة
 « من غير الطائنين على مصر » من ليسوا من الأتراك
 والممالك والمفاربة الخ . وكان يسمى رفاقه « أتباعه »
 كما يسميهم « الاخوة الاستقاليين » ويؤكد أنهم ينتمون
 الى كل الاوساط فى مصر

كذلك نعرف أن الجنرال يعقوب قبل سفره الى أوروبا
 اجتمع بزمعلاء الأقباط من زملائه القدامى مثل المعلم

جرجيس الجوهري والمعلم انطون ابو طاقية والمعلم
فلتاؤوس والمعلم ملطى . ولا نعلم على وجه التحقيق ماذا
دار فى هذا الاجتماع وهل كانت له صبغة سياسية أم
انه كان قاصرا على مناقشة المسائل المالية ، ولعله أطلعهم
على مشروعه ونواياه . اما بالنسبة للمشايخ والعلماء
الذين كانوا يمثلون الحكم الوطنى فى مصر يومئذ فليس فى
الجبرتنى أية اشارة تدل على أن الجنرال يعقوب قدالتقى
بهم على محادثات سياسية . ومن أجل هذا فمن الصعب
القطع بما ذهب اليه الجنرال يعقوب من أن هذا « الوفد
المصرى » كان يمثل فعلا الاوساط المختلفة فى مصر أو
أن كل العناصر المستنيرة كانت تؤيده أو توافق عليه .
اما يعقوب نفسه فيؤكد لنا أن موقفه « غير متحيز »
لطائفة دون طائفة ، مما يوحي بأنه كان على الأقل يتصور
نفسه ممثلا لكل طوائف الشعب المصرى لا فرق فى ذلك
بين المسلمين والاقباط أو بين الاكثرية والاقليات . ومما
يرجع هذا ان خطته كانت تبدأ باقناع بونابرت ، القنصل
الاول ، بمشروعه ، وبونابرت الذى خبر مصر بشخصه
وعرف زعماءها ورجالاتها ماكان ليتفاوض على أمر خطير
كاعلان استقلال مصر أو تحييدها بين انجلترا وفرنسا
أو سلخها بأية صورة من الصور من الباب العالى على
مستوى التفاهم مع زعيم اقلية دينية . ويظن بعض
المؤرخين ، مثل جورج دوان انه لولا وفاة الجنرال يعقوب
عميد الوفد المصرى فى ١٨٠١ ، وهو الشخصية الوحيدة
ذات الهبة بين أعضاء الوفد ، لاستتبع بونابرت الى
مشروع استقلال مصر وربما تغيرت نتيجة لهذه النصوص
الخاصة بمصر فى معاهدة اميان ، تلك النصوص التى
وضعت مصر نهائيا تحت سيادة الباب العالى

الوثيقة رقم ١

رسالة من الكابتن جوزيف آدموندز
قومندان السفينة بالاس
الى الرايت اونرابل ايرل سانت فنسنت
وزير البحرية البريطانية
« عن الترجمة الفرنسية »
سفينة جلالة الملك « بالاس »
بمينورقة في ٤ اكتوبر ١٨٠١

.. سيدى اللورد ..

اسمح لنفسى بأن اوجه الى سيدى اللورد المذكرات
المرفقة ، اعتقادا منى بأنه قد يكون من النافع لبلادى ابن
تعرف ان بعض الاشخاص الذين يسمون انفسهم « الوفد
المصرى » موجودون حالياً فى باريس

والسفينة « بالاس » الموضوعة تحت امرتى قد استقبلت
على ظهرها فى مصر ، قبيليا ذا سمعة ممتازة وهو احد
زعماء هذه الطائفة ويتمتع بحكم هذه الصفة بنفوذ عظيم .
وقد جعله الفرنسيون قائدا على فيلق ليحصلوا على
مساعدته . وقد اظهرت نحو هذا المنفى العائر الحظ بعض
مظاهر الرعاية الخفيفة فدفعه ذلك الى محادثتى عن وطنه .
وصرح لى ان من رأيه ان اية حكومة تحكم بلاده تفضل
حكومة الترك ، وانه انضم الى الفرنسيين بدافع
من رغبته الوطنية فى تخفيف آلام مواطنيه ، وان الفرنسيين

خدعوههم ولهذا فالمصريون الآن يحتقرونهم احتقارهم للترك
 فيما مضى ، وانه لا يزال يأمل في خدمة بلاده بوساطة
 الحكومات الاوربية ويعتقد ان رحلته الى فرنسا سوف
 تسفر عن هذه النتيجة . وقد جعله الفرنسيون يعتقد
 ان بلادهم اقوى بلاد أوروبا ، ولم يكن يعرف شيئا عما
 لانجلترا من قوة بحرية عظيمة ، ومع ذلك فقد كان يعلم
 انه بغير تأييد بريطانيا العظمى فان رغبته في ان يرى وطنه
 يتمتع بالاستقلال مقضى عليها بالفشل . وقد ابغى صديقه
 لاسكاريس ، فهكذا يسمى نفسه ، وقد قام له بدور المترجم
 فيما جرى من محادثات بيننا ، ان الجنرال المعلم يعقوب
 رئيس وفد يحمل تفويضا او عين بمعرفة اعيان مصر
 لمفاوضة دول أوروبا في استقلال هذا البلد . وقد توفى
 الجنرال اثناء الرحلة ، وقد حرر مترجمه الصفحات
 المرفقة بعد موته كمذكرة عما دار بيننا من حديث ، اذ ان
 الجنرال كان قد اعرب عن رغبته في ابلاغ هذا الموضوع
 الى القائد العام ، ثم ابلاغه عن طريقه الى الحكومة
 البريطانية . وقد عرفنى السيد لاسكاريس ان الوفد قائم ،
 وانه مكون من المندوبين المسافرين على ظهر السفينة
 «بالاس» . ولم استطع ان افهم ان كان السيد لاسكاريس
 نفسه عضوا في هذا الوفد ام انه كان يتصرف بوصفه
 سكرتيرا فحسب . وقد بدا لى من خلال الحديث انه رجل
 يميل الى التأمل ، واظنه من يدموئت ، ويقال انه فارس
 من فرسان مالطة الذين تركوا هذه الجزيرة مع جيش
 بوناپرت . وقد تعهدت للمعلم يعقوب الا استخدم او
 تستخدم الحكومة البريطانية في أى وقت من الاوقات
 ابلاغاتهم استخدما يمكن ان يعود عليهم بالضرر . وبما ان
 هذا الوفد (الذى ليس فى استطاعتي تحديد صلاحياته)

قد ذهب في الغالب للإقامة في باريس ، فاني أرى من
الضروري أن أبعث الى سيدي اللورد هذه المذكرات وهذه
المعلومات بالطريق المباشر رأسا ، فقد يمضي بعض الوقت
قبل ان أجد الفرصة لإبلاغها الى قائدي العام اللورد كيث،
أملا ان يقرني سيدي اللورد على مسلكي هذا . .
ويشرفني ، ياسيدي اللورد ، أن أكون . . الخ

الوثيقة رقم ٢

المذكرات
المسلمة للسيد الكابتن جوزيف اموندز
لتذكيره مستقبلا
بالبند الرئيسية
في محادثتنا السياسية على ظهر سفينة

(١)

ان الخطاب المرفق موجه الى نبالة اللورد (يقصد
الاميرال اللورد كيث) ، وهو يبدو مجرد رجاء اليه ان يهتم
بنا نحن المصريين العائري الحظ ولكن ينبغي ان يعتبره في
الحقيقة ملخصا لكل المحادثات السياسية التي دارت على
ظهر السفينة . ولما كان من غير الحكمة على الاقل في الوقت
الحاضر ان نعرض عليه تفصيلا اوفى لمشروعنا ، فان هذه
المذكرات المكتوبة على وجه السرعة يمكن على الاقل ان
تعينك على تذكر اهم نقاط محادثتنا . وحين يتاح لك
عرضها على حكومتك راسا او على نبالة اللورد ، فان
المصريين ، وكلهم ثقة في سجاياك الكريمة التي فطرت عليها ،
يعهدون الى فطنتك بان تثير اهتمام نبالة اللورد بقضيتهم ،
حتى يمكننا ان نعهده سنندا لنا امام حكومته ، سواء في
مراسلاته مع مجلس الوزراء البريطاني او عند عودته
شخصيا الى انجلترا . وسوف يدافع اللورد عن قضية

فيها نفع لبلاده ، وليس هناك ما هو أنبل مقصدا من هذا
المسمى للورد انجليزى نبيل مثله

(٢)

إذا كان مايعرضه « الوفد المصرى لدى الحكومات
الاوروبية » باسم المصريين الذين فرضوه ، يبدو ثانوى
الاهمية فى نظر دول أوروبا ، فانكم على الأقل توافقون
يا سيدى الكابتن على أنه ليس هناك ما هو امجد لها و اكرم
من القيام باجراء سياسى بسيط لتبديد ظلمات الجهل
والهمجية التى تغشى هذه البلاد الدائعة الصيت ، التى
كانت فيما مضى مهدا لنور عقولنا ولعلومنا ولقنوتنا ، وكانت
باختصار مركز الحضارة الاول الذى انتشرت منه الحضارة
عن طريق الاغريق حتى بلغتنا . وإذا كانت مصر ذات الماضى
المزدهر العظيم لا تستطيع أن تحرك فى دول أوروبا شعور
العرفان بجميلها ، فهى تستطيع أن تثير شعور الشفقة
فيها ، فان ردت لنفسها فهى تستطيع بهذا الوصف ان
ترضى كل الحكومات الطامعة فيها وبهذا لا تنزل
ياحد اذى

(٣)

ان يمر وقت طويل قبل ان تغتبط بريطانيا العظمى
بمؤازرة الاراء الواردة فيما يلى . . ولكن اذا حدث قبل
ذلك ان اقترحت عليها الحكومة الفرنسية هذه الاراء ، فلا
ينبغى ان تنسى ان هذه المقترحات انما هى ثمرة جهود
الوفد المصرى فى باريس ، وعليه فلا ينبغى ان تنظر اليها
الحكومة الانجليزية بعين الريبة . . فاذا قامت فرنسا

بتقديم هذا المشروع السياسى فانها لن تفعل ذلك الا
باب المجاملة ، لان مصلحة فرنسا فى نجاح هذا المشر
أقل من مصلحة انجلترا ، ولا سيما اذا تجددت رة
الجمهورية الفرنسية فى امتلاك مصر مرة أخرى ، و
ما ينبغى الارتباب فيه

(٤)

ان الامبراطورية العثمانية توشك ان تتداعى من
جانب ، ولذا فمن المهم للانجليز ان يلمسوا عن بعدالوسا
المضمونة للاستفادة من عهد تمزيقها التاريخى بانسب طر
تحقق مصالحهم السياسية المستقبلية . واذا كان من الواض
ان من المستحيل على انجلترا ان تمتلك مصر امتلاكها
لمستعمرة ، واذا كانت نفس هذه الصعوبة تقوم فى طر
فرنسا فان « مصر المستقلة » ستكون اذا جاز هذا التعبير
خاضعة لتأثير انجلترا التى تملك ناصية البحار المحي
بها . ولا شك ان استقلال مصر سيعجل بازدهارها، ولكن
لن تكون الا دولة زراعية غنية بالحاصلات الوفيرة النات
من تربتها الخصبة وغنية بتجارها التى تنفرد بها م
وسط افريقيا ، فما من دولة اخرى تستطيع ان تقس
بهذه التجارة . كل هذه المزايا مجتمعة سوف تعود بالثر
المطرود من غير شك على الامة التى سيهمها دائما اكثر
غيرها ، بسبب الهند ، ان تتاجر مع مصر وفى بحارها .

(٥)

لقد قال مراد بك ، ربما بحق ، ان مصر الان معروا
معرفة تامة لكفار الغرب (فهكذا كان يسمى الامم الاوروي
حتى ان رغبة كل منها فى امتلاكها ستجعل منها موضوعا

للشقاق الابدى فيما بينها . ويمكن القول بأن بريطانيا العظمى ليست بحاجة الى امتلاكها ، فانها ستستأثر دائما بالتجارة معها نتيجة طبيعية لتفوقها البحرى . ففى ستؤثر اذن فى مصر باختيارها . ولكن ماذا سيكون مصير هذا التأثير لو ان فرنسا ، وهو امر جائز الوقوع ، اصبحت من جديد . . (كلمة لا تقرأ) الطبيعية للباب العالى ؟ ولو ان الباب العالى حابى فرنسا اكثر من انجلترا ؟ بل ماذا يكون الامر لو ان الباب العالى أقفل موانيه فى وجه الانجليز؟ وفى البر ، او لن يكون فى مستطاع الفرنسيين ارغام الاتراك على اتخاذ تدابير اكثر تشددا يمكن ان تحطم التجارة الانجليزية فى الشام وفى البحر الاحمر ؟

(٦)

اما من جهة عواطف المصريين نحو الفرنسيين فهى مباشرة وليدة الطريقة التى حكمهم بها الفرنسيون أثناء اقامتهم فى مصر . ولن أفق عند هذا الموضوع لانى اعتقد انكم سوف تتذكرون بسهولة ما دار بيننا من حديث حول هذا الموضوع ، وعلى هذا فكل شئ حتى العواطف التى يستشعرها سكان مصر ولا سيما بعد أن يتاح لهم فهم الانجليز ، كل شئ يثبت ان « مصر المستقلة » لا يمكن الا أن تكون قوية الميل لانجلترا ، وان انجلترا يجب عليها من الناحية السياسية ، ان لم يكن مساندة استقلال مصر ، فاجازة هذا الاستقلال على أقل تقدير ، نظرا للاحوال المستقبلية . .

(٧)

فاذا ما اجازت الحكومات الاوروبية استقلال مصر ،

فالسؤال هو : كيف يحكم المصريون انفسهم ؟ وكيف يدافعون عن استقلالهم ؟

أولا - ان هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة لا تسمح لنا أبدا بالدخول في تفاصيل مشروع الحكومة التى يقترح الوفد المصرى اقامتها ، ولكن يكفى ان نلاحظ ان انشاء هذه الحكومة لن يكون قط نتيجة لثورة استحدثها نور العقل او اختمار المبادئ الفلسفية المتصارعة ، ولكن تغييرا تجريبية قوة القاهرة على حياة قوم وادعين وجهلاء ، يكادون الا يعرفوا فى الوقت الحاضر الا عاطفتين تحركان الاخلاق : المصلحة والخوف . . فقليل من مال يزداد أو شيء من رخاء يضاف الى حياة هؤلاء السكان نتيجة لقيام هذه الحكومة الجديدة ، وهو أمر ليس بصعب التحقيق ، يجعلهم يغير شك المدافعين الغيورين عن هذه الحكومة ، ويجعلهم يحبونها . وكيف لا اذا كان أى شيء فى العالم أفضل من الطغيان التركى ؟ فلتكن الحكومة الجديدة عادلة وقاسية وقومية . . كحكومة شيخ العرب همام فى الصعيد التى رويت عليك قصتها ، فهى بالتأكيد سوف تكون موضع الاحترام والطاعة والحب

ثانيا - كيف يدافع المصريون عن استقلالهم ؟ وهل سيكون هذا الدفاع ضد الاوروبيين ؟ ان هذا لا يمكن ان يحدث الا بعد وقت طويل ، وعندما تصبح القوة القومية منظمة وتكون قد اكتسبت الاحترام . أم ان هذا الدفاع عن الاستقلال سيكون ضد الترك والماليك ؟ فى هذه الحالة نعتقد ان الدول الاوربية يمكنها ان ترد عنهم كل عدوان يقع على مصر وبالإضافة الى هذا فى اماكن المصريين ان يستخدموا على حسابهم قوة أجنبية مساعدة مؤقتة يتراوح عددها بين ١٢ر٠٠٠ و ١٥ر٠٠٠ رجل يكفون وزيادة

لا يقاب الترك عند الصحراء ولتخطيط الممالك فى داخل مصر . وستصبح هذه القوة نواة القوة القومية . وبالإضافة الى هذا ، فيما أن العثمانية يفعلون أى شئ من أجل المال فإن المال يجردهم من السلاح اذا هجموا على مصر ، فالممالك كانوا دائما يستعملون هذه الوسيلة كلما راوا عاصفة تتجمع ضدهم فى استانبول

ويجب ألا يفوتنا أن نذكر فى هذا المقام أن مصر المقسمة الى طوائف متعددة ، تتوفر بها الوسائل اليسيرة لاقامة التعارض فيما بين هذه الطوائف بقصد حفظ التوازن بينها ، وأن الوفد المصرى يرتبط بها جميعا « بلا تحيز » بجذور منشرة ويزداد انتشارها بمقدار ما هى خافية تماما وبمقدار ما ستبقى خافية تماما عن الحكومة التركية فى مصر . وهذا احتياط لابد منه تجاه الطفيان المتربص دائما أبدا والذي لن يتوانى عن التضحية « بالأخوة الاستقاليين » الى آخر رجل منهم لو استطاع أن يعرفهم . ومن جاءوا منهم مع الجيش انما يتحدثون غضب الطغاة الترك ، ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة « لآخوتنا » فى مصر ، فانهم يعيشون تحت السيف والعصا ، ولابد لهم من اخفاء حقيقتهم ليظهروا بمظهر أشد العبد ولاء للباب العالى

(٨)

ان المصريين عامة ، والوفد المصرى لدى الحكومات الاوروبية ، سيبدلون كل ما وسعهم من جهد ليحرروا انفسهم بطريقة ما من النير الذى يثقل على كاهل وطنهم الشقى . فاذا لم يحقق الصالح العام رغباتهم ، فإن من يخرجون من هذا (الكفاح احياء) سيطالبون الدول السامية المتعاقدة على الأقل « بضمان » كاف يدرأ عنهم على الأقل

غضب الترك عند عودتهم الى مصر ، اذا اراد القدر لهذه البلاد الجميلة الشهيرة ان تكون تابعة للترك مرة أخرى بعد اعلان الصلح العام ، فتعرض بهذا ثانية لغزوهم من جديد

(٩)

ونحن نرفق مع هذا شفرة يمكن استعمالها في الاحوال التى تدعو اليها الضرورة . فرغم أن الوفد المصرى لدى الحكومات الاوروبية لا يقترح الا مشروعا سياسيا مناسباً لجميع الحكومات ، بل ومناسباً ايضاً ، وهو قول يبدو فى ظاهره غريباً ، للحكومة التركية ذاتها بما يمكن اثباته بجلاء ، الا انه قد تطرأ ظروف تستوجب اخفاء هذا السر وتلزم باستخدام الشفرة المبينة فيما يلى

(١٠)

لنجاح المفاوضات ، وهو أهم ما يشغل بال الوفد المصرى اعتقد أن المهم اخفاء المفاتيح الاولى معكم أو التى يمكن ان تقوموا بها مع نبالة اللورد عن فرنسا وعن كل الاشخاص الذين يمكن ان يفسدوها . ان هدف الوفد هو اجراء مفاوضاته فى أوروبا بطريقة من شأنها ان تقوم فرنسا بتقديم المقترحات الاولى الى انجلترا ، لأن انجلترا اذا اقتنعت بالفوائد التى تعود عليها من هذا الاستقلال المقترح سوف تصمم عندئذ على تأييده . وبهذه الطريقة فان الوفد المصرى لن يتعرض لرؤية انجلترا ترفض اقتراحه اولاً وقبل كل شيء بسبب العداء الذى لا يزال قائماً بين الاثنين أو استرابة منها فى وجود خدعة جمهورية من نوع ما . .

(١١)

ولكى تتم اقامة نظام سهل لتبادل الرسائل التى يمكن ان توجه اليها من فرنسا او غيرها يمكنكم ياسيدى القبطان ان ترسلوها بعنوان السنيور الكونت انطون كاسيس (قسيس ؟) فى تريستا ، وهو يقوم بتوجيهها الى الوفد اينما وجد . وتحت هذا العنوان يكتب عنوان آخر هو عنوانى . أما الرسائل التى يمكن ان توجه اليها من انجلترا فان وصول المصريين الى باريس سيسمح لنا بالوقت الكافى ليعرف ابن جدوننى . وبهذه الطريقة يمكن لرسائل الحكومة ان تصل الى يدى بسهولة . ولكن فيما يتصل بهذه النقطة الاخيرة ، ينبغي ان يحاط الامر بأكثر درجة من الكتمان والحيلة الممكنة حتى لاتتسرب أية شكوك للحكومة الفرنسية

ظهر السفينة « بالاس » فى ٢١ سبتمبر ١٨٠١
(ملاحظة : كتب لاسكاريس هذه الوثيقة بعد وصول الفرقاطة « بالاس » الى ميناء طولون فى ١٧ سبتمبر ١٨٠١
أما جثمان الجنرال يعقوب فلم يلق فى عرض البحر كالعادة . بل حوفظ عليه على ظهر السفينة فى برميل من الروم ، وانزل الى الشاطئ فى ٢٢ سبتمبر ، ودفن فى مرسيليا)

وللمؤرخ الكبير محمد شفيق غربال رأى فى كتابه الصغير « الجنرال يعقوب والفارس لاسكارس » (١٩٣٢) يقول فيه ان مشروع استقلال مصر لا ينتسب الى الجنرال يعقوب بقدر ما هو من نسج خيال الفارس لاسكاريس سكرتيره و مترجمه القريب الاطوار الخصب الخيال الذى صور تاريخ هذه الفترة تصويره لمغامرات دون كيشوته .

ولا يجد شفيق غربال ما يستند اليه في نسبة مشروع استقلال مصر الى الفارس لاسكاريس بدلا من الجنرال يعقوب الا مارواه التاريخ عن شخصية لاسكاريس من انه كان رجلا خياليا يحلم بتعمير الصحراء وبرى الاراضى العالية وبناء المدن وتخطيط المدن ويعيش فى عالم كامل من احلام اليقظة . وكل هذا رغم صحته غير كاف لاثبات شىء لان تاريخ حياة الجنرال يعقوب نفسه يدل على انه كان الى حد ما كضاحبه لاسكاريس شخصية دون كيشوتية ولكن الى حد ما فهو يخلق فى السحاب دون ان تفصل قدماه عن الارض . فمغامراته فى قتال المماليك وقيادته للفيلق القبطى وعواطفه المسرفة نحو صديقه الجنرال ديزيه وتمنيه ان يدفن معه فى قبر واحد ، كل هذه وغيرها تدل على ان المعلم يعقوب كان فيه شىء من الفارس لاسكاريس وامثاله كثيرون فى ذلك العصر الخصب فى الشخصيات الدون كيشوتية . ولكن سيرة يعقوب تدل على انه كان دائما ما يترجم احلامه الى افعال فمجازفته بالانضمام الى الفرنسيين والقتال تحت رايتهم كافية وحدها لاثبات ذلك

اما دووان فيرى ان مذكرة لاسكاريس تمثل افكار الجنرال يعقوب تمثيلا دقيقا . وايا كان الامر فشهادة الكاتب ادموندز تدل على وجه القطع على ان رأى شفيق غربال لا محل له اطلاقا ، بل وغريب فى بابيه . فالكاتب ادموندز وهو رجل مجايد حين يتكلم عن الجنرال يعقوب لا يدخر كلمة من كلمات الاحترام لهيبته ونقاء سمعته ونفوذه الواسع . وهو حين يتكلم عن الفارس لاسكاريس يصفه بأنه رجل ذو عقل متأمل ، ولعل هذه هى العبارة المؤدبة لمعنى انه كثير الاحلام . وهو لا يفتأ فى كل مناسبة

وفى تحفظ شديد يذكر وزير البحرية البريطانية بأنه لا يفهم حقيقة العلاقة بين لاسكاريس ومجموعة المصريين المسافرين على السفينة « بالاس » وأيا كان الأمر شهادة آدموندز تدل على أنه استمع طويلا الى الجنرال يعقوب ، وتدل على أنه كانت هناك على ظهر السفينة « بالاس » مجموعة من « المنفيين » المصريين وأكثرهم من الاقباط وقلة منهم من المسلمين المتعاونين مع الفرنسيين كما ذكر الجبرتي في تفصيله لمعاهدة الصلح وتنظيم انسحاب الفرنسيين وانصارهم من مصر . وقد كانت هذه المجموعة تحت زعامة المعلم يعقوب . كذلك يشهد آدموندز ان هذه المجموعة كانت تصف نفسها دائما على لسان يعقوب بأنها « الوفد المصرى » المسافر لمفاوضة الدول الاوروبية في أمر استقلال مصر . وشهادة آدموندز تدل على أنه أخذ ما سمعه من حديث يعقوب مأخذ الجد، بل مأخذ الجد الخطير ، بدليل أنه دون مضمون هذا الحديث وارسله الى وزير البحرية راسا مخالفا العرف والقوانين مخالفة خطيرة بتخطي رئيسه المباشر وهو الاميرال اللورد كيث ولو أنه ارتاب لحظة في جدية ماسمع وفى خطورته لما اقدم على ذلك ، اللهم الا اذا كان الكاتبين آدموندز نفسه على شاكلة الفارس لاسكاريس ، اى رجاؤا كثير الاستسلام للأحلام وللمشروعات الهوائية

ان أسوأ ما نستطيع أن نفترضه فى الجنرال يعقوب ليس ان مشروعه لاستقلال مصر من بنات خيال سكرتيره الفارس لاسكاريس ، ولكن أن يكون هذا المشروع مشروعا فرنسيا أو موحى به من الفرنسيين بقصد تحييد مصر بين فرنسا وانجلترا وتركيا أو اعلان استقلالها أو سلبها بأية طريقة من الطرق من الامبراطورية العثمانية بعد أن يسؤوا من

امتلاكها واضطروا الى الجلاء عنها ، وأن الفرنسيين قد أرادوا أن يستتروا وراء هذا القناع المصرى لبلوغ هذه الغاية حتى تكتسب هذه المطالب الشرعية اللازمة بصدورها من أصحاب الحق الأصليين فينظر فيها الانجليز ، بدلا من المناذاة بها مباشرة كمناورة صريحة من مناورات السياسة الدولية فيرفضها الانجليز وحلفاؤهم الترك جميعا . وهذا الاحتمال ليس بعيدا في رجل مثل الجنرال يعقوب قاتل المماليك ثم الترك تحت راية فرنسا وكلفه الفرنسيون تنظيم شبكة مخابرات تمتد من مصر الى سوريا قبل جلائهم بخمسة شهور . وتاريخ مصر من الحملة الفرنسية حتى ١٩٠٤ ، بل منذ عهد على بك الكبير حتى ١٩١٩ يؤيد هذا التفسير القائم على الصراع المستمر بين هذا المثلث الاستعماري : تركيا وفرنسا وانجلترا للسيطرة على مصر ، واستتار كل طرف من أطراف هذا الصراع بالتناوب وراء المطالب المصرية كلما خرج منهزما في جولة ، لعله بتأييده استقلال مصر يقض من سيطرة غيره من الاطراف عليها

فاذا قبلنا هذا التفسير تكشف لنا التيارات الكبرى في الفكر المصرى في تلك الفترة العصبية من تاريخ البلاد ، على أساس وجود ثلاثة اتجاهات متميزة تمام التمييز :

١ - تيار « أى شىء الا حكومة الاوربيين » ، ولو كان استمرار حكومة الترك والمماليك ، وقد جرف هذا التيار المتطرف المصريين الذين قاتلوا تحت لواء العثمانيين في ثورة القاهرة الثانية بين ٢٠ مارس و ٢١ ابريل ١٨٠٠ بقيادة ناصف باشا ونصوح باشا

٢ - تيار « أى شىء الا حكومة الترك والمماليك » ، ولو كان قبول حكومة الاوربيين ، وقد جرف هذا التيار

المتطرف المصريين الذين قاتلوا المماليك ثم التترك تحت
لواء الفرنسيين بقيادة الجنرال يعقوب وهم الوجه الآخر
لزعماء ثورة القاهرة الثانية

٣ - تيار « انقاذ ما يمكن انقاذه » ، ممثلا في علماء
الازهر وأعيان البلاد المعتدلين الذين تكونت منهم أجهزة
الحكم القومي ولا سيما الديوان العمومي والديوان
الخصوصي ، وهو تيار يقوم على قبول الامر الواقع بالقوة
القاهرة ريثما تسنح الفرصة لتغييره . وقد استمرت هذه
التيارات تتلاطم في محيط السياسة المصرية والفكر
المصري أجيالا وأجيالا ولم تندمج في تيار واحد كبير
بصورة ملموسة حتى ثورة ١٩١٩

أما المشتغلون بالسياسة وحرب العقائد فيسرفون عادة
في اتهام بعضهم بعضا بالخيانة والتعصب وتقص الوطنية .
ولكن المؤرخ يقف محايدا بين كل هذه المدارس ، ويصفها
بأنها مدارس مختلفة في الوطنية والكفاح القومي تختلف
في أسسها الفكرية والعاطفية والطبقية والطائفية أحيانا
ولكنها تستهدف تحرير الوطن بحسب مفهومه عند
أصحابها . وإذا كان اختلاف العقيدة الدينية أو تطرفها
يلون أحيانا نظرة الناس الى الامور ، فهو مجرد عنصر
واحد من عناصر التكوين القومي ، وهو ليس كل شيء في
هذا التكوين ، ومن الخطأ أن نحاول به تفسير الفلسفات
القومية المتضاربة التي تستولى على افئدة الناس وتدفعهم
الى مذاهب شتى في الفكر والفعل . من الخطأ أن نصور
موقف عمر مكرم ورجاله من أصحاب السياسة العثمانية
أو المملوكية بأنه من أملاء العاطفة الدينية الاسلامية
المتطرفة فحسب ، فهذا يقوم على تسليم خاطيء بصدق
دعوى الاستعمار الاوروبي كلما تحدث عن رغبته في تحقيق

استقلال مصر وإعادة مجدها الغابر وإشاعة العدل فيه .
ومراعاة حقوق الإنسان بين أبنائها كما كان بونايرت يفعل .
كذلك من الخطأ أن تصور موقف الجنرال يعقوب ورجاله
من أصحاب السياسة الأوروبية بأنه من أملاء العاطفة الدينية
المسيحية المتطرفة فحسب أو من أملاء ما يسمى بعقدة
الاضطهاد ففي هذا تناس لا ثام الاستعمار العثماني
والاستغلال المملوكي وتخلفهما قرونا عن ركب الحضارة
وإشاعتهما الظلم والظلام أينما استقرا وأهدارهما لأبسط
معاني الإنسانية حيثما قامت لهما دولة في مكان ، لا بين
المسيحيين وحدهم ولكن بين رعاياهم من المسلمين أيضا .
وربما كان للشعور الديني دخل في تكوين هذا الموقف
المتطرف أو ذاك ولكن المبالغة في تصوير أثر هذا الشعور
الديني في تكوين القيم الوطنية لا محل له في الأحكام
التاريخية الموضوعية . وكل من يعرف شيئا عن تاريخ
الثورات الأيديولوجية ، كالثورة الفرنسية والثورة
الروسية وما قبلهما وما بينهما من ثورات يعلم أن حرب
العقائد والمصالح الطبقية حين يشتد أوارها ترتفع أمامها
الحواجز القومية ذاتها . فلا تعود تميز من الخونة ومن
فرسان العالم الجديد ، ونموذج الجنرال يعقوب وفيلقه
القبطي بالذات كان نموذجا شائعا في عصر بونايرت ، في
العالم المسيحي قبل العالم الإسلامي ، فقد كان ياور
بونايرت نفسه ، الكولونيل سلكوفسكى الذي قتله الثوار
في ثورة القاهرة الأولى ضابطا بولنديا تطوع في الجيش
الفرنسي إيمانا بمبادئ الثورة الفرنسية ، وأمثالهم كثيرون
وعلى نقيضه كان الكولونيل فيليبو ، ضابطا فرنسيا من
نبلاء العهد البائد انضم إلى سيدني سميث وأحمد باشا
الجزار وإلى عكا كرها في مبادئ الثورة الفرنسية وقاتل

بونابرت حتى رفع بونابرت عن عكا الحصار ومات داخل أسوارها قبل ارتداد الفرنسيين عنها ، وأمثاله كثيرون

وهكذا دفعت عمر مكرم معتقداته أن يقاتل الفرنسيين تحت اللواء العثماني والمملوكي ودفعت بيعقوب معتقداته أن يقاتل العثمانيين والمماليك تحت اللواء التركي . فماذا كان موقف أعضاء الديوان من هذه الاحداث الخطيرة ؟ لو أننا حكمنا عليهم بظاهر الامور لاتهمناهم أيضا بالخيانة ، فنحن نعلم أن عبد الله مينو ، بعد اخماد ثورة القاهرة الثانية ، أشار على أعضاء الديوان ، وكانوا تسعة ، أن

يرسلوا تهنئة الى بونابرت بمناسبة تعيينه قنصلا أول في فرنسا . و « أن يبدوا رغبتهم في انضمام مصر الى فرنسا نهائيا » « فبادر المشايخ : البكرى ، والشرقاوى ، ومحمد الامير ، والمهدى ، والصاوى ، والفيومى ، والسيد على الرشيدى ، وعبد الرحمن الجبرتى ، باعداد خطاب في

هذا المعنى قرىء بالديوان في ٢٤ جمادى الثاني ١٢١٥ ، ١٣ نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ثم تقرر حفظه في سجل الديوان ، فاثبت هذا الخطاب في سجل الديوان باشراف كل من : الشيخ اسماعيل الزرقانى القاضى ، والسيد اسماعيل الخشاب وثائقى الديوان وكاتب سلسلة التاريخ

» وفى هذا الخطاب هنا العلماء بونابرت على منصبه الجديد ، وأثنوا عليه ثناء عاطرا ، وأبدوا أسفهم لاضطراره الى مغادرة هذه البلاد حتى يخلص فرنسا من أعدائها ، ووصفوه بسيف الله المسلول ، ثم قالوا : (ونحن اذا قلنا أن المصريين يؤلفون مع الفرنسيين أمة واحدة لاصبنا فى

هذا القول كبد الحقيقة ، ويرجع الفضل فى توثيق عرى هذا الاتحاد يوما بعد يوم الى ما أبداه من عناية فائقة بأمر هذا التآلف صديقنا بالحكمة وسداد الراى ، رعاه الله بعين

عنايته وأثابه خيرا على ما يفيض به من رأفة وحنان) .
 وشكر العلماء المولى سبحانه وتعالى الذى ألهم بونا برت
 اختيار عبد الله مينو حاكما على مصر ، ثم قالوا فى ختام
 رسالتهم : (ونحن انما نطلب اليكم ألا تغفلوا أمر مصر ،
 فيسدل النسيان عليها حجابا ، ذلك أن مصر هى بلادكم ،
 ولا شك فى أن شرف عاصمتها هو شرفكم . وأما أهلها فهم
 يكونون لكم كل محبة وتقدير ، ويتربحون عودتكم اليهم
 بفارغ الصبر . ان الدين الاسلامى الذى ظفر بتقديركم
 ليدعوكم الى المجيء الى هذه البلاد مرة أخرى ولقد وعدتم
 انتم بذلك فلا تخلفوا وعدكم ولن يطول الامد على تمام
 الاتحاد بين الامتين ، فلا معدى عن حدوث ذلك فى يوم
 قريب ، وأن هذا اليوم آت لا ريب فيه لان المولى عز وجل
 قد أراد ذلك ولا مناص من تنفيذ ارادته » (١)

ولا شك أن وثيقة يضعها أعضاء الديوان أو الوزراء
 يطلبون فيها انضمام مصر الى فرنسا نهائيا هى وثيقة
 خيانة صريحة ، ولكن مجرد حفظ هذه الوثيقة
 دون ارسالها يدل على أنها كتبت تحت ضغط القوة
 القاهرة . ثم ان هذه الوثيقة رغم ما غلفت
 فيه من عبارات المجاملة المسرفة التى لا تقيد أصحابها
 بشئ معين ، اذا نحن تأملناها وجدناها تنطوى على
 التسوية الواضح فى طلب انضمام مصر الى فرنسا ، على
 طريقة « غدا ان شاء الله » ، و « كل شئ بأوانه » . وهى
 بغير شك اقل استقلالية من مشروع الجنرال يعقوب
 وأكثر نفاقا للفرنسيين ولكنها كتبت فى ظروف مختلفة
 حين كانت سطوة الفرنسيين لا تزال قائمة فى البلاد ، بينما

(١) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من

مصر من ٢٦٨ - ٢٦٩

وضع مشروع يعقوب بعد أن دالت دولتهم . فاذا كانت السياسة هي فن الممكن ، فقد كان هذا هو الممكن لزعماء البلاد المسئولين في نوفمبر ١٨٠٠ في أسوأ الظروف ، ولوفد المصرى والاخوان الاستقلاليين في سبتمبر ١٨٠١ بعد أن تحسنت الظروف الدولية وجلا الفرنسيون عن مصر . وحتى على افتراض أن مشروع استقلال مصر الذى وضعه يعقوب والاخوان الاستقلاليون كان موحى به سرا من فرنسا بعد اندحارها، فهذا لا يفض من قيمته الموضوعية أو من وطنيته لانه بمثابة عودة الى نظرية تحييد مصر بين قوى المثلث الاستعماري التركي والفرنسى والانجليزى ويكفى للدلالة على توافقه مع مصالح البلاد الاساسية انه طالب باستقلال مصر عن جميع اطراف النزاع على قدم المساواة ، وأنه حل مشكلة الدفاع المسلح عن استقلال مصر بفكرة انشاء انكشارية أجنبية أو قوة محدودة من المرتزقة الأجانب تحل محل الانكشارية التركية المملوكية وتكون تحت امرة الحكومة المصرية المستقلة وتقوم من ميزانيتها ريثما يتم انشاء جيش قومى يستطيع الدفاع عن البلاد . وهى فكرة ليست غريبة في عصر وفي بلد ألف الدفاع بالانكشاريات والمرتزقة لا بالجيوش الوطنية ، بل انها الفكرة المنطقية الوحيدة في مواجهة الخطر التركى ومن الناحية الشكلية على الاقل انكشارية تابعة لحكومة مصر المستقلة أقرب الى فكرة السيادة من انكشارية تتلقى أوامرها من استانبول . فاذا ذكرنا أن مذكرة يعقوب - لاسكارييس لا تشير الى انشاء قوة «أوروبية» مرتزقة لكن تشير الى قوة «أجنبية» مرتزقة كان التطبيق العملى لهذا الاقتراح هو انشاء قوة من «البوليس الدولى» المختلط كما نقول نحن بلغة اليوم لحماية البلاد ريثما

تستكمل عدتها العسكرية ، يحافظ فيه على توازن القوى الخارجية بطة تعدد عناصره ، ويمنع اختلاطه وانتفاء أفرادها إلى دول يسودها الشقاق من تحوله إلى طاوور خامس يعمل لحساب دولة اجنبية واحدة ، ولا يصبح خطرا على استقلال البلاد السياسى الا اذا اتحدت وجهات نظر هذه الدول المنقسمة على بعضها ، وليس هناك ما يمنع اشتراك رعايا الترك أنفسهم ، كالبان محمد على ، في هذه القوة الاجنبية . ثم ان مشروع الوفد المصرى لاستقلال مصر في ١٨٠١ يشير صراحة إلى قيام الصراع مستقبلا بالضرورة بين مصر المستقلة ودول أوروبا ، ولكنه يقول ان هذا الخطر المصرى على المصالح الأوروبية لن ينكشف الا بعد وقت طويل لكى يطمئن الأوروبيين ويغريهم بقبول المشروع . ان كل كلمة في مشروع الجنرال يعقوب تشير إلى ضرورة محمد على في السياسة الدولية وحتمية محمد على التاريخية ، بما في ذلك الاعتماد على الانكشارية الاجنبية وعلى الدول الاجنبية وعلى الخبرات الاجنبية وعلى تكوين قوة ضاربة مصرية لتدعيم السيادة المصرية بما في ذلك الانتفاض على المماليك والباب العالي والانتفاض على الدول الأوروبية نفسها بعد تكوين الجيش الوطنى . فاذا أمكن القول تاريخيا بأن محمد على كان عميلا للسياسة الفرنسية كان الجنرال يعقوب و « الاخوان الاستقاليون » ايضا وبنفس المعنى عملاء للسياسة الفرنسية . ولكن أقرب إلى الحكم التاريخى أن نقول أن فكرة استقلال مصر في ١٨٠١ كانت كفكرة استقلال مصر في كل عهد تلا وظيفة من وظائف التوازن في صراع القوى العالمية ، وأن الشعب المصرى الأبى يفظ كان يستغل هذا التوازن الدولى كلما

سنحت له الفرصة ويمارس الضغط على الاستعمار بكل ما توفر لديه من وسائل حسب الظروف المختلفة ، أنا بالمصانعة وأنا بالمفاوضة وأنا بالثورة العاقلة وأنا بالثورة العمياء لكي يظفر باستقلال البلاد ويثبتته . بل أن الحكم التاريخي الموضوعي يقول أن الجنرال يعقوب ومحمد علي وكل قائد أو زعيم شارك بجهد في الكفاح من أجل استقلال البلاد من على بك الكبير إلى جمال عبد الناصر كانوا مجرد أدوات في يد هذا الشعب العظيم وتعبيرا عن ارادته لتحقيق استقلال مصر ولتثبيت هذا الاستقلال

فهرس

صفحة

الباب الاول :

٧ الانفجارات الثورية فى مصر قبل الحملة الفرنسية

الباب الثانى :

٦٥ بناء الدولة الحديثة

٦٦ نشأة الفكرة القومية (١)

٧٩ نشأة الفكرة القومية (٢)

٩٥ نشأة الفكرة الديمقراطية

الباب الثالث :

١٢٥ الوزارة الاولى والدستور الاول والبرلمان الاول ..

١٢٦ ١ - الوزارة الاولى

١٥٦ ٢ - الدستور الاول والبرلمان الاول

الباب الرابع :

١٧٩ مشروع الاستقلال الاول

وكلاء اشتراكات مجلات دار العلم

THE ARABIC PUBLICATIONS

DISTRIBUTION BUREAU

7, Bishopstrove Road

London S.E. 26

ENGLAND.

انجلترا :

M. Miguel Macaul Cury.

B. 25 de Marac, 994

Caixa Postal 7406,

Sao Paulo, BRASIL.

البرازيل :

M

هذا الكتاب

في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ دعا معهد الدراسات العربية العالية الاستاذ الدكتور لويس عوض لاقاء سلسلة من المحاضرات في موضوع « المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث »، وقد نشرت هذه المحاضرات وصدرت منها طبعتان . وقد كانت هذه المحاضرات في حقيقتها محاضرات في تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية الى عهد اسماعيل ، وجاءت بمثابة تكملة لكتاب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الراعي في « تاريخ الحركة القومية »

وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ عاد الدكتور لويس عوض الى نفس الموضوع فاضاف طائفة من البحوث نشرها في اهرام الجمعة حول « تاريخ الفكر المصري الحديث » في محاولة التفتيش في اعماق الشخصية المصرية عن مكوناتها الفكرية والسياسية والاجتماعية عسى ان نعرف حاضرتنا من ماضيها ونؤصل اسباب قوتها وضعفنا استعدادا له وقد ادمج هذه البحوث الجديدة في كتابه عن « المؤثرات مسافتها في جزأين تحت عنوان : تاريخ الفكر المصري » يتناول « الخلفية التاريخية » ، والثاني يتناول « الـ الاجتماعي » . وقد أدى اهتمام الدكتور لويس عوض القومية والفكرة الديمقراطية والاتجاه العلماني والليبرالي والاشتراكي في تاريخنا الحديث الى اختلافه عن منهج الراعي في تقييم الرجال والاحداث والا أفكار . خصوصية عظيمة في حياتنا الثقافية ..

Bibliotheca Alexandrina



0320481

مركز البحوث والدراسات
بمكتبة الإسكندرية

١٢ قرشا